

# مراقبة العنف الانتخابي والحدّ من انتشاره

MONITORING AND  
MITIGATING ELECTORAL  
VIOLENCE

THROUGH NONPARTISAN  
CITIZEN ELECTION  
OBSERVATION

من خلال مراقبة الانتخابات  
من قبل منظمات  
مدنية محايدة



**USAID**  
FROM THE AMERICAN PEOPLE



جميع حقوق الطبع والنشر الخاصة بالنسخة العربية © محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠١٥.  
يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراضٍ غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة  
وتزويده بنسخٍ عن أيّ ترجمة.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني على العنوان:

Massachusetts Ave, NW ٤٥٥

٢٠٠٠١ Washington, DC

الهاتف: ٢٠٢-٧٢٨-٥٥٠٠

الفاكس: ٢٠٢-٧٢٨-٥٥٢٠

أو إرسال أي تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتاب إلى البريد الإلكتروني:

arabicpublications@ndi.org

ترجمة ناتالي سليمان وسوزان قازان ونور الأسعد؛ تصميم طباعي مارك رشدان.

صدرت النسخة العربية في لبنان، ٢٠١٥.

## كلمة شكر وتقدير

حققت منظمات المجتمع المدني المحايدة والمعنية بمراقبة الانتخابات في جميع أنحاء العالم تقدماً ملحوظاً في مجال مراقبة العنف الانتخابي، والحد من مظاهره، مع أنها لم تخض تلك التجربة في بلدان متعددة إلا في الآونة الأخيرة. فكان لا بد من وضع وتنظيم آليات العمل في هذا المجال، لكنّ المراجع العملية التي تستخلص العبر من الماضي لتوجيه جهود المراقبين في تلك المنظمات هي نادرة وشحيحة.

في ظل هذا الشحّ، بادر المعهد الديمقراطي الوطني إلى استخلاص العبر التي تشاركتها مجموعات مدنية ناشطة في مراقبة الانتخابات، في إطار عدة مناسبات وورش عمل جرت بتيسير منه حول موضوع مراقبة العنف الانتخابي، بما فيها تلك التي عُقدت في ساحل العاج (آب/أغسطس ٢٠١١)، والبيرو (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، ولبنان (نيسان/أبريل ٢٠١٣)، وتايلند (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣)، وكينيا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٣). ثمّ أضاف إليها المعهد أفضل الممارسات المتبادلة أثناء المؤتمر الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠١١ في كولومبيا بشأن اتفاق ليما، والذي تركّز البحث فيه على هذا الموضوع. وكانت جميع جلسات العمل هذه عقدت بالتعاون مع الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين (GNDEM) التي تضمّ ١٩٨ عضواً من أكثر من ٧٨ بلداً، ومع شبكات إقليمية من أفريقيا، وآسيا، وأوروبا/أوراسيا، وأميركا اللاتينية/منطقة البحر الكاريبي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تحتفظ تلك الشبكة ضمن مركز الموارد الإلكترونية التابع لها بأكثر من ألف وثيقة حول أفضل الممارسات، بما فيها تلك المتعلقة بالحد من احتمالات حدوث أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات. لذا، يعرب المعهد عن جزيل تقديره للمنظمات الأعضاء في الشبكة المذكورة لتبادل معارفها وخبراتها معه ومع المنظمات التابعة بكل رحابة صدر.

أعدّ كل من جوليا بروذرز ومايكل نولتي هذا الدليل الإرشادي الذي أفاد من آراء وملاحظات ميشيل براون وميغن فنزيل وإلينا غريغر بنسون وفيل بروندايك، ومن جملة نصائح قيّمة لم يبخل بها بيت مارلو.

كذلك يودّ المعهد أن يتقدّم بالشكر من مجموعات مدنية متعددة ناشطة في مجال مراقبة الانتخابات، نذكر منها تحديداً المنظمات الإقليمية الأعضاء في الشبكة العالمية لمراقبي الانتخابات المحليين، التي انعكست خبراتها في تلك الوثيقة.

يأتي هذا الدليل الإرشادي، الذي تيسّر إعداده بفضل منحة قدّمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية<sup>١</sup>، ليستكمل سلسلة مراجع تدور حول الموضوع ذاته، وهي: الفرز السريع ومراقبة الانتخابات (الذي يتطرق إلى جدولة النتائج المتوازنة)؛ بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين (حول التحقق من صحة سجلات الناخبين)؛ مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية؛ تعزيز الأطر القانونية لانتخابات ديمقراطية؛ وأخيراً كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات. تتوافر تلك المنشورات وسواها على الموقع التالي: [www.ndi.org/elections](http://www.ndi.org/elections). نأمل من كل من يطلع على هذا الدليل أن يشارك المعهد بأي تعليقات أو اقتراحات أو أسئلة تراوده حول مضمينه.

<sup>١</sup> تيسّر إعداد هذا الكتاب بفضل الدعم الذي قدّمته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بموجب المنحة رقم 00-08-00350-00-DFD-A. يُشار إلى أنّ الآراء الواردة في هذا الكتاب هي صادرة عن المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة المذكورة أو الحكومة الأميركية.

# فهرس المحتويات

٦	القسم الأول: المقدمة
٧	طبيعة العنف الانتخابي
١٠	البيانات المتعلقة بالعنف الانتخابي
١٠	لَم الحاجة إلى مراقبين مدنيين لمتابعة الانتخابات؟
	<b>القسم الثاني: المراقبة على المدى الطويل لرصد العنف الانتخابي</b>
	<b>والحدّ من انتشاره</b>
١٣	التخطيط: الاستراتيجية والنطاق والمدة
١٤	ما الجوانب المطلوب مراقبتها؟
٢٠	جمع البيانات والتحقّق منها
٢٨	مصادر البيانات
٢٨	التحقّق من البيانات
٢٨	كيف ومتى يتمّ توثيق الحوادث ورفع التقارير
٣٠	المتابعة
٣٢	الكشف عن المعلومات
	<b>القسم الثالث: إخضاع وسائل الإعلام للمساءلة</b>
٣٣	التخطيط وإعداد الميزانية
٣٤	جمع البيانات والتدقيق في الحقائق
٣٤	مصادر البيانات
٣٤	مصادر الإعلام: ما الذي يجب رصده
٣٥	التوثيق ورفع التقارير
٣٥	تعزيز المساءلة على مستوى الإعلام

	<b>القسم الرابع: الاستعانة بالجمهور بغية الحصول على المعلومات</b>
٣٨	وتحديد مظاهر العنف الانتخابي ورسم خريطة بها
	الاستعانة بالجمهور بغية الحصول على المعلومات المتعلقة
٤١	بالعنف الانتخابي
٤١	صياغة الاستراتيجية
٤١	توقيت استخدام الخط الساخن
٤١	حملة الإعلانات العامة
٤٢	آليات رفع التقارير
	تصنيف التقارير الصادرة عن جهود الاستعانة بالجمهور
٤٣	والتحقق من صحتها
٤٥	استخدام آليات المعلومات المرتجعة للتخفيف من العنف
٤٧	عرض بيانات العنف الانتخابي بالرسوم والصور: رسم الخرائط
٤٧	استراتيجية التواصل الخارجية
٤٩	العناصر الأساسية لرسم الخرائط بفعالية
٤٩	التوفيق بين أنواع الخرائط والرسالة الأساسية
٥١	رسم الخرائط: الأدوات والبرامج

	<b>القسم الخامس: دور المراقبين المدنيين في التخفيف من العنف</b>
٥٢	الانتخابي والتوسط لمعالجة مظاهره على مستوى القواعد الشعبية
٥٢	التوعية المدنية وتثقيف الناخبين
٥٦	بناء المجتمعات المحلية وتعزيز الحوار
٥٧	التدريب على فن الوساطة

٥٩	<b>القسم السادس: حماية أمن المراقبين بصفتهم حماة الانتخابات</b>
٥٩	بناء العلاقات
٦١	إعداد خطط أمنية
٦١	إستراتيجية التواصل الداخلية
٦١	التدريب
٦٢	إصدار التقارير ونشر المعلومات

٦٣	<b>القسم السابع: الخاتمة</b>
----	------------------------------

٦٦ الملحق الأول: نموذج عن استمارة لمراقبة العنف الانتخابي من باكستان

الملحق الثاني: نموذج عن استمارة بحوادث العنف ومراقبة الإعلام

من ساحل العاج ٢٠١١

الملحق الثالث: نموذج عن استمارة بحوادث العنف الخاصة بالمراقبين

على المدى الطويل من سريلانكا

الملحق الرابع: نموذج عن المبادئ الأخلاقية لوسائل الإعلام

من الولايات المتحدة الأمريكية

الملحق الخامس: دراسة حالة عن مراقبة العنف الانتخابي

والتخفيف منه في سريلانكا

الملحق السادس: مراجع حول تقييم العنف الانتخابي

ومراقبته و/أو التخفيف منه

## المقدمة

يقوِّض العنف الانتخابي أبسط معايير الانتخابات الديمقراطية، لأنَّ العنف الممارَّس بحق المرشحين والصحفيين والمسؤولين عن سير العملية الانتخابية والمراقبين تحدُّ من خيارات الناخبين وتقمع أصواتهم. يجوز استخدام العنف كوسيلة لترهيب الأفراد والجماعات من أجل التصويت لصالح مرشح معيَّن ضد إرادتهم؛ لا بل يجوز أن يفضي اغتيال مرشحين إلى تغيير نتائج الانتخابات. غالباً ما تلجأ أيضاً المجموعات المسلحة الساعية إلى إسقاط الحكومة إلى استعمال العنف خلال الانتخابات. كذلك قد تقع أعمال عنف في ظروف مغايرة عند اعتراض شريحة واسعة من الناس على النتائج الرسمية للانتخابات. أياً كانت أشكال العنف أو التهديد بالعنف، فمن شأن ارتداداته أن تطيح بمشروعية نتائج الانتخابات، وعلى نطاق أوسع، بالمسار السياسي.

نظراً إلى فداحة تأثير العنف الانتخابي على مشروعية الانتخابات في عدَّة ظروف، لم يكف أصحاب الشأن المحليون والوطنيون والدوليون بتحديد أسباب العنف ودوافعه وحسب، إنما عملوا على تقييم الاستراتيجيات والوسائل الكفيلة بتخفيف حدته وإرساء دعائم السلام. فقرابة ثلاثة عقود، رأينا مراقبين محايدين من مختلف المجتمعات المحلية في العالم يعرضون حياتهم للخطر من أجل تعزيز مبدأ المساءلة على مستوى المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز الثقة بالعملية الانتخابية، بتوفير معلومات دقيقة عنها وتقييمها بموضوعية. يلعب هؤلاء المراقبون، بصفتهم قادة محليين غير منحازين، وعلى قدر عالٍ من المهنية والاحتراف، دوراً أساسياً في ترقيِّب النزاعات السياسية، ومراقبتها، وتطويرها، والتوسط بشأنها.

يهدف هذا الدليل الإرشادي إلى مساعدة المجموعات المدنية المحايدة العاملة في مجال مراقبة الانتخابات على وضع وتنفيذ استراتيجيات وآليات عمل لمراقبة و/أو تخفيف حدَّة العنف الانتخابي، تأخذ بعين الاعتبار مصادر التوتر، ودوافعه المحتملة، إضافة إلى أعمال العنف الانتخابي المرتقب حدوثها. يتضمَّن هذا الدليل ستة أقسام.

**القسم الأول:** يوجز مقارنة يصلح اعتمادها من قبل المجموعات من أجل إعداد استراتيجية عامة لمراقبة مظاهر العنف الانتخابي، والعمل على تطويقها.

**القسم الثاني إلى الخامس:** تبحث هذه الأقسام في أربعة مجالات أساسية يساهم فيها المراقبون المدنيون في مراقبة العنف الانتخابي، والحدِّ من انتشاره. تتناول تلك المجالات، غير المراد منها أن تكون شاملة، الآتي:

• **القسم الثاني:** المراقبة على المدى الطويل لرصد العنف الانتخابي، والحدِّ من انتشاره؛

• **القسم الثالث:** تعزيز مبدأ المساءلة على مستوى وسائل الإعلام؛

• **القسم الرابع:** الإستعانة بالجمهير بغية الحصول على المعلومات وتحديد مواقع اندلاع العنف الانتخابي؛

• **القسم الخامس:** العمل مع القواعد الشعبية على تطوير العنف الانتخابي، والقيام بالوساطة لهذه الغاية.

**القسم السادس:** يتناول التحديات التي يواجهها المراقبون المدنيون عند مكافحة مظاهر العنف الانتخابي، وكذلك السبل الكفيلة بوضع استراتيجيات ومقاربات أمنية متعددة المسارات.

يلي هذه الأقسام خاتمة وعدة ملاحق تتضمن أمثلة عن أدوات متنوعة إستعانت بها مجموعات المراقبة في نطاق عملها؛ ودراسة حالة معمّقة حول جهود المجموعات المدنية في سريلانكا في إطار رصد العنف الانتخابي، والتخفيف من حدّته؛ يليها قائمة بمراجع إضافية تتناول موضوع العنف الانتخابي.

## طبيعة العنف الانتخابي

يتميز العنف الانتخابي عن أعمال العنف الأخرى الشائعة في الحياة السياسية من حيث أهدافه، إذ يسعى إلى التأثير على سلوكيات الناخبين أو المرشحين أو المسؤولين أو الأطراف الآخرين المشاركين في الانتخابات، و/أو التأثير على نتائج الانتخابات، علماً أنّ أعمال العنف قد تندلع في أي مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية. يُعرّف العنف الانتخابي باستخدام القوة، أو التهديد باستخدام القوة، بأي شكل من الأشكال، للإساءة إلى أشخاص أو ممتلكات ضمن إطار العملية الانتخابية. قد تقع أعمال العنف قبل أو خلال اليوم الانتخابي، على غرار ما حصل في انتخابات العام ٢٠٠٩ في أفغانستان، أو قد تنتشر على نطاق واسع فور انتهاء الانتخابات، عل مثال الأحداث التي وقعت في كينيا في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وساحل العاج في العام ٢٠١٠. أما العنف الأكثر شيوعاً فيتجلى في مظاهر أقل انتشاراً تهدف إلى منع الناخبين من المشاركة؛ أو إرغام الناخبين على المشاركة أو تغيير خياراتهم؛ أو استبعاد مرشحين؛ أو تعطيل المسار الانتخابي؛ أو إلغاء أصوات في بعض الأماكن؛ أو السعي إلى معاقبة الناخب على الدعم السياسي أو الصوت الذي أدلى به.

تقرّ معظم الدراسات أنّ الانتخابات ليست سبباً جوهرياً لإثارة العنف<sup>٢</sup>، بل تشكّل في الواقع خياراً بديلاً عن العنف عندما تلقى مصداقية في عيون المواطنين<sup>٣</sup>، بما أنّ المراد منها هو حسم التنافس على السلطة بطريقة سلمية وجامعة. فكل انتخابات تتمتع بالمصداقية والشفافية والشمولية تمنح المتنافسين فرصة عادلة للفوز بالمناصب المتنافس عليها، والناخبين قناةً يفصحون من خلالها عن خياراتهم تجاه المرشحين والقضايا المطروحة، ممّا يقلّص إغراءات اللجوء إلى العنف. فضلاً عن ذلك، تضيف الانتخابات النزاهة مشروعية على الفائزين، ممّا يزيد قدرة الحكومة على إدارة النزاع إنطلاقاً من تلك المرحلة.

Atwood, Richard. How the EU Can Support Peaceful Post-election Transitions of Power: Lessons from <sup>٢</sup> Africa. EU, 2012

Fisher, Jeff. Electoral Violence and Conflict: A Strategy for Study and Prevention. IFES, 2002 <sup>٣</sup>

غالباً ما تكون الأسباب الكامنة وراء العنف الانتخابي متجذرة في أوجه القصور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتمثلة على سبيل التعداد لا الحصر في قلة المعلومات؛ وحدّة الاصطفاقات والخيارات المتباعدة؛ والانقسامات الناشئة عن أسباب ثقافية ودينية وقبلية وإثنية؛ وشحّ الموارد والخلافات المستمرة حولها؛ وانعدام المساواة على نطاق واسع؛ وتاريخ حافل من النزاعات أو الحروب الأهلية؛ إضافة إلى ضعف المؤسسات الأمنية وحكم القانون.

صحيح أنّ الانتخابات لا تتشكّل مبدئياً سبباً جوهرياً لاندلاع أعمال العنف، لكنها تزيد الأجواء توتراً، خاصةً عندما تفتقر إلى المصداقية. ولما كانت تنطوي على رهانات عالية تدخل فيها حسابات الربح والخسارة بشأن السلطة السياسية، فكان من الطبيعي أن تثير درجة معيّنة من الخلافات التي يجب ضبطها حتى لا تتسبب بوقوع أعمال عنف. يعقل أن تثير الانتخابات **مظاهر عنف** لعدة عوامل، بخاصةً حيثما:

- تُسجّل درجة عالية من الارتياب حيال نتائج الانتخابات نظراً لحماوة المنافسة، مقروناً بانعدام الثقة العامة بمجرياتها، و/أو لغياب الشفافية؛
- تتوقّع فئات من المواطنين و/أو مرشحين متنافسين في الانتخابات مواجهة حملة إقصاء منهجي حتى لا يتسنى لهم الوصول إلى مقاليد الحكم؛
- و/أو تفرض طبيعة النظام الانتخابي الدخول في رهانات كبيرة، ويؤول الفوز إلى «من يحصد أكثرية الأصوات»<sup>٤</sup>.

غالباً ما تسهم هذه الأسباب مجتمعةً في اندلاع أعمال عنف انتخابي، لا سيما في البلدان التي تفتقر إلى آليات كافية لبناء الثقة العامة بالمسار الانتخابي. فمن غير المستبعد مثلاً، في بيئة تواجه انقسامات اجتماعية حادة وتنعدم فيها المساواة إلى حدّ كبير، أن تثير أي عملية انتخابية تعاني من سوء إدارة إلى أعمال عنف، إذا تنامى شعور لدى أكثر من مرشح بأنّ نتائج الانتخابات لا تعكس إرادة الشعب. لذلك، فإنّ استحداث آليات لتعزيز الثقة بالانتخابات، كالمراقبة المنهجية التي تمارسها منظمات مدنية محايدة، يخفّف من حدة التوتر ويساعد في تصويب المسار الانتخابي.

<sup>٤</sup> «الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة». برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.

## النساء والعنف الانتخابي

يجدر بمنظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الانتخابات أن تأخذ بعين الاعتبار التأثير الذي يخلفه العنف الانتخابي بدرجات متفاوتة على النساء. صحيح أن الرجال هم الذين بغالبيتهم يمارسون أعمال العنف، لكن المرأة هي التي تقع عادةً ضحية تلك الممارسات، التي قلماً يُبلغ عنها بالإجمال ويصعب تعقبها، خاصةً وأنها تتخذ شكل تهريب عائلي أو اجتماعي يُمارس ضمن حلقات خاصة. لذلك، قد يتغافل أصحاب الآراء التقليدية عن هذا النوع من العنف بحجة أنه «مسألة عائلية» لا علاقة لها بالحياة السياسية. غالباً ما لا يُصنّف التحرش الجنسي المرتبط بالنوع الاجتماعي في خانة التهريب مع أنه قد يؤثر إلى حد كبير على مدى ارتياح المرأة للانخراط في الحياة السياسية، ويعيق قدرتها على المشاركة في المسار الانتخابي، بما في ذلك عملية التصويت.

## البيانات المتعلقة بالعنف الانتخابي

لقد بيّنت الدراسات أنه، رغم تراجع نسبة الصراعات المسلّحة الواسعة النطاق على مدى السنوات الخمسين الماضية، ارتفعت حدّة العنف السياسي، الذي تمثّل تحديداً بتفاقم النزاعات الطويلة الأمد واشتداد المنافسة. لكنّ إمكانية الحصول على معلومات وافية عن العنف الانتخابي تبقى محدودة، والسبب في ذلك يعود جزئياً إلى مشقّات جمع المعلومات ضمن المجتمعات المغلقة أو الأماكن ذات البنية التحتية الضعيفة. ففي البيئات النائية أو التي تعمّها الفوضى، قد يكون من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات دقيقة حول عدد الوفيات والإصابات، ناهيك عن أنّ البيانات المتوافرة غالباً ما تتمّ عن أرقام تقديرية عامة ليس إلّا. فضلاً عن ذلك، قد لا يُصنّف أو يرصد العنف في خانة النزاعات «الناشئة لأسباب سياسية» أو «الانتخابية» بطبيعتها لأنه غالباً ما ينشأ عن صراعات مجتمعية لا تبدو مترابطة في ما بينها. لذلك، يصعب أيضاً معرفة ما إذا كان غياب العنف ناتج عن الجهود المبذولة لتخفيف حدّته. في تلك الحالات بالذات تبرز أهمية دور المراقبين المدنيين، نظراً لقدرتهم على توفير معلومات أكثر دقّة ووضوحاً حول أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات.

رغم كل ما تقدّم، يمكن أن نستشفّ بعض المعلومات الأساسية حول ظروف العنف الانتخابي عند مراجعة البيانات المتوافرة. قد تقع أعمال العنف في أي مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، حتى ما قبل اليوم الانتخابي بفترة طويلة، وعند محطات رئيسية، كأن تحصل بالتزامن مع إجراءات تسجيل الناخبين أو في معرض الحملات، كذلك داخل أو خارج مراكز الاقتراع في اليوم الانتخابي، وفي مرحلة ما بعد الانتخابات. فللعنف الانتخابي ضحاياه ومرتكبوه، مع احتمال تبدّل مواقعهم، ما دام كل شخص قابلاً للتورط والتأثر في تلك الصراعات، بمن فيه الناخبون، أو المرشحون، أو المسؤولون عن سير الانتخابات، أو القوى الأمنية، أو السلطات الحكومية، أو رجال الأعمال، أو النقابات، أو حتى المجتمع المدني.

## لمّ الحاجة إلى مراقبين مدنيين لمتابعة الانتخابات؟

تساعد مراقبة أعمال العنف الانتخابي، الآنية والواسعة الانتشار، في الحدّ من إمكانية الإفلات من العقاب، فيما تحدد المخاطر والتوجهات المحتملة المطلوب مراعاتها من قبل القوى الأمنية والسلطات الحكومية والمنافسين السياسيين. فالمنظمات المدنية المهتمة بمراقبة الانتخابات هي مؤهّلة تماماً لأداء دور أساسي على صعيد رصد وتطوير مظاهر العنف، بفضل شبكاتها التي تضمّ مئات أو آلاف المراقبين المدربين والتميّزين بحسبهم المهني. يحرص المراقبون المدنيون على إدراج مراقبة العنف في جميع جوانب العملية الانتخابية، بكل ما تشمله من إجراءات رسمية، لا التعاطي معها كحدث منفصل لا علاقة له بالانتخابات. للمجموعات المدنية العاملة في مجال مراقبة الانتخابات عدة حسنة مقارنة أخرى، نذكر منها الآتي:

- تحافظ على صورتها الحيادية المترسّخة، وتكتسب ثقة المواطنين بصفقتها من أصحاب المصلحة المستقلين والمحايدين.

# مثال

## برنامج التوعية حول العنف الانتخابي وسبل معالجته

البرنامج، تزداد قدرة المواطنين وأصحاب الشأن والمجتمع الدولي على تكوين وجهات نظر أوضح حول طبيعة العنف الناشئ عن الانتخابات، بما تنطوي عليه من تنوع وتحديات.

تتوافر تفاصيل إضافية حول هذا البرنامج عبر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.ifes.org/Research/Cross-Cutting/Election-Violence-Education-and-Resolution/Nav/Electoral-Violence-and-Mitigation.aspx>

أحرز برنامج التوعية حول العنف الانتخابي وسبل معالجته (EVER)، الذي تشرف على تنفيذه المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، تقدماً هائلاً على مستوى البحث في أسباب العنف الانتخابي، ومفاعيله. فقد جمع هذا البرنامج، بفضل دراسة عدة حالات وعمليات تقييم، معلومات مفصلة عن النزاعات الانتخابية في عدد من البلدان. فضلاً عن ذلك، يدرس ويدعم المشروع عمل المراقبين المدنيين الذين يرصدون أعمال العنف في بلدان مستهدفة، مما يعزز قدرتهم على تحديد التوجهات السائدة في مجال العنف الانتخابي وتبويب الحوادث الواقعة. كلما تراكمت المعلومات المحصلة بجهود هذا

- تسعى عادةً إلى توفير حضور واسع الانتشار، بمساعدة فروعها الوطنية والمحلية؛
- غالباً ما تربط بين مجموعة واسعة من أصحاب الشأن المتنوعين، وجماعات إثنية وثقافية وجغرافية ودينية أو ذات انتماءات متقاطعة أخرى، وتتجح مبدئياً في حشد شريحة واسعة من الشباب والنساء؛
- تعتمد هيكلية داخلية لاتخاذ القرارات، والتوظيف، والتدريب، والتواصل؛
- تنشر عادةً مراقبين لأمد طويل في جميع أنحاء البلاد لمراقبة الأجواء والإجراءات المعمول بها في مرحلة ما قبل الانتخابات، وما بعدها، وكذلك في اليوم الانتخابي؛
- تكون معتمدة رسمياً وتطلع على الإجراءات السياسية الأساسية التي تقع في ظلها حوادث العنف؛
- يجوز نشرها بأعداد أكبر ولفترات أطول من المراقبين الدوليين؛
- تقدم جهوداً متضافرة مع جهود منظمات مدنية وسلطات حكومية تنشط في مجال مراقبة العنف، والتخفيف من حدته، والقيام بالوساطة من أجله؛
- تقوم مقام هيئات تقدم مساعدة تقنية بشأن العملية الانتخابية، بما تملك من معارف وبيانات تساعد في تبديد الشائعات من خلال توفير معلومات مبنية على وقائع مثبتة.

لا شك أن إدراج استراتيجيات وخطط تكتيكية لمراقبة وتطوير العنف ضمن جهود مراقبة الانتخابات يتطلب مقاربة أصعب من إعداد استراتيجية عامة للمراقبة، وموارد مالية وبشرية أهم، ووقتاً أطول، وكذلك اعتبارات لوجستية وأمنية إضافية.

من الضروري أيضاً التنبيه إلى أن فريق المراقبين المدنيين الساعي إلى الحد من العنف الانتخابي، على أهمية دوره الحيوي، ليس إلا طرفاً من الأطراف الفاعلين الضروريين لمعالجة أسباب العنف ودوافعه. يتعين مثلاً على الهيئات التشريعية والحكومات أن تضطلع بدور رئيسي لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ممارسات العنف، كإعداد سياسات تضر على نبد كل أشكال الإقصاء، وتقليص حجم التفاوت بين المجموعات، وتخفيف حدة المنافسة الصفوية المجموع (التي يحقق فيها البعض مكاسب على حساب خسائر الآخرين)، وتعزيز مؤسسات حكم القانون، وتسريح الجماعات المسلحة، وبناء الثقة في المؤسسات المكلفة إدارة مجريات العملية الانتخابية، والبت في النزاعات الناشئة عنها<sup>9</sup>.

لذلك، فإن الأقسام التالية في الدليل تسلط الضوء على عدة خطط واستراتيجيات تطبيقية من أجل توسيع جهود المراقبة التي تقوم بها أي مجموعة لتأخذ بعين الاعتبار مظاهر العنف الانتخابي، وتعمل على معالجتها.

# القسم الثاني

## المراقبة على المدى الطويل لرصد العنف الانتخابي والحد من انتشاره

على امتداد عقود، قامت منظمات مدنية محايدة ناشطة في مجال مراقبة الانتخابات بأعمال مراقبة على المدى الطويل بغية مواكبة العملية الانتخابية من مختلف جوانبها، بما في ذلك ممارسات العنف والترهيب، والأطر القانونية، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وتمويل الحملات، والتغطية الإعلامية، وحرية التعبير، وسلوكيات الأحزاب السياسية، ومدى الأهلية للتصويت، ومشاركة النساء والأقليات، وآلية تسجيل الناخبين، وجدولة النتائج، والبت في الشكاوى. لا شك أن اطلاع مراقبين متبصرين بشكل واسع على مجريات العملية الانتخابية يسمح لهم بتحديد التوجهات السائدة في بيئة ما قبل الانتخابات وما بعدها، وكذلك رصد أي «إشارات» قد تنذر بوجود نقاط تؤثر محتملة تقضي إلى اندلاع أعمال عنف، وتقييم حجم خطورتها، والإبلاغ عنها.

لذلك، فإن المجموعات التي تسعى إلى التوقف عند مظاهر العنف الانتخابي في إطار جهود المراقبة الطويلة الأمد تجد نفسها أمام خيارين استراتيجيين أساسيين، منفصلين أو مجتمعين.

- يتمثل الخيار الأول برصد **حوادث العنف**، والإبلاغ عنها. فالإبلاغ عن تلك الحوادث فور وقوعها، استناداً إلى وقائع مثبتة ومعلومات دقيقة، من قبل مراقبين مدنيين محايدين يرفع مستوى الشفافية والمساءلة، ويساعد في تبديد الشائعات المزعومة التي تميل إلى تأجيج الأجواء. لكن هذا النوع من المراقبة يحقق فعالية محدودة على صعيد مكافحة العنف الانتخابي لأنه لا يعالج أو يرصد أسبابه ودوافعه.

- أما المجموعات التي تبغي المساعدة في التخفيف من العنف فلا تكتفي بمراقبة أعمال العنف، بل تذهب إلى أبعد من ذلك أيضاً **إذ ترصد وتبلغ عن إشارات الإنذار المبكرة التي تدل على الأسباب والدوافع المحتملة المنطبقة على ظروف البلد.** ثم تستخدم فرق المراقبين تلك المعلومات لمساعدة السلطات والمراقبين وسواهم من أصحاب المصلحة في تركيز اهتمامهم ومواردهم على مناطق هشة تحديداً، وجمهور الناخبين المستهدف، ونقاط التوتر المحتملة، قبل اندلاع أعمال العنف<sup>١</sup>.

إن الجمع بين تلك المقاربتين يساهم مساهمة قيّمة، لا سيما إذا طبقت كل مقارنة بالتنسيق مع مراقبين آخرين، ومع الجهود التي تبذلها الحكومات ومنظمات أخرى لإدارة النزاعات ومنع نشوبها. تتنوع تلك الجهود لتشمل على سبيل التعداد لا الحصر تطوير وتعزيز قدرات الوساطة المحلية، وتنظيم منديات محلية لمعالجة المشاكل الناشئة عن النزاعات، وتقريب وجهات النظر المتباينة حول القضايا المطروحة، وتعزيز الحوار بين الأحزاب، ووضع خطط أمنية مشتركة بين الوكالات لتأمين سير الانتخابات.

## التخطيط: الاستراتيجية والنطاق والمدة

يتعين على فريق المراقبين أن يبحث في جملة قضايا عندما يعدّ البرامج المخصصة لمراقبة العنف وأنظمة الإنذار المبكرة. فيشمل ذلك تحديد هدفه، ومعاينة الأسباب الكامنة وراء الأجواء المشحونة وممارسات العنف التي يشهدها البلد، وتحديد الدوافع أو نقاط التوتر المحتملة خلال الدورة الانتخابية، ووضع مؤشرات محددة لإشارات الإنذار المبكرة وأعمال العنف المطلوب مراقبتها، وتحديد المناطق الجغرافية ذات المخاطر العالية، وإعداد آلية للمراقبة واستراتيجية لنشر المراقبين تراعي كل النقاط السابقة الذكر. يتوسّع الشرح أدناه في الاعتبار الأساسية الواجب مراعاتها عند القيام بالتخطيط.<sup>٧</sup>

### ١. ما هي أولى أهداف فريق المراقبين على صعيد المراقبة الطويلة الأمد؟

يتعين على فريق المراقبين أولاً أن يحدد إذا كانت أبرز أولوياته تقتصر على مراقبة العنف الانتخابي، أو المساعدة في الحد من انتشاره، أو نشر تقييم شامل ومنهجي للعملية الانتخابية لوضعه فيما يصنّف الحد من أعمال العنف في المرتبة الثانية من سلم أولوياته. إذاً، انطلاقاً من أبرز أولوياته، يجد فريق المراقبين نفسه مضطراً إلى القيام بعدة خيارات صعبة نظراً إلى ضيق الوقت وشحّ الموارد الموجودة بين يديه.

### ٢. ما هي الأسباب المتجزّرة للعنف و/أو الأسباب الكامنة وراء التوتر التي قد توقع أعمال عنف؟

يجدر بفريق المراقبين أن يدرس بعناية العوامل المحتملة، الخارجة عن إطار الانتخابات، التي قد تتسبب باندلاع أعمال عنف. تطالعك بعض الأسباب المتجزّرة للعنف الانتخابي في القسم المتعلقة ب«طبيعة العنف الانتخابي» وفي الرسم البياني ١-١.

### ٣. ما هي أبرز دوافع العنف، أو نقاط احتدامه المحتملة، خلال مرحلة ما قبل الانتخابات، وما بعدها، وفي يوم الانتخاب؟

يتعين على فريق المراقبين، قبل إعداد خطة العمل، أن يدرس بعناية البيانات التاريخية، والمناخ السياسي السائد، ليقدر متى وأين وتحت أي شكل يُتوقع أن تبرز المشاكل على امتداد الدورة الانتخابية. تقتضي هذه الخطوة مراجعة الأحداث التي وقعت في الانتخابات السابقة، وأنماط العنف التي سُجّلت في تلك الآونة. فضلاً عن ذلك، يتعين على المراقبين أن يخلّوا الدورة الانتخابية بكاملها، ومن مختلف جوانبها، لتحديد عوامل الخطر ونقاط التوتر المحتملة، بما في ذلك الإطار القانوني؛ وإجراءات تسجيل الناخبين؛ وتشكيل هيئة إدارة الانتخابات، وتدريب أعضائها، واستعداداتها؛ وتسجيل المرشحين والأحزاب؛ والحملات الانتخابية؛ والبيئة الإعلامية؛ وتوعية الناخبين؛ وإجراءات التصويت وفرز الأصوات؛ وجدولة وإعلان نتائج الانتخابات؛ وإنفاذ القوانين وحل النزاعات الناشئة عن الانتخابات. لا بدّ لفريق المراقبين أيضاً أن يأخذ بعين الاعتبار النظام الانتخابي المعتمد، باعتبار أنّ بعض الأنظمة تثير مخاطر أكثر من سواها، أو تركز على جوانب مختلفة من العملية الانتخابية. نذكر على سبيل المثال أنّ تسجيل الأحزاب يثير جدلية أوسع في ظل نظام التمثيل النسبي

<sup>٧</sup> يتوافر بحث أكثر تفصيلاً عن تلك العوامل في دليل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA): Guide on Factors of Election-related Violence External to Electoral Processes (2013)

القائم على التعددية الحزبية، فيما تكون فترة الحملات أكثر عرضةً للاضطرابات في ظل نظام الفائز بأكثرية الأصوات المتمحور حول المرشحين<sup>٤</sup>. تتوسّع فقرة «ما الجوانب المطلوب مراقبتها» والرسم البياني ١-٢ في شرح دوافع العنف الانتخابي.

لحسن الحظ أنه، عند إجراء هذا التحليل، تُتاح دوماً لفريق المراقبين فرصة التشاور مع منظمات وجهات خبيرة محترمة تتركز جهودها حول منع نشوب النزاعات، وإدارتها، وحلّها، علماً أنّ تلك المشاورات قد تؤدي إلى توثيق التعاون في ما بينها في مرحلة لاحقة.

#### ٤. ما هي المؤشرات المحددة الدالة على أسباب العنف ودوافعه (إشارات الإنذار المبكرة) التي يجب مراقبتها؟ ما أنواع حوادث العنف الانتخابي الواجب مراقبتها؟

على فريق المراقبين أن يحدّد بعناية كل مؤشر ينوي مراقبته، ويميّز بين إشارات الإنذار المبكرة وحوادث العنف الانتخابي، وكذلك أن يحدّد طبيعة المعلومات المطلوب جمعها، والآلية المعتمدة لجمعها، حرصاً على مصداقية البيانات. تتوسّع الفقرتان «ما الجوانب المطلوب مراقبتها» و«جمع البيانات والتحقق منها»، والرسم البياني ١-١، ٢-١، و٣-١ في شرح هذا الشق.

#### ٥. هل ثمة مناطق جغرافية تعتبر «مناطق ساخنة» وقد تكون أكثر عرضة للعنف؟

قد تشمل مناطقٍ تستخدم فيها الصراعات السياسية أو تشكّل «ساحة لمعارك سياسية طاحنة»، أو حتى مناطق شهدت، أو لا تزال تشهد، نزاعات لا طابع سياسياً لها، كالاستيلاء على الأراضي أو الجرائم المنظمة العنيفة. لهذا السبب، قد يدرس فريق المراقبين إمكانية توسيع انتشاره في تلك المناطق أو إعطاء الأولوية لجمع معلومات من أبنائها. تتنوّع النقاط الساخنة من حيث حجمها، فتتراوح بين مناطق جغرافية واسعة كالأقاليم أو الدوائر وأمكنة محددة للغاية، كالبلدات أو حتى الأحياء الواقعة فيها.

#### ٦. ما استراتيجية الانتشار الواجب اعتمادها لمراقبي العنف؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الإجابات عن الأسئلة الواردة أعلاه. في معظم الحالات، وبخاصة عندما تتمثّل أولى أهداف فريق المراقبين بتوفير تقييم شامل ودقيق للعملية الانتخابية، يجب نشر المراقبين في جميع المناطق الجغرافية ذات الصلة، رغم صعوبة هذا الاحتمال بسبب قدرات الفريق، و/أو حجم تغطيته، و/أو تمويله المحدود. أما في الحالات التي يضع فيها الفريق في طليعة أولوياته الحدّ من العنف الانتخابي، وبخاصة عندما يكون عاجزاً عن نشر مراقبين على المدى الطويل في جميع المناطق الجغرافية، فيمكنه عوض ذلك اعتماد خطة انتشار استراتيجية تقضي بزيادة أعدادهم في النقاط الساخنة المحتملة، وتيسير وصولهم إلى المناطق غير المشمولة بالمراقبة، عند الاقتضاء. فضلاً عن ذلك، يتعيّن على فريق المراقبين أن ينظر في الوسائل الكفيلة بجمع البيانات من مناطق لا يتسنّى لهم أن ينشروا فيها مراقبين (نظراً لصعوبة الوصول إليها بسبب موقعها الجغرافي، أو بسبب قيود التواصل أو المخاطر الأمنية).

<sup>٤</sup> للإطلاع على شرح مفصّل حول انعكاسات الصراعات الناشئة عن مختلف النظم الانتخابية، الرجاء مراجعة الصفحتين ١٨-١٩ من دليل «الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة». برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٩.



COMMISSION  
ELECTORALE  
INDEPENDANTE

REPUBLIQUE DE COTE D'IVOIRE



ELECTIONS DE SORTIE DE CROIS  
ELECTION DES DEPUTES  
A L'ASSEMBLEE NATIONALE

SECTION DE :

# BUREAU DE VOTE

N° 07

## تعزيز الانتخابات السلمية من خلال المراقبة المدنية في ساحل العاج

لم يكن المجتمع المدني مؤهلاً لدحض تلك المزاعم، أو التحقق منها، في ظل غياب تقييم مستقل صادر عن شبكة مراقبين من جميع أنحاء البلد، تتمتع بالمصداقية. صحيح أن منظمة الأمم المتحدة كانت قد أنشأت إجراءات داخلية في إطار التفويض الذي حصلت عليه للتثبت من صحة الانتخابات وسلامتها، الأمر الذي سمح لها أن تؤيد بكل ثقة قرار لجنة الانتخابات، لكن ذلك لم يحل دون نشوب أعمال عنف بعد انتهاء الانتخابات، إذ رفض غباغبو التنحي.

في أعقاب الأزمة، أيقن المجتمع المدني أنه أضعاف فرصة القيام بدور فعال لتخفيف حدة التوتر، من خلال تنسيق جهوده بشكل أفضل، وتوفير معلومات منهجية موثوق فيها حول العملية الانتخابية. لذلك، وفي إطار الاستعدادات الجارية لانتخابات ٢٠١١ التشريعية، اجتمعت التحالفات المدنية الستة الرائدة في مجال مراقبة الانتخابات من أجل وضع خطة ريادية لمراقبة أعمال العنف، فنشرت ٣٦ مراقباً في النقاط الساخنة في جميع أنحاء البلد، وكذلك في أبيدجان. لا شك أن هذه الخطوة الأولى في إطار التنسيق والانتشار الاستراتيجي أرست أرضية خصبة لتفعيل جهود مراقبة الانتخابات، بما يخولها بشكل أفضل تقليص احتمالات نشوب أي نزاع حول الانتخابات الرئاسية المقبلة، المزمع عقدها في العام ٢٠١٥.

أثارت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في ساحل العاج أزمة سياسية وإنسانية خطيرة أسفرت عن مقتل أكثر من ٣ آلاف شخص، وتشريد نحو مليون شخص من أبناء البلد. وكان المرشحان الأبرز، وهما الرئيس الحالي، لوران غباغبو، ومرشح المعارضة أسان واتارا، يمثلان الانقسامات الإثنية والجغرافية في مجتمع أنهكتته حرب أهلية دامت لأكثر من خمس سنوات. لكن عدم تقبل غباغبو لهزيمته في الانتخابات أشعل الصراع مجدداً بين تلك الفصائل، موصلاً البلد إلى مواجهات عنيفة لم تنته إلا بتدخل القوى الدولية واعتقال غباغبو في نيسان/أبريل ٢٠١١.

لسوء الحظ أن المجتمع المدني لم يكن مهيباً آنذاك لإزالة التحديات المشككة بمصداقية الانتخابات. فكانت أن أُرجئت الانتخابات مراراً وتكراراً طيلة خمس سنوات، على نحو استنزف أموال المانحين وانتقص من قدرة المجتمع المدني على إجراء تقييم منسق ومنهجي للعملية الانتخابية على الصعيد الوطني. ووجدت المجموعات التي كانت قادرة على تنظيم جهود المراقبة نفسها مقيدة بقلّة التمويل، وضيق الوقت، وقدرتها المحدودة على الانتشار جغرافياً. عندما أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات فوز واتارا، أبطلت المحكمة الدستورية الموالية لغباغبو تلك النتائج، متترعةً بالمخالفات المرتكبة في المناطق التي كانت تشكل معقلاً لمناصري واتارا.

# مثال



# مراقبة العنف الانتخابي على المدى الطويل في سريلانكا

على توثيق الحوادث الأساسية ومواكبة التوتر المتصاعد. أما في يوم الانتخابات، فقد نشر المركز نحو ٤ آلاف مراقب ثابت و٢٢ فريقاً متجولاً في جميع أنحاء البلد، مؤمناً تغطية أوسع للمناطق المصنفة ضمن فئة النقاط الساخنة المحتمل أن تشهد أعمال عنف، استناداً إلى تحاليل المراقبين المذكورين والمعلومات المحصلة من المركز والبيانات الرسمية. تم إدراج المعلومات المتعلقة باليوم الانتخابي وما قبله ضمن قاعدة بيانات، وخريطة متوافرة على منصة إلكترونية، كما جرى نشرها من خلال تقارير دورية. في معرض الانتخابات، عمل المركز أيضاً على جمع المعلومات من عدة مصادر خارج إطار مراقبيه المدربين، ثم أضافها إلى البيانات والتحليل النهائية بعد أن تحققت بعناية من صحتها بكل الوسائل المتاحة. فضلاً عن ذلك، أنشأ المركز لأغراض الانتخابات الوطنية خطاً ساخناً يتيح للمواطنين الإبلاغ عن حوادث العنف العامة التي تقع، ووضعها في متناول الجميع. كذلك أقام ووطد علاقات العمل مع قوات الشرطة، على نحو يخوله الوصول إلى سجلاتها المخصصة للحوادث المرتبطة بالانتخابات، ويمكنه من تبادل البيانات مع عناصر الشرطة للرد على حوادث العنف بأنجع السبل وأسرعها. بالنتيجة، لوحظ تراجع أعمال العنف العلنية في الانتخابات في سريلانكا على امتداد العقد الماضي، جراء تلك الموجة التي وثقها المركز بعناية، وساهم في إطلاقها بفضل جهود مراقبيه الطويلة الأمد.

لسريلانكا تاريخ حافل بجولات العنف المرتبطة بالانتخابات، دفع هيئات المجتمع المدني في البلد على امتداد عقود إلى تنظيم جهود المراقبة الطويلة الأمد لمواجهة أعمال العنف السياسي والانتخابي المتكررة. فمُنذ العام ١٩٩٧، إهتم مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي (CMEV) بالمساهمة في صون سلمية الانتخابات، من خلال توثيق حوادث العنف المرتبطة بالانتخابات بعناية. فاعتمد المركز مقاربة «فضح ممارسات العنف» سعياً منه إلى إشاعة الوعي العام حولها، والحد من إمكانية إفلات مرتكبيها من العقاب، مستنداً بذلك إلى البيانات المحصلة من المراقبين لأمد طويل المنتشرين في جميع أرجاء البلد، والمعلومات المستمدة من مصادر إعلامية، والتقارير المرسلة من المواطنين بعد التحقق منها. إذاً، تشمل آلية العمل التي يعتمدها المركز أعمال المراقبة على المدى الطويل، والزيارات الميدانية التي يقوم بها فريق أساسي من الخبراء قبل الانتخابات، وفي اليوم الانتخابي.

لمناسبة انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية، نشر المركز ما مجموعه ١٧٠ مراقباً طويل الأمد في كل إقليم لرصد أعمال العنف الانتخابي. فساهمت الزيارات الميدانية التي أجراها فريق من الخبراء في الانتخابات والنزاعات والشؤون القانونية، أو سواهم من الخبراء، إلى «نقاط ساخنة» محدّدة من قبل أولئك المراقبين، في تعزيز قدرة المركز

يجب البحث أيضاً في توقيت الانتشار. يقتضي الحل الأمثل أن يبدأ فريق المراقبين بمراقبة العملية الانتخابية في وقت مبكر قدر الإمكان، ناشراً مراقبين على المدى الطويل بطريقة تعزز إلى أقصى حدّ إمكانية وصولهم إلى جميع المناطق الرئيسية. لكنّ الفريق قد يضطر في إطار الجهود التي يبذلها إلى مراعاة بعض الأولويات والقرارات الاستراتيجية على ضوء الموارد المتوافرة بين يديه. إذا سبق له مثلاً أن نشر منسقين أو مشرفين على المستوى المحلي أو الإقليمي، فمن الأوفق له أن يدرّبهم ليقوموا بدور مراقبين على المدى الطويل، عند افتقاره إلى القدرات أو الموارد اللازمة لنشر مراقبين إضافيين.

بعد معاينة تلك المسائل، يجدر بفريق المراقبين المدنيين إعداد خطة لنشر عناصره وتقارير تضمّ المراحل الأساسية الواجب مراقبتها في إطار العملية الانتخابية. من الضروري أن تشمل تلك الخطة وسائل بديلة لجمع المعلومات في المواقع التي لم ينتشر فيها مراقبون، بما في ذلك إجراء مقابلات عبر الهاتف بالسلطات المحلية ومراقبة البيانات المرتبطة بالانتخابات، كتقارير الإعلاميين وعناصر الشرطة الواردة من تلك المناطق.

## ما الجوانب المطلوب مراقبتها؟

عقب تحديد إشارات الإنذار المبكرة المحتملة بشأن العنف الانتخابي، ووضع خطة عامة للانتشار ورفع التقارير، يتسنى لفريق المراقبين أن يحصر المراقبة التي يجريها في كل مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية بأنواع محددة من الدوافع والحوادث والمسائل، إذ يتعدّد على أي فريق أن يراقب العملية الانتخابية بكل جوانبها. لهذا السبب، يجدر بالفريق أن يحدّد أولوياته لجهة العناصر التي يودّ مراقبتها، تبعاً لإشارات الإنذار المبكرة المتوقّع أن تسهم إلى حدّ كبير في تأجيج أعمال العنف، وأبرز الحوادث التي تكشف عن وجود عنف انتخابي، وكل ما من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على نزاهة العملية الانتخابية بحد ذاتها. بالتالي، توفّر الفقرات التالية، إلى جانب الرسميين البيانيين ١-١ و ١-٢، التوجيهات اللازمة إلى الفريق لحلّ مشكلة الجوانب المطلوب مراقبتها.

## كشف إشارات الإنذار المبكرة

بالنسبة إلى فريق المراقبين الذي يهدف إلى الحدّ من العنف الانتخابي، يتعيّن على المراقبين المدنيين على المدى الطويل أن يرصدوا المؤشرات (إشارات الإنذار المبكرة) التي تنبئ باحتمال نشوب نزاعات. وكما ذكرنا سابقاً، تتعلّق تلك المؤشرات بالأسباب الكامنة وراء العنف الانتخابي ودوافعه على السواء. يمكن تأخير أو ضبط أو معالجة تلك المسائل قبل اندلاع أعمال العنف، عند التنبّه إليها، والإبلاغ عنها، في مراحل مبكرة.

يتابع المراقبون المدنيون جملة مؤشرات، مع أنّ مدلولات إشارات الإنذار، وأنواعها، وتعقيدها، تختلف اختلافاً كبيراً وفقاً للظروف المحلية والسياسية<sup>٩</sup>. ولا يجوز أن يكتفي المراقبون برصد المؤشرات الواضحة عن الخلافات السياسية وحسب، بل يجب أن يتابعوا النزاعات غير السياسية التي من شأنها أن تسلك طريقها إلى الحياة السياسية في نقاط التوتّر المحتملة. يعدّ الرسمان البيانيان ١-١ و ١-٢ أبرز أسباب ودوافع العنف الانتخابي المطلوب معاينتها، مرفقةً بشروحات وأمثلة توضيحية عن كل واحد منها.

<sup>٩</sup> للحصول على مزيد من التفاصيل ومعلومات محددة عن الظروف المحيطة بإشارات الإنذار المبكرة في آسيا، راجع المصدر: Understanding Electoral Violence in Asia. UNDP, 2011. للحصول على معلومات إضافية عن إشارات الإنذار المبكرة في أفريقيا، راجع المصدر: Atwood, Richard. How the EU Can Support Peaceful Post-election Transitions of Power: Lessons from Africa. EU, 2012.

## توثيق حوادث العنف

إضافة إلى مراقبة إشارات الإنذار المبكرة، يتعين على المراقبين المدنيين أن يتعقبوا ويوثقوا أيضاً حوادث العنف والسلوكيات العنيفة. وقد استعان هؤلاء المراقبون بتلك المعلومات لإنشاء سجل عام فاضح يثني الأشخاص عن ارتكاب تلك الأعمال كونهم تحت المجهر. يجدر بالمراقبين البحث عن جميع حوادث العنف التي تمّ التثبت منها، إنما عليهم أن يميّزوا، استناداً إلى أدلة دامغة، بين الحوادث المراد بها إلحاق الأذى بالأشخاص أو الممتلكات المعنوية بالعملية الانتخابية، أو التأثير على مسار الانتخابات بغرض التأثير على نتائج الانتخابات و/أو التوجّه الذي تسلكه. فمن المستبعد مثلاً إدراج أي عملية سطو مسلحة تسفر عن مقتل رجل سياسي أو مسؤول انتخابي في خانة أعمال العنف الانتخابي، ما لم يجد المراقبون أدلة مقنعة تثبت خلاف ذلك. كذلك، ينبغي للمراقبين إيلاء اهتمام خاص للتقارير التي تتحدّث عن أشخاص مفقودين، أو أي تقارير تكشف عن تهديدات جسدية أو حالات إكراه. يستعرض العمود «أعمال وحوادث عنف» في الرسم البياني ١-٣ عدة أمثلة عن حوادث عنيفة تمّ افتعالها في مراحل مختلفة من العملية الانتخابية.

# مصالح أصحاب النفوذ والعنف الممارس برعاية الدولة

في بعض الحالات، تُقدّم العصابات أو المافيات التي تعمل بطريقة غير شرعية على استخدام القوة لـبسط نفوذها السياسي. وفي حالات أخرى، قد يلحظ المراقبون أعمال عنف انتخابي تُمارَس بدعم من الدولة، ممّا يثير في وجههم تحديات جمة، إذ في ظل هذه الظروف أو تلك يصعب عليهم أكثر فأكثر جمع البيانات، وتزداد احتمالات تعرّضهم للاستهداف. في تلك السيناريوهات المتطرفة، يؤثّر المراقبون العمل بعيداً عن الأنظار، والتقيّد حرفياً بالبروتوكولات الأمنية المعتمدة من قبل منظماتهم؛ الأهم من ذلك، يجدر بفريق المراقبين الحصول على دعم جهات دولية ناشطة على الأرض، توفّر له التغطية في الظروف الهشة. وبالتالي، حرّبي به الحرص على إطلاع الوكالات المشتركة بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والحكم السليم، والبعثات الدبلوماسية المتعاطفة، على استنتاجاتها ومخاوفها، وإشاعة الوعي حولها.

# الأسباب المتجذرة للعنف الانتخابي

## مؤشرات تبرز إشارات الإنذار المبكرة

- شيوع ثقافة العنف والخصومات الناشئة عن التشبث بالهوية

سياسات تثبيت الهوية  
والانقسامات على أساس  
الدين، المذهب، الطبقية،  
الانتماء القبلي، أو الإثنية

- تاريخ حافل بالعنف والحروب الأهلية، و/أو وجود ميليشيات، و/أو انتشار الأسلحة الخفيفة

إحتدام الخلاف حول  
السيطرة على الموارد  
العامة أو الخاصة

- نزاعات حول الأرض أو موارد أخرى للدولة، كالنفط أو المياه
- نزاعات حول موارد خاصة، كالمواشي
- تفاوت كبير على مستوى الدخل أو عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الاجتماعية

- وجود عناصر غير شرعيين أو أطراف يمارسون العنف (مهربو المخدرات)
- قوات أمن (أي الشرطة، الجيش) ضعيفة، غير كافية، و/أو غير فاعلة
- قوات أمن مسيّسة و/أو قوات أمن تُستخدم لممارسة القمع عوض توفير الحماية والأمن

أجهزة شرطة أو أمن غير  
كافية العناصر أو فاسدة

- إرتفاع معدلات الفساد و/أو غياب حكم القانون، على نحو يؤثر بشكل متفاوت على مختلف شرائح المجتمع والفصائل السياسية.

هشاشة حكم القانون

## دوافع العنف الانتخابي

## مؤشرات تبرز إشارات الإنذار المبكرة

- إطار قانوني غير واضح أو مطعون به
- سوء إدارة أو تطبيق الإجراءات الانتخابية
- غياب الشفافية، بما في ذلك نقص البيانات المتداولة بشكل أني وسهل عن الانتخابات، وكذلك العوامل التي تعيق مراقبة الانتخابات
- غياب عنصر المساءلة والمحاسبة، كاعتماد نظام منحاز أو غير مؤهل للبت في الشكاوى والنزاعات
- توقعات بأن تشهد الانتخابات منافسة حامية للغاية
- ثمة يقين أو مجرد تصور بأن تشهد العملية الانتخابية أعمال تزوير
- خطابات أو سلوكيات تشير إلى استياء المواطنين و/أو المتنافسين السياسيين من المشاكل المشار إليها أعلاه
- إحتجاجات ومسيرات، سلوكيات الحشود و/أو قوات الأمن
- خطاب الأحزاب، المرشحين، الإعلاميين، و/أو القادة المحليين (كرفض النتائج، المقاطعة)

## الشك إلى حد كبير بنتائج الانتخابات

- إستبعاد فئات محددة من أبناء المجتمع عن العملية الانتخابية
- إقصاء مبدئي أو منهجي وفعلي لبعض المجموعات الإثنية أو الدينية أو القبلية من المشاركة في الانتخابات بصفة ناخب
- إقصاء أحزاب أو مرشحين عن التنافس في الانتخابات لأسباب تتعلق بهويتهم
- إقصاء النساء والشباب أكانوا نشطاء حزبيين، مرشحين، مسؤولين انتخابيين، و/أو ناخبين
- محاولات لقمع حرية التعبير، على غرار ما يجري أثناء الحملات الانتخابية، تبدأ بعدم تقبل وجهات نظر الآخرين وتنتهي بالقمع الفعلي
- خطابات أو سلوكيات تشير إلى استياء متزايد لدى المواطنين، الفئات المهمشة، و/أو المتنافسين السياسيين من المشاكل المشار إليها أعلاه
- إحتجاجات ومسيرات، سلوكيات الحشود و/أو قوات الأمن
- خطاب الأحزاب، المرشحين، الإعلاميين، و/أو القادة المحليين (كاستخدام خطاب تحريضي يثير النزعات، و/أو أسلوب التضليل لتجيش المجموعات)

## شك بنتائج الانتخابات أو بأنها غير عادلة وغير شرعية

- إنتخابات رئاسية تتركز بموجبها الصلاحيات إلى حد كبير في السلطة التنفيذية
- نظام الفائز بأكثرية الأصوات، بخاصة حيثما يتجاوز الاصطفاف السياسي الفئات السكانية المتنوعة التي كانت مهمشة على مر التاريخ
- دوائر انتخابية صغيرة الحجم، كالدائرة الممثلة بمقعد واحد
- إستفتاءات عامة حول مستلزمات حكم الأكثرية أو مسائل دستورية عالية الخطورة.

## مخاطر عالية، نظام انتخابي «صفري النتيجة» (يكون فيه الربح لمرشح على حساب خسارة مرشح آخر)

## حوادث العنف الانتخابي

### أعمال وحوادث العنف تأثير الأسباب المتجنّرة إضافة إلى الدوافع

- مرحلة ما قبل الانتخابات
- إغتيال أو محاولة اغتيال خصوم أو منافسين محتملين في الانتخابات  
سجن المعارضين
- إحتقان الأجواء أو احتدام العنف نتيجة مخاوف أو شكاوى متعلقة بعملية  
تسجيل الناخبين
- ممارسة أعمال عنف بين مجموعات متنافسة من المناصرين، ممّا يقلّص  
حجم المشاركة أو يوجد مناطق «لا تنطلق فيها» الحملات الانتخابية
- التعرّض إلى مسؤولين عن سير الانتخابات بالاعتداء أو التهديد
- تهديد أو ترهيب المناصرين، ممّا يتسبّب بابتعادهم أو يثير لديهم الخوف  
من المشاركة في الانتخابات

### أثناء الانتخابات وما بعدها

- كل ما سبق ذكره، بالإضافة إلى:
- تهديد أو ترهيب الناخبين
- هجمات داخل مراكز الاقتراع، أو بالقرب منها
- إتلاف مواد ترويجية للانتخابات
- إحتجاجات تتحوّل إلى أعمال عنف، إما بسبب المتظاهرين أو السلطات
- القيام بأعمال عنف لأسباب طائفية أو إثنية

# مثال

## مراقبة العنف الانتخابي في باكستان

عبر ١٠ صحف وطنية ومحلية. الملفت أنّ الإبلاغ عن جميع حوادث العنف كان يتم باستخدام استمارة موحّدة (راجع نموذج عن تقرير بحوادث العنف في الملحق الأول)، يُصار إلى إدراجها ضمن قاعدة بيانات إلكترونية في مرحلة لاحقة. بفضل هذا الكم الهائل من البيانات، تمكّن التحالف من تزويد المواطنين بتحليل معمق عن العنف الانتخابي، يشمل المناطق الجغرافية المتفشي فيها، أشكاله وأساليبه التكتيكية، ودوافعه، والأحزاب التي ينتمي إليها ضحايا العنف ومرتكبوه. استغلّ التحالف هذا التحليل للإعلان عن توصيات مفصّلة وهادفة بشأن الإصلاحات والتدابير الكفيلة بالحدّ من أعمال العنف مستقبلاً، وتعزيز نزاهة الانتخابات. إذا، يعود الفضل جزئياً إلى الجهود الدؤوبة التي بذلها المجتمع المدني، على غرار التحالف المذكور، ليختبر هذا البلد الممتد تاريخه على ٦٦ عاماً أول تجربة سلمية لانتقال السلطة من حكومة مدنية إلى أخرى في العام ٢٠١٣.

لعقود خلت، ساهمت جملة أعمال عنف انتخابي، وعنّف سياسي على نطاق أوسع، في تقويض الانتخابات في باكستان. للمساعدة في تضييق رقعة هذا العنف، وإشاعة الوعي حول أسبابه، بذل تحالف المراقبين المدنيين، المؤلّف من صندوق التوعية الديمقراطية والمساعدة وشبكة الانتخابات الحرة والعدالة (TDEA-FAFEN)، جهوداً حثيثة في مجال مراقبة العنف الانتخابي لأكثر من خمس سنوات، شملت انتخابات ٢٠٠٨ العامة. إنطلاقاً من تلك التجربة، تولّى هذا التحالف المدني المراقبة على المديين الطويل والقصير في انتخابات ٢٠١٣ العامة، مركزاً جهوده على العنف الانتخابي. فربّ لأغراض المراقبة قبل الانتخابات وما بعدها ٣٦٩ مراقباً على المدى الطويل، ونشرهم لتغطية كل منطقة ودائرة. أما في يوم الانتخاب فقد حشد أكثر من ٤٣ ألف مراقب على المدى القصير. استكمل التحالف بيانات مراقبيه برصد التقارير الإعلامية المنشورة حول العنف الانتخابي



**BEST MOBILE ZONE**  
New Mobiles  
Used Mobiles  
Mobile Accessories  
Mobile Repairing  
Easy Paisa  
Time Pay  
Cash  
Easy Load  
Mobile Cards

**UNLIMITED FREE CALLS**

**DIAL \*000#**  
Rs. 8 + tax per day

MA-5  
PPH

87905

## جمع البيانات والتحقق منها

### مصادر البيانات

يقوم المراقبون على المدى الطويل بجمع بيانات حول إشارات الإنذار المبكرة وحوادث العنف من مصادر متعددة. حتى عندما لا يكونون شهود عيان لحادث معين، بإمكانهم أن يبلغوا عنه إذا كانوا قد تحروا عن ملباساته (راجع الفقرة التالية المتعلقة بهذا الموضوع)، وحصلوا على معلومات كافية عما جرى. قد يستمد المراقبون معلوماتهم عن تلك الحوادث من التقارير الواردة من مواطنين أو إعلاميين أو منظمات غير حكومية أخرى أو أحزاب أو مرشحين أو مسؤولين حكوميين أو جهات مكلفة بإدارة الانتخابات، أو عناصر الشرطة، وكذلك من المقابلات الجارية مع كل هؤلاء الأطراف. يتعين على المراقبين متابعة الصحف والأخبار للتقصي عن الروايات المتداولة. يجدر بهم أيضاً توثيق العلاقة مع السلطات الحكومية، بما فيها أجهزة الشرطة والقوى الأمنية (حيثما تكون تلك الجهات محط ثقة)، ليُتاح لهم الاطلاع على البيانات الرسمية الواردة مثلاً في سجلاتها اليومية. أخيراً، يجدر بهم أن يحضروا أكبر قدر ممكن من المناسبات التي يتم إحياؤها لأغراض انتخابية، كالحملات أو المهرجانات.

### التحقق من البيانات

عندما يرصد المراقبون حادثة معينة لم يكونوا شهود عيان لها، يتعين عليهم التحقق منها، مما يستدعي منهم إيجاد أدلة قاطعة تثبت وقوعها وارتباطها بأسباب سياسية. وقد يستدعي منهم أيضاً مراجعة مصادر إخبارية موثوقة وسجلات رسمية لدى الشرطة، وكذلك إجراء مقابلات مع ضحايا العنف وشهوده ومرتكبيه، ومع القوى الأمنية عند الإمكان، للإحاطة بجميع الوقائع قبل الإبلاغ عنها إلى المقر الرئيسي.

### كيف ومتى يتم توثيق الحوادث ورفع التقارير

يعتمد المراقبون المدنيون إلى تصنيف التقارير التي يتلقونها عن الحوادث والتبليغات التي تردهم عن إشارات الإنذار المبكرة، أي إلى تبويب حوادث العنف أو الإكراه بحسب نوعها (كافتعال حريق، سرقة، اعتداء، محاولة قتل، لجوء إلى الإكراه)، وحجمها (كاعتماد مقياس لتصنيفها وفقاً لعدد الأشخاص المتضررين منها)، ووتيرتها، ومدى القدرة على التحقق أو عدم التحقق منها. يجوز أن يعمل المراقبون أيضاً على جمع أدلة على شكل صور أو مشاهد فيديو عن الحادث أو الضرر أو الدمار الحاصل حينما تسنح الظروف، دعماً للإدعاءات المقدّمة.

على المراقبين توثيق الاستنتاجات التي يخلصون إليها ضمن استمارات موحّدة، لرفع تقارير بشأنها إلى المقر الرئيسي. فضلاً عن التصنيفات المشار إليها أعلاه، يجب أن تتضمن استمارات المراقبة، جملة معلومات عن حادث العنف، بما في ذلك التاريخ، المكان والزمان، الضحية (الضحايا)، النوع الاجتماعي، العمر، الانتماء السياسي، إضافة إلى وصف موجز له<sup>١٠</sup>.

<sup>١٠</sup> راجع الملاحق الأول والثاني والثالث للاطلاع على تلك الاستمارات.

# إشراك اللاعبين المناسبين للتدخل المبكر

لتفعيل آلية التعاطي مع حوادث العنف المتوقعة، يتعين على المراقبين المدنيين أن يحددوا خطة عمل للاستجابة إلى إشارات الإنذار، حالما يرصدونها. يشمل ذلك الاعتماد على شبكة ثابتة من الأطراف الفاعلين القادرين ربما على معالجة مؤشرات الإنذار المبكرة، أيًا كانت أشكالها. لعل من الأجدى في بعض الحالات إبلاغ الأشخاص الذين قد يؤثرون على إشارات الإنذار أولاً عوض الكشف علناً عن المعلومات المتعلقة بها. بالطبع سيرغب المراقبون لأمد طويل في التداول بشأنها مع قيادات المجتمع، والسلطات المحلية، والقوى الأمنية، وهيئة إدارة الانتخابات، والأسرة الدولية، والمنظمات المحلية غير الحكومية. كذلك يجدر بهم، عند رصد أي إشارة، أن يحددوا الجهة الأنسب لاحتواء مضاعفاتها. فإذا لاحظ فريق معين مثلاً ارتفاع حدة التوتّر بسبب أعمال رشوة وفساد، فقد يلتمس على الأرجح تدخل الأحزاب السياسية واجنة إدارة الانتخابات لمعالجة تلك المشكلة، عوض اللجوء أولاً إلى عناصر الشرطة.

## ٣ الرسم البياني

مجموع عدد الحوادث بحسب نوعها (٨٦٠)

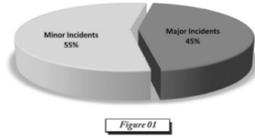


Figure 01

حوادث خطيرة بحسب نوعها (٢٨٦) حوادث غير خطيرة بحسب نوعها (٤٧٤)

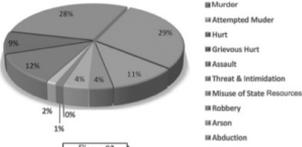


Figure 02

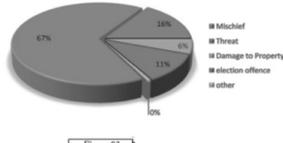


Figure 03

تصنيف أنواع العنف الانتخابي: التقرير النهائي الصادر عن مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي حول انتخابات ٢٠١٠ الرئاسية في سريلانكا.

يجب أن تعتمد نماذج التقارير لغة واضحة لا التباس فيها، وأن تراعي تسلسلاً منطقياً، لالتماس إجابات موجزة، مقرونة بمعلومات دقيقة. توجيهاً للوضوح، من الأوفق لفريق المراقبين اعتماد نماذج منفصلة للإبلاغ عن إشارات الإنذار المبكرة التي قد تركز على مؤشرات العنف لا على حوادث تم التثبت منها. في مطلق الأحوال، ينبغي لفريق المراقبين أن يعطي الأولوية للتقارير التي تتحدث عن حوادث العنف، وإرسالها فوراً إلى المقر الرئيسي، فيما يحدد جدولاً زمنياً، أسبوعياً مثلاً، للإبلاغ عن إشارات الإنذار المبكرة والاتجاهات السائدة على المدى الطويل.

لا بد من حصر التقارير المرفوعة عن الحوادث في المقر الرئيسي، وجمعها ضمن قاعدة بيانات. لا شك أن الحفاظ على سجلات الحوادث في قاعدة بيانات إلكترونية يسهل على فريق المراقبين ترتيب وترميز وتحليل المعلومات الواردة عن ممارسات العنف، تمهيداً لتبادلها مع الجهات المختصة (راجع الرسمي البياني ٣)، ومن خلال التقارير العامة. فضلاً عن ذلك، يسهل تحديث محتويات قاعدة البيانات تلك بعد متابعة الحوادث و/أو آخر المستجدات.

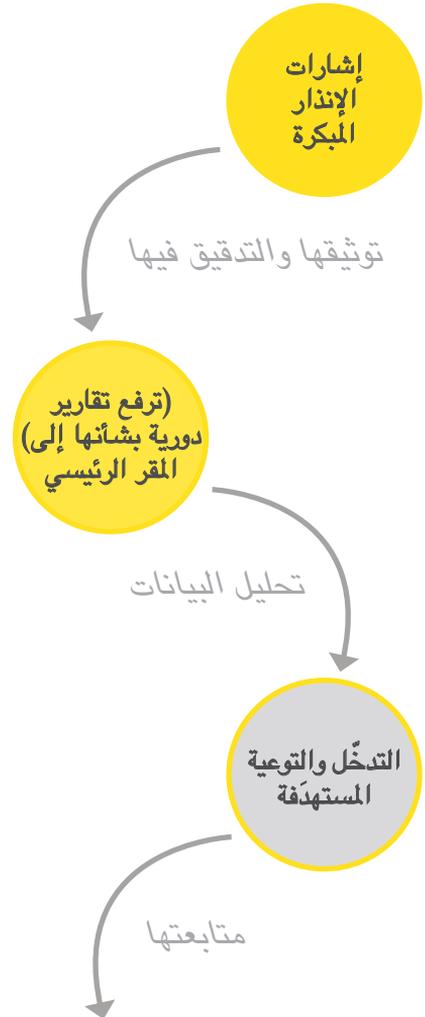
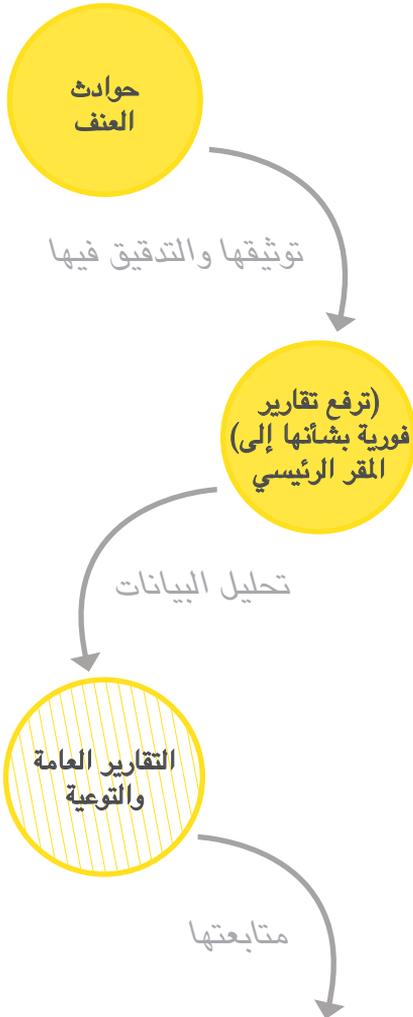
## المتابعة

يتعين على المراقبين لأمد طويل أن يتابعوا حوادث العنف المبلغ عنها وأي مؤشرات إنذار يلحظونها. فيفضل عنصر المتابعة، يتسنى لهم التثبت من معالجة المشكلة، ومعرفة السلطة التي كانت مسؤولة عن معالجتها، في حال وجودها. أما الحوادث وإشارات الإنذار التي لا تلقى معالجة شافية فيجب متابعتها بشكل دوري، وتحديثها بانتظام في قاعدة البيانات. في حال عدم اتخاذ خطوات فعلية لمواجهة الحوادث التي تعتبر خطيرة، قد يرتئي فريق المراقبين تسجيل شكوى رسمية لدى لجنة إدارة الانتخابات أو السلطة المختصة.

## مقارنة بين إشارات الإنذار المبكرة وحوادث العنف على مستوى الرصد والتقارير

حوادث العنف

إشارات الإنذار المبكرة



## الكشف عن المعلومات

لإشاعة بيئة تراعي مبدأ التدقيق العام والمساءلة، ولزيادة احتمالات الإصلاح، يجدر بالمراقبين المدنيين إصدار تقارير دورية حول بياناتهم، تتضمن تحديداً لمعلومات وتحاليل مدعّمة حول حوادث العنف والسلوكيات العنيفة، على ألاّ يخلّوا ويوردوا في التقارير العامة إلاّ الحوادث التي تمّ التثبت منها، والتدقيق فيها.

يُستحسن أن يفكر فريق المراقبين أيضاً في استخدام رسوم بيانية أو خرائط أو أشكال تصويرية أخرى لعرض استنتاجاته (راجع القسم الرابع لمزيد من التفاصيل). قد ترتئي منظمات المراقبة اعتماد مقاربات أكثر استراتيجية لاستخدام المعلومات المحصّلة عن إشارات الإنذار المبكرة، علماً أنّ بعض البيانات المتعلقة بها قد لا يكون له أهمية تُذكر بالنسبة إلى المواطنين، أو قد يثير لديهم مخاوف لا طائل منها. لهذا السبب، يجب استخدام تلك البيانات داخلياً لأغراض التخطيط، والأهم من ذلك، تبادلها مع الجهات المحلية و/أو الدولية المناسبة لإطلاعها على الجهود التي تبذلها، والتماس ردّ فوري منها.

## إخضاع وسائل الإعلام للمساءلة

قد تفيد اللغة والخطابات المتداولة في وسائل الإعلام، بما في ذلك الإعلام المطبوع، ومحطات البث والإذاعة، والمنشورات الإلكترونية، وشبكات التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك كأداة تنذر بالعنف المرتكب لأسباب سياسية وتشجع مظاهره. وقد نُسب إلى بعض وسائل الإعلام تغذية الآراء المسيئة، وإثارة النعرات وتحريف الحقائق في المجتمعات القابلة للتأثر. غالباً ما تفيد التقارير الصادرة عن مجموعات المراقبة المدنية كمصيرٍ بديل وموثوق فيه من المعلومات لوسائل الإعلام الفاسدة و/أو المسيئة التي قد تزيد من نسبة الشائعات، وتنقل المعلومات بطريقةٍ منحازة أو تتقاعس عن الإبلاغ عن حوادث العنف أو الإكراه. من هنا، يكون على عاتق المراقبين المدنيين على المدى الطويل مهمة حرجة تتمثل في مراقبة الإعلام رصدًا لخطابات الكراهية، أو اللغة التحريضية للنزاع أو المثيرة للانقسامات التي قد تفيد كإشارات إنذار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمنظمات المراقبة استخدام شبكاتها الواسعة الانتشار وسمعتها غير المنحازة لتتولى التدقيق في سلوك وسائل الإعلام وتحذير السلطات والمجتمع الدولي حيال أي سلوك إعلامي غير مسؤول.

### التخطيط وإعداد الميزانية

تندرج متابعة نبرة ومضمون وسائل الإعلام ضمن الجهد الأوسع نطاقاً والمستمرّ على المدى الطويل لمراقبي الانتخابات المدنيين. يجب أن تمتدّ عملية مراقبة المساءلة التي تخضع لها وسائل الإعلام طيلة المدة التي تستغرقها عملية المراقبة على المدى الطويل للمنظمة، بما في ذلك قبل اليوم الانتخابي وخلالها وما بعده. في وقتٍ تعتبر فيه المراقبة الشاملة لوسائل الإعلام مهمةً عظيمة الشأن، تستدعي مستوىً عالياً من القدرات والموارد، قد لا يتطلب الجهد الهادف لمراقبة الإعلام والمستند إلى إشارات الإنذار المبكرة موارد إضافية أو عدداً أكبر من الموظفين<sup>١١</sup>.

في حال سمحت الموارد بذلك، يمكن تكليف فريق خاص من المراقبين على المدى الطويل لدراسة الإعلام بشكلٍ حصري. بناءً على توافر مصادر الأخبار الوطنية، يمكن القيام بذلك على نطاقٍ واسع في المقرّ الرئيسي بمستوىٍ متدنٍ نسبياً من الموارد المالية. ولكن، يجب تدريب كافة المراقبين على المدى الطويل على تحذير المقرّ الرئيسي في حال شهدوا على أيّ سلوك إعلامي مقلق في المناطق التي يتوزّع عليها المراقبون. بالإضافة إلى تسديد بدلات الموظفين، يجب أن تكون مجموعات المراقبة مستعدةً لدفع المال للصحف والمجلات، إذا انطبق الأمر، وبعض معدات التسجيل في حال مراقبة التلفزيون و/أو الراديو. وفي حال انقطاع الكهرباء، يجب تأمين مولّد كهربائيّ تجنباً لفقدان أيّ أخبار.

<sup>١١</sup> لمنهجية مفصلة عن مراقبة المحطات الإخبارية التقليدية، يرجى العودة إلى الدليل الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني بعنوان «مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية»، ر. نوريس وب. ميرلو، ٢٠٠٢.

## جمع البيانات والتدقيق في الحقائق

### مصادر البيانات

تختلف أنواع وسائل الإعلام التي تحظى بالشعبية باختلاف الدول والسياقات. في بعض المناطق، تتلقى أكثرية الجماهير المعلومات من الإعلام المطبوع ومن الإذاعة. في مناطق أخرى، قد يشكل البث التلفزيوني والإنترنت مصدرين أكثر شيوعاً للمعلومات. كذلك الأمر، يزداد انتشار مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر رائع للمعلومات في بلدان عدة، لا سيما في أوساط الشباب، والمتقنين، والمتحضرين. وبالتالي، يجدر بالمجموعات المكلفة بمراقبة وسائل الإعلام أن تقيم مصادر الإعلام الأكثر انتشاراً في البلدان التي تعمل فيها. وإذا كانت البيئة التي يعمل فيها المراقبون مشبعةً بوسائل الإعلام على اختلافها، قد لا يكون من المجدي أو حتى من الممكن مراقبة الإعلام بجوانبه كافة.

من هنا، يفترض بمجموعات المراقبة منح الأولوية لجهود المراقبة من خلال التركيز على مصادر الإعلام المحددة، وقنوات الاتصال، والمواقع و/أو البرامج الخاصة التي يكون لها تأثير كبير على الجمهور، وعلى المجموعات المحددة أيضاً و/أو الأفراد الذين من الأرجح أن يشاركون في خطابات الكراهية أو التصريحات التحريضية أو المثيرة للانقسامات. وتتسرب اللغة الخطيرة بشكل متزايد إلى «الأسفل» بحيث يتم تداولها في مجالات إلكترونية غير رسمية أكثر. ولا بد من أن تأخذ جهود المراقبة في الحسبان أنه في بعض السياقات، قد يكون من المهم مراقبة المصادر الخارجة عن الإعلام التقليدي كالمدونات، ومنتديات التعليق على الصحف الإلكترونية، ومواقع التواصل الاجتماعي - لا سيما تويتر وفايسبوك - وغيرها من وسائل الإعلام الجديدة. في بعض الدول، قد يحتاج المراقبون لمتابعة المصادر في أكثر من لغة ليتمكنوا من تغطية وسائل الإعلام ذات الصلة بشكل كامل.

عندما تتخذ المجموعة القرار اللزوم بشأن وسائل الإعلام التي ينبغي مراقبتها، لا بد لها من تضييق نطاق التركيز على المحتوى. فالمراقبون المهتمون بالمحتوى الذي يؤثر على احتمال وقوع العنف الانتخابي يركزون على مراقبة المصادر الأساسية للمعلومات السياسية، مثل الأخبار والتعليقات (في مقابل الترفيه والرياضة مثلاً). كما يتعين على المراقبين دراسة الافتتاحيات، وتعليقات مذييعي الأخبار على الراديو والتلفزيون، ومقدمي نشرات الأخبار والمواد الإخبارية لتحديد ما إذا كانت النغمة والمحتوى يتلاءمان مع المشاركة السياسية السلمية.

### مصادر الإعلام: ما الذي يجب رصده

عند تحليل مصادر الإعلام، يجب على المراقبين على المدى الطويل متابعة ثلاث قضايا رئيسية:

- **خطاب الكراهية:** يتضمّن استخدام أيّ كلمات منتقصة للقيمة أو مثيرة للرعب أو افتراء ضدّ أيّ شخص أو مجموعة. لخطاب الكراهية نغمات مبطنة مسيئة ومشجّعة على التمييز و/أو العنف ضدّ شخص أو مجموعة، غالباً ما تتناول العنصرية أو غيرها من أشكال التعصّب. يتضمّن الخطاب عادةً إشارة إلى أقليات «مستهدفة» فيجردها من إنسانيتها وغالباً ما يشجّع على ممارسة العنف بحقها.

• **اللغة المبنية على التسييس أو التحريض:** تصنّف اللغة المبنية على التسييس أو التحريض حكماً في عداد الخطابات التي تحضّ عن سابق تصميم على الانقسام، وتعزّز التطرّف. فالإعلام الذي يبحر بشكل جزري إلى جانب معين من القضايا أو الأحداث ولا يفسح المجال أمام النقاش المعتدل يمكن أن يكون محضاً على التسييس. كذلك الأمر، فإنّ اللغة التي تشجّع على الأعمال أو تستثير عن قصد العواطف المتعصّبة تصنّف بدورها كلغة تحريضية. لا يسعى هذا النوع من الكلام إلى التسويات السلمية أو القرارات البناءة بل يستعيز عنها بالتسبّب بانقسامات بين مختلف أفراد الشعب.

• **المغالاة، والحقائق المحرّفة، والكذب:** تجعل التغطية الإعلامية غير المسؤولة من الصعب تحديد ما يدخل في عداد الحقائق وما لا يمكن اعتباره كذلك. ولكن، قد تلجأ بعض وسائل الإعلام إلى طمس الحقائق الناتجة عن الانحياز السياسي وفي بعض الحالات الكذب بشأن بعض المواد الإخبارية. أمّا نشر المعلومات المغلوطة عن قصد فيشكل إشارة إنذار لا يستهان بها، فهي تعمل على إشاعة الإرباك وتعيق الحوار العقلاني بين المشاركين في العملية السياسية. في الحالات التي يصعب فيها التأكّد ما إذا كانت الوسيلة الإعلامية تنشر معلومات خاطئة، يفترض بالمراقبين المدنيين التدقيق في المواد المثيرة للشكوك أو المضلّة. ويفيد التدقيق في الموادّ التحقق من الفرضيات الصادرة عن الإعلام من خلال البحث المتعمق والاستشارات مع المصادر الموثوق فيها مثل البيانات والوثائق والمقابلات الرسمية.

## التوثيق ورفع التقارير

يفترض بالمراقبين المدنيين تحديد ما الذي من شأنه أن يشكّل خطراً خطيراً في سياق الدولة التي يعملون فيها، وجمع المعلومات حول هذه المشاكل باستخدام أشكال أو استمارات موحّدة. تتضمن بالحد الأدنى تصنيفاً لنوع المشكلة (خطاب الكراهية، لغة محرّضة على الانقسام، معلومات مغلوطة، ومصدر المشكلة (وسيلة إعلامية، برنامج، معلق/مراسل)، التاريخ، الزمان، ووصف موجز للمشكلة)<sup>١٦</sup>. يجب على مجموعات المراقبة تدعيم التقارير بشكل قاعدة بيانات مركزية يمكن من خلالها تحليل البيانات لإعلام المجموعات وإشراك الإعلام على نحو مباشر، كما هو مذكور أدناه بالتفصيل.

## تعزيز المساءلة على مستوى الإعلام

لا يتحلّى المراقبون المدنيون بالقدرة على متابعة التطوّرات المحتمل أن تسيء إلى الإعلام والإبلاغ عنها، ولكنها تساعد في ممارسة الضغط على الإعلام ليكون مساءلاً حيال ما ينشره. في وقتٍ تختلف فيه الوسائل الآلية إلى تعزيز مساءلة وسائل الإعلام، تتمثل ثلاث من الوسائل الأكثر شيوعاً وفعالية في ما يلي:

- زيادة وعي العامة حيال تصرّفات وسائل الإعلام؛
- التماس دعم الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة؛
- المشاركة بشكل مباشر أو التدخل مع وسائل الإعلام أو الصحفيين.

زيادة الوعي لدى العامة، وكجزءٍ من استراتيجية تواصل خارجية أوسع نطاقاً، يتعين على فرق المراقبين

<sup>١٦</sup> راجع الملحق ٢ للاطلاع على الاستمارة النموذجية

المدنيين تطوير مجموعة من الوسائل لإعلام الجمهور بالسلوك الإعلامي. ووفقاً لما تراه المجموعات أكثر فعاليةً في الوصول إلى الجماهير المستهدفة، تتضمن الأمثلة حول أدوات التواصل مع العامة إعداد وتوزيع بطاقات العلامات لتصنيف وسائل الإعلام بحسب الفئات المختلفة (مثلاً، خطابات الكراهية، التسييس، تحريف الوقائع) الإعلانات أو المقاطع الإذاعية، إبلاغ قادة الرأي، وحملات التشبيك الاجتماعية من خلال المواقع مثل تويتر وفيسبوك. فعلاً على زيادة التأثير، يمكن للفرق أن تنظر في احتمال إصدار تقارير منفصلة حول إخضاع وسائل الإعلام للمساءلة بغض النظر عن تقارير المراقبة على المدى الطويل. قد تسلط هذه التقارير الضوء على حوادث من قبيل خطابات الكراهية، واللغة المسيئة، والمعلومات المغلوطة فضلاً عن تحديد الجهات المذنبة.

يمكن لفرق المراقبة، من خلال إشراك الجهات المعنية ذات الصلة في المجتمع الدولي زيادة الضغط على وسائل الإعلام والصحافيين لإخضاعهم للمساءلة وتحميلهم المسؤولية في رفع التقارير. يمكن لفرق المراقبة أن تقيم التواصل مع المجموعات المعنية بحقوق الإنسان والإعلام الدولي، وهيئات مراقبة وسائل الإعلام، أو مقدمي المساعدة التقنية مثل معهد الولايات المتحدة للسلام، ومنظمة المادة ١٩، وصندوق الخدمة العالمية في هيئة الإذاعة البريطانية، وإنتر نيوز. حتى في ظل غياب منظمة غير حكومية قوية، أو حضور للإعلام الدولي ضمن البلد، يبقى من السهل الوصول إلى هذه الجهات الفاعلة عبر البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، والفاكس أو الهاتف.

وفقاً للاستراتيجية التي تنتهجها فرق المراقبة المدنية، والموارد المتاحة، يمكن التفكير في إشراك الصحافيين ومؤسسات الإعلامية بشكل مباشر. وقد يشمل ذلك تدريبات الصحافيين التي يقوم من خلالها المراقبون بإرشاد المراسلين حول كيفية تغطية العملية الانتخابية بالوقائع وبصورة عادلة. كما أعدت بعض مجموعات المراقبة مدونات السلوك لوسائل الإعلام تحدد الالتزامات بالصحافة المسؤولة<sup>١٢</sup>. من شأن هذه المدونات أن تساعد وسائل الإعلام على فهم تأثيرها على النقاش العام في ما يتعلق بالنزاع وفرض الالتزامات وضغط الأقران من أجل التخفيف من خطابات الكراهية، واللغة المشجعة على الانقسام والشائعات.

<sup>١٢</sup> يشتمل الملحق الرابع على نموذج عن مدونة قواعد السلوك

# مدونات قواعد السلوك لوسائل الإعلام

قد تفكر منظمات المراقبة في العمل مع وسائل الإعلام والصحافيين من أجل رعاية أو إعداد مدونة قواعد سلوك لوسائل الإعلام (تسمى أحياناً مدونة الأخلاق للصحافيين أو مدونة المسؤولية المهنية). تحدد هذه المدونات معايير المهنية والمسؤولية الإعلامية. وقد يتوجب على الإعلاميين والصحافيين المشاركة في إعداد المدونة من أجل استئثار الدعاية المفيدة، والحرص على توافق الخصوم على الالتزامات نفسها. ولكن، عندما لا تبدي وسائل الإعلام استعداداً للمشاركة في إعداد المدونة، قد يتعين على المراقبين إعدادها بأنفسهم ومن ثم إطلاق حملة عامة لممارسة الضغط على وسائل الإعلام من أجل الاتفاق على المعايير. لا تعتبر مدونات قواعد السلوك ملزمة قانوناً، بل يفرضها المعنيون على أنفسهم وتكون غير رسمية إلا أنها توفر قاعدة أساسية للتوقعات التي يمكن للمراقبين والجمهور اللجوء إليها من أجل إخضاع وسائل الإعلام للمساءلة.

## الاستعانة بالجماهير بغية الحصول على المعلومات وتحديد مظاهر العنف الانتخابي ورسم خريطة بها

قد تفيد عملية جمع وتحليل وتوزيع المعلومات التي تمّ التحقّق من صحتها في التخفيف من احتمال تصاعد العنف. وقد لجأت المنظمات المدنية لمراقبة الانتخابات في كلٍّ من أوغندا، وروسيا، وكينيا، ولبنان، والمالديف، وماليزيا، وميانمار، ونيجيريا، ونيكاراغوا وغيرها من المناطق إلى الخط الساخن لجمع روايات المواطنين في ما يتعلق بحوادث العنف، ورفع التقارير بها، ومتابعتها. وفي خطوة مترامنة مع المعلومات العالية المهنية التي يجمعها المراقبون، قامت هذه المنظمات بعرض البيانات ذات الصلة بالرسوم والصور والتي تمّ التحقّق منها على خريطة رقمية. تُوفّر الخطوط الساخنة وسيلةً تتيح للمواطنين المشاركة في العملية الانتخابية بما يتعدّى مجرد التصويت، والإبلاغ عن المشاكل، والتعبير عن مخاوفهم حتى في الحالات التي لا يبادر فيها المسؤولون المحليون أو السلطات للاستجابة إلى مطالبهم. كما يمكن أن تساعد مجموعات المراقبة في التخفيف من العنف الانتخابي عندما تتخذ الإجراءات المناسبة للتحقق من التقارير التي يتمّ تلقيها عبر الخطوط الساخنة. فبالتحقق من جميع التقارير، يصبح بإمكان فرق المراقبة أن تدحض الشائعات غير المبنية على الصحة، كالاتهامات بالتزوير على نطاق واسع، ما يسهم بالتالي في التخفيف من أي دوافع محتملة للعنف الانتخابي.

تسمّى عملية جمع المعلومات من عموم المواطنين (أي «الجماهير») لحلّ المشكلة من خلال المطالبة المفتوحة بالمشاركة تسمّى **بالاستعانة بالجماهير بغية الحصول على المعلومات أو رفع التقارير من قبل المواطنين**. فمن شأن الطبيعة التشاركية لهذه المنهجية وجهود المراقبة المبنية عليها والتي تشمل جميع التقارير المدققة فيها أن تشجّع المواطنين غير المهتمّين على أداء دور في تحديد العنف والإبلاغ عنه، وفي تعزيز النزاهة الانتخابية. وقد يعتبر ذلك مفيداً بشكلٍ خاص في الحالات التي تسعى فيها مجموعات المراقبة إلى جمع أكبر قدرٍ من المعلومات حول العنف أو احتمالات وقوعه، وفي الحالات التي تعمل فيها المجموعات أيضاً على التخفيف من انتشار الشائعات التي قد تتسبّب بحوادث العنف.<sup>١٤</sup>

ولكن، لهذه الطريقة أيضاً قيود تحدّد من إمكانية تطبيقها ويجدر بطبيعة الحال التوقف عندها، فالاستعانة بالجماهير للحصول على المعلومات طريقة لا تعكس بدقة سير الانتخابات. فهذه المعلومات التي يتمّ تلقيها من المواطنين تبقى معلومات أولية ومجرد أخبار، وتتناول في العادة الحوادث السلبية وتقتصر على المناطق التي يكون فيها المواطنون على علم بجهود الاستعانة بالجماهير، كما في المناطق المدنية. كما تطرح أيضاً إمكانية تسمح للجهات المسيئة بالتلاعب بالنظام أو بالنتائج بإقدامها على الإبلاغ عن معلومات غير صحيحة. من هنا، يمكن استخدام هذه المعلومات إلى جانب المعلومات التي يلتبسها المراقبون المرّبون الذين يوزعون بشكلٍ نظامي على مختلف المناطق. ويمكن انتهاج هذه المقاربة بشكلٍ خاص في السياقات السياسية المغلقة أو التي تشهد أعمال عنف مستمرة، والتي يُمنع فيها المراقبون من الوصول إلى بعض المراكز الانتخابية.

<sup>١٤</sup> لمطالعة المزيد حول الاستعانة بالجماهير بغية الحصول على المعلومات، يرجى العودة إلى الموقع الإلكتروني التالي: <https://demworks.org/category/concepts/crowdsourcing-election-monitoring-citizen-reporting-and-mobiles> وأيضاً <http://mobileactive.org/q-ian-schuler>

## ما هو ملف الأشكال؟

ملف الأشكال أو shapefile هو عبارة عن نوع شائع من الملفات المستخدمة لحفظ البيانات الجغرافية، كالنقاط، والخطوط، والمناطق (المضلّعات). ولا بد لفرق المراقبة من الاستعانة بملفات الأشكال، أو أشكال معينة من الملفات الجغرافية، للحدود الجغرافية ذات الصلة من أجل تحديد البيانات الخاصة بالدول والوحدات الجغرافية الأصغر حجماً (كالأقاليم أو الدوائر) ضمن الدول. ملف الأشكال هو عبارة عن مجموعة من ثلاثة ملفات على الأقل ترسم الحدود والمواصفات الخاصة بكل شكل جغرافي: shp و shx و dbf. وتتضمّن الأنواع الشائعة الأخرى الملفات التي تساعد في حفظ المعلومات الجغرافية مثل ملفات KML و KMZ و GeoJSON.

### المضلّعات

المضلّعات على الخريطة هي تشكيلات للنقاط الحدودية التي تشير إلى منطقة محددة على الخريطة. ويقصد منها رسم الوحدات الجغرافية.



### النقاط

من خلال النقاط على الخريطة، يشار إلى إحداثي «س» أو «ص» محدد للنقطة. تفيد النقاط في إظهار موقع محدد تجري فيه الأحداث.



توكل مهمة فرز البيانات التي يتمّ الحصول عليها من المواطنين إلى فريق من المراقبين المحترفين، ما يضمن تصنيف هذه المعلومات بالشكل الملائم، فلا تنشر إلا المعلومات المناسبة، والواقية، والتي تمّ التحقق من صحتها. وكما سبق وذكر، من خلال التحقق من صحة التقارير التي يرفعها المواطنون، يصبح بمقدور المجموعات المدنية المكلفة بمراقبة الانتخابات أن تدحض أي شائعات أو معلومات مغلوطة، ما يساعد في الحدّ من دوافع العنف الانتخابي. يتوسّع القسم التالي في وسائل تصنيف التقارير وسبل التحقق من صحتها.

يمكن أن تساعد البيانات حول العنف والانتخابات والتي يتمّ عرضها بشكل خرائط، وجداول، ورسوم بيانية عبر فن التمثيل بالرسوم والمخططات<sup>١٥</sup> في تبسيط البيانات المعقدة وتقديمها بدقة. كما يمكنها أن تساعد مجموعات المراقبة على فهم البيانات والتجاوب معها بشكل أفضل، من خلال إبراز التيارات والارتباطات الجيوسياسية مثلاً. فالمجموعات المدنية لمراقبة الانتخابات قادرة بحكم عملها وخبرتها على تحديد السياق الملائم للبيانات التي يتم جمعها، وهذا السياق بدوره يعكس البيئة السياسية والانتخابية. كما يمكن أن تفيد التحاليل المهنية والواعية بالتخفيف من احتمالات سوء التفسير. وبالتالي، فإنّ عرض البيانات بصور ورسوم تمكّن المراقبين من تحقيق مزيد من التأثير.

<sup>١٥</sup> يفيد فن تمثيل المعلومات بالرسومات والمخططات في عرض معلومات معقدة بسرعة ووضوح.

## استخدام الأدوات بالشكل الملائم

الاستعانة بالجمهور لجمع المعلومات ورسم الخرائط هما أداتان منفصلتان تكملان بعضهما البعض في أغلب الأحيان. ولكن، بحسب السياق، وأهداف المجموعات، والجمهور المستهدفة، قد تختار مجموعات المراقبة اعتماد إحدى الأدوات وليس كليهما. فعلى سبيل المثال، لو فرضنا أن عددًا محدودًا من المواطنين يستخدم شبكة الإنترنت في بلد معين، لن يكون رسم الخرائط الرقمية فيه فعالاً، ولكن قد يفيد الخط الساخن في تمكين عموم المواطنين من رفع التقارير والإبلاغ عن حوادث العنف. على نحو مماثل، قد لا تكون عملية جمع التقارير بواسطة الرسائل القصيرة فعالة إن كانت قلة من المواطنين تستخدم الهواتف الخليوية أو كانت الشبكة الخليوية غير فعالة. وعليه، يجدر بمجموعات المراقبة أن تقوم بجمع التقارير من المواطنين مستخدمةً آليات التواصل الأكثر ملاءمةً للسياق المحلي.

## الاستعانة بالجماهير بغية الحصول على المعلومات المتعلقة بالعرف الانتخابي

### صياغة الاستراتيجية

تتطلب عملية صياغة استراتيجية الاستعانة بالجماهير للحصول على المعلومات الوقت والموارد. يفترض بمجموعات المراقبة أن تعمل على صياغة استراتيجيتها وتحديد جدولها الزمني المفصل قبل أشهر على الأقل من إتاحة الاتصال على الخط الساخن للعامة.

تقوم الخطوة الأولى من عملية إعداد استراتيجية الاستعانة بالجماهير على تحديد الأولويات الخاصة بالأهداف. وقد يفيد هذا الأمر في تحديد المنهجية، وآليات رفع التقارير، وأشكال التواصل الخارجية الأفضل ملائمةً لهدف الأولوية الخاص بالمجموعة. على سبيل المثال، في حال تمثل الهدف في تعزيز المشاركة المدنية في الانتخابات، قد تكفي الاستعانة بالجماهير من دون وسائل تحقق صارمة أو مكثفة. ولكن، في حال تمثل الهدف في استخدام التقارير من أجل التخفيف من حدة العنف والتحقق من إشارات الإنذار المبكرة وحوادث العنف ورفع التقارير بها إلى السلطات المختصة، يكون من الضروري أن تتضمن الاستعانة بالجماهير من أجل جمع المعلومات التحقق من صحة البيانات باللجوء إلى مراجع هامة.

### توقيت استخدام الخط الساخن

كما هي الحال مع أعمال العنف المستمرة على المدى الطويل ومراقبة إشارات الإنذار المبكرة على يد مراقبين مدربين، يجب أن تحدّد مجموعات المراقبة المدة التي سيكون خلالها الخط الساخن شغلاً، بناءً على الوقت الذي يترقبون حصول الحوادث فيه. غالباً ما تبقى مجموعات المراقبة الخطوط الساخنة مفتوحة خلال الفترة السابقة للانتخابات، وخلال اليوم الانتخابي، وعند حل الشكاوى ونشر النتائج الرسمية. يفترض بالمنظمات عموماً أن تبقى الخط الساخن شغلاً طيلة الفترة التي تحددها لانتشار المراقبين على المدى الطويل، ما يتيح للمجموعات استخدام تقارير المواطنين لاستكمال بيانات المراقبين على المدى الطويل.

### حملة الإعلانات العامة

أيقنت المجموعات التي حاولت استخدام خطة الاستعانة بالجماهير بغية الحصول على المعلومات خلال الانتخابات أن حملة إعلامية هامة ومنفذة بإحكام ضرورية لضمان المشاركة على نطاق واسع. يفترض بفرق المراقبة الأخذ بعين الاعتبار وبكل دقة الوقت والموارد اللازمة من أجل نشر المعلومات التي تتلقاها عبر الخط الساخن. ولا بد من إجراء الاتصالات على نطاق واسع لضمان معرفة الجمهور بكيفية الإبلاغ عن المشاكل، كرقم الهاتف الذي يجب الاتصال أو إرسال رسالة نصية قصيرة عليه، والعنوان الإلكتروني الذي يجب استخدامه و/أو الموقع الإلكتروني الذي يجب العودة إليه.

## آليات رفع التقارير

من خلال مراكز الخطوط الساخنة، يمكن لفرق المراقبة الحصول على تقارير المواطنين حول أعمال العنف من خلال آليات عدة، بما في ذلك:

- **الاتصالات الهاتفية** - تكتب المعلومات ويتم إدخالها في قاعدة البيانات من قبل عامل هاتف يتلقى الاتصالات عبر الخط الساخن؛
- **الرسائل النصية القصيرة** - تتم معالجة المعلومات وإدخالها بشكل أوتوماتيكي في قاعدة البيانات؛
- **الاستمارات عبر البريد الإلكتروني أو الإنترنت** - ينقل المحتوى مباشرة إلى قاعدة البيانات؛
- **الاستجابة الصوتية التفاعلية** - يمكن للمتصلين الاختيار من بين قائمة من الخيارات لإدخال تقاريرهم.

ينصح بشكل عام باستخدام مزيج من هذه الوسائل، ما يساعد في الوصول إلى شريحة أكبر من المواطنين. كما تضمن مجموعات المراقبة بهذه الطريقة وجود وسائل أخرى لرفع التقارير في حال لم تنجح إحدى هذه الوسائل أو توقف العمل بها. ويتعين على المجموعات أن تقرّر بناءً على الموارد والسياق المحلي (البنية التحتية وانتشار الاستخدام) أي الوسائل التكنولوجية هي الأكثر ملاءمةً. على سبيل المثال، في حال لم يتم توفير سوى وسائل رفع التقارير عبر البريد الإلكتروني والإنترنت، سيكون استخدام هذه الوسائل محصوراً بالمواطنين المتصلين بالوسائل التكنولوجية والذين يقيمون على الأرجح في المناطق المدنية. كما تختلف التكاليف الشاملة وطريقة توزيعها أيضاً بين كل من هذه الوسائل. فيتعين على المواطن مثلاً تكبد مصاريف إرسال الرسالة النصية فيما يمكن أن تتحمل مجموعة المراقبة المدنية تكلفة الخط الساخن المباشر. ومن الجدير بالذكر أن الخطوط الساخنة تستلزم موظفين لمعالجة المعلومات والتحقق منها، والاستجابة لحالات الطوارئ أيضاً، وكلها أمور لا بد من أخذها في الحسبان عند إعداد الميزانية.

وقد عرفت الرسائل القصيرة، بفضل انتشارها وكلفتها المتدنية نسبياً، نجاحاً كبيراً باعتبارها من أكثر أشكال التقارير شيوعاً. فضلاً عن ذلك، تبين أن هذه التكنولوجيا أكثر فعاليةً في تلقي كم أكبر من البيانات (أي رسائل نصية كثيرة) في فترة زمنية قصيرة. ومن الممكن، باستخدام البرنامج الصحيح، أن تترجم البيانات الواردة في الرسائل القصيرة إلى معلومات يمكن استخدامها للتحليل وعرض البيانات بالصور والرسوم.

ومن الأجدى بمجموعات المراقبة التي تعمل على إدماج الرسائل القصيرة في جهودها للاستعانة بالجمهور أن تنظر في احتمال استخدام رمز قصير من أجل تبسيط عملية إرسال الرسائل القصيرة بالنسبة إلى المواطنين. فالرمز القصير عبارة عن عدد مختصر من ٤ أو ٥ أرقام يمكن إرسال الرسائل إليه من أي مستخدم. عندما تكون أرقام الخطوط الساخنة عبارة عن رموز قصيرة، يسهل على المواطنين تذكرها، ما يشجعهم على المشاركة في الإبلاغ عن حوادث العنف. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يستخدم الرمز القصير نفسه في مختلف الشبكات الخليوية. كما يمكن في بعض الحالات، تحويل تكاليف الاتصال من المستخدم (المواطن الذي يرفع التقارير) إلى المتلقي (مجموعة المراقبة). ولكن إعداد الرمز القصير يفرض تكاليف إدارية أولية وقد يستغرق عدة أشهر للحصول عليه وفقاً لطبيعة العمل في كل بلد.

## تصنيف التقارير الصادرة عن جهود الاستعانة بالجماهير والتحقق من صحتها

على غرار كافة التقارير بالحوادث، يجب العمل على تصنيف المعلومات التي يتم جمعها عبر الخط الساخن أو وضع إشارات عليها كما يجب. فقد تستفيد مجموعة المراقبة من اتباع منهجية تصنيف مماثلة لتلك التي يستخدمها المراقبون على المدى الطويل لمراقبة العنف، بما في ذلك نوع الحادثة والتحقق من حدوثها. غالباً ما تحدّد مجموعات المراقبة عدداً قليلاً من أنواع الحوادث (من ٣ إلى ٥ فئات) لكي يسهل على الجمهور فهمها.

تفتقر التقارير التي يتم تلقيها بشكل مباشر من المواطنين إلى ضمان جودة النتائج التي يتوصّل إليها المراقبون المدنيون المدربون. بالتالي، غالباً ما تسعى المجموعات إلى التحقق من تقارير المواطنين قبل نشرها على الملأ. وينطبق ذلك الأمر بشكل خاص على تقارير المواطنين التي يتم تلقيها قبل اليوم الانتخابي وما بعد الانتخابات في الوقت الذي يكون فيه عدد التقارير المرسلّة منخفضاً نسبياً. أمّا التحقق من التقارير خلال اليوم الانتخابي عندما تكون نسبة تدفق التقارير مرتفعة جداً فقد يتطلّب استخدام موارد إضافية هامة. في الصفحة إلى اليمين مثال عن فريق مراقبين في أوغندا قام بالتحقق بدقة من التقارير التي تم جمعها من خلال جهود الاستعانة بالجماهير ونتيجة لذلك، تمكّن من دحض إشاعة غير مبنية على الصحة كانت لتتسبب بوقوع حوادث عنف انتخابي.

في وقت يمكن فيه لكل فريق على حدة أن يحدّد معايير التحقق من التقارير، لا بد من اتباع المبادئ التوجيهية العامة التالية:

- الحصول على المعلومات نفسها من مصدرين موثوق فيهما على الأقل:
- تلقي تقريرين أو أكثر عن الحادثة نفسها من رقمين هاتفين مختلفين أو مصدرين مختلفين، ومن ثم يتحدث أحد المحققين مباشرة إلى شخص على الأقل من الأشخاص الذين بلغوا عن الحادثة:
- دليل بالفيديو، الصورة أو الصوت؛
- نسخ عن أي وثائق قانونية مرفوعة؛
- تقرير مباشر من شخص موثوق فيه كمرآب مدرب أو صحافي يتمتع بالمصداقية.

# عناصر الاستعانة بالجماهير من أجل جمع المعلومات

تؤمن المجموعات التي تبذل جهود الاستعانة بالجماهير أولاً بأن مهامها الأكثر صعوبة تتمثل في إعداد الخطوط الساخنة، وجمع تقارير المواطنين ورسم الخرائط بالبيانات. ولكن، تثبت التجارب أنّ هذه النشاطات لا تشكل في الواقع سوى جزء مما يلزم لقيادة جهود فعالة للاستعانة بالجماهير. تتضمن النشاطات الأكثر صعوبة والتي تستغرق الوقت الإعلان عن الحملة والتحقق من تقارير المواطنين وتصنيفها وتبادل المعلومات بفعالية مع الجمهور و/أو السلطات المختصة. في حال استخدمت هذه التقنية للتخفيف من العنف، فمن الضروري إقامة العلاقات والمحافظة عليها مع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يمكنهم المتابعة أو التحرك استناداً إلى المعلومات (مثلاً، الشرطة المحلية أو لجان السلام).



يمكن لفرق المراقبة أن تعمل على تصنيف تقارير المواطنين والتحقق منها بوسائل عدة. في وقت قد تمتلك فيه هذه المجموعات بنيةً تحتيةً للمراقبة (بما في ذلك مكتب مركزي، ومركز اتصالات، ومراقبين على المدى الطويل) يمكن استخدامها للتحقق من تقارير المواطنين، يجب ألا يغيب عنها أن التحقق يستلزم أيضاً قدراً كبيراً من الموارد المالية والبشرية. في ما يلي وسيلة يمكن للمجموعات استخدامها، لا سيما للتقارير التي تقدم قبل اليوم الانتخابي وما بعده عندما تكون نسبة رفع التقارير أدنى مما تكون عليه خلال اليوم الانتخابي:

- يرفع تقرير المواطنين مباشرةً إلى المكتب المركزي (مركز الاتصالات الساخنة):
- يتولى أحد الموظفين في المكتب المركزي (يكون عادةً ضليعاً بالتكنولوجيا) التحقق من التقارير وتبويبها من أجل تحديد الموقع الجغرافي مثلاً، ونوع الحادثة، وما إذا كان قد تم التحقق منها أم لا؛
- ترسل التقارير غير المحقق فيها إلى المراقب على المدى الطويل (بناءً على انتشار المراقبين على المدى الطويل في الأقاليم)، فيحاول هذا المراقب التحقق من صحة التقرير استناداً إلى المعايير التي تحددها المجموعة؛
- يبلغ المراقب على المدى الطويل المكتب المركزي بما إذا كان قادراً على التحقق من صحة التقارير.

## استخدام آليات المعلومات المرتجعة للتخفيف من العنف

في حال تمثل الهدف الأساسي من مبادرة الاستعانة بالجمهور من أجل الحصول على المعلومات في المساعدة على التخفيف من العنف، لا بد من أن تتخذ فرق المراقبة عدداً من الإجراءات بهدف تبادل المعلومات بفعالية مع الجمهور و/أو السلطات المختصة. فإن القيام بكل بساطة برفع التقارير المتعلقة بحوادث العنف أو الدوافع المحتملة له من خلال البيانات الصحفية والخرائط المستندة إلى الإنترنت لن يفيد وحده في التخفيف من انتشار العنف الانتخابي، بل يجب أن تترافق هذه الخطوة بآليات خاصة للحصول على المعلومات المرتجعة من مؤسسات وأفراد معينين يمكنهم القيام بما يلزم للتخفيف من حدة العنف، أو مكافحته أو التوسط لمنعه.

لإعداد الآليات الخاصة بالمعلومات المرتجعة، يفترض بالمراقبين أن يقيموا علاقات عمل راسخة مع أصحاب المصلحة المعنيين الذين يتولون متابعة المعلومات، كالشرطة المحلية وقوى الأمن، والمسؤولين الانتخابيين، وقادة الأحزاب السياسية على المستويين الوطني والمحلي، والشخصيات أصحاب النفوذ (مثلاً القادة الدينيين وقادة المجتمعات المحلية)، والناشطين من أجل السلام. من ثم تقوم فرق المراقبين بتوصيل البيانات والتحليل إلى أصحاب المصلحة من خلال اجتماعات دورية واتصالات ورسائل إلكترونية مباشرة وتطبيقات توزيع الرسائل الإلكترونية وغيرها من وسائل التواصل. فيكون بإمكان فرق المراقبين تحديد المواقع التي تسجل فيها دوافع وقوع العنف، والجهات الفاعلة المعنية، وإبلاغ السلطات المختصة مباشرةً للتدخل. يمكن الاطلاع في هذا القسم من الكتيب أيضاً على الأمثلة ذات الصلة في السياقين الأوغندي والغواتيمالي. كما يمكن للمجموعات أيضاً استخدام التقارير في سياق تنظيمها لحملات السلم واللاعنف، لتتمكن من استهداف مجموعات أو أفراد معينين قد يكونون من أبرز مسببي حوادث العنف.

# مثال

## التخفيف من انتشار العنف من خلال الاستعانة بالجماهير للحصول على المعلومات الموثوق فيها في أوغندا

من خلال عملية التحقق هذه، تمكنت مجموعة مراقبة الديمقراطية من أن تدحض إشاعة عن اغتيال أحد أعضاء البرلمان، ما تسبب بارتفاع حدة التوتر حول الانتخابات. فلولا يتم تبديد هذه الإشاعة لكانت تسببت حتماً بالعنف. كما تمكنت مجموعة مراقبة الديمقراطية أيضاً من أن تستخدم قسماً كبيراً من المعلومات التي تم جمعها لإبلاغ أصحاب المصلحة المعنيين بأولويات الإصلاح الانتخابي خلال جلسات الحوار التي عقدت في مختلف أنحاء البلاد مع الأحزاب السياسية ولجنة الانتخابات والسلطات المحلية. وقد بينت المعلومات المرتجعة التي تم تلقيها من مستخدمي أوغندا ووتش في العام ٢٠١١ أن المستخدمين فضلوا اعتماد نظام فعال من جهتين يقدم المعلومات المرتجعة حول كيفية استخدام التقارير عوضاً عن تقديمها فحسب.

في إطار الاستعداد للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١١ في أوغندا، أطلق الائتلاف المدني لمراقبة الانتخابات المعروف باسم مجموعة مراقبة الديمقراطية، خطأً ساخناً تفاعلياً باسم أوغندا ووتش (www.ugandawatch.org). وقد أتاح هذا الموقع للمواطنين الاتصال أو إرسال رسالة نصية إلى رمز قصير (٦٠٩٠) يضمونها الشكاوى والمخاوف المرتبطة بالعملية الانتخابية. وقد عيّنت المجموعة فريقاً من الموظفين المدربين والمنطوعين لمراجعة كل تقرير والتحقق منه، وشملت وسائل التحقق إعادة الاتصال بالمواطنين التماساً للمزيد من المعلومات و/أو الطلب من الموظفين الميدانيين التابعين لمجموعة مراقبة الديمقراطية التحقيق في الحوادث المذكورة. من ثم تعدّ خريطة رقمية لكل تقرير ووحدها التقارير المحقق من صحتها يشار إليها بكلمة «تم التحقق من صحتها».

## عرض بيانات العنف الانتخابي بالرسوم والصور: رسم الخرائط

إنَّ عرض البيانات بالرسوم والصور على الخرائط، والجداول، والصور البيانية يساعد مجموعات المراقبة المدنية على نقل الرسائل عن طريق رسم صور مرئية للبيانات التي قد يكون من الصعب عادةً فهمها أو تفسيرها. على سبيل المثال، يمكن لمجموعات المراقبة استخدام الخرائط لتصور مدى خطورة مؤشرات العنف الانتخابي في مختلف المناطق الجغرافية وتبسيط الضوء على المواقع المحددة المعرضة أكثر من سواها لخطر نشوب العنف. وتساهم التكنولوجيا المنتشرة اليوم في تمكين أي شخص يتمتع بالمهارات التقنية الأساسية من القيام برسم الخرائط بالبيانات.

ولكن، في وقت أصبحت فيه التكنولوجيا أكثر شيوعاً، يبقى أنَّ عناصر الخريطة الفعالة لا ترتبط دوماً بالتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، ليست عملية رسم الخرائط دائماً الطريقة الأكثر نفوذاً أو فعاليةً لنشر النتائج ونقل قصة أو رسالة. فالأسس الأهم لعرض البيانات بالرسوم والصور تتمثل في ما يلي: جمع البيانات العالية الجودة، القيام بالتحليل السليم والمبني على التفكير للبيانات المتوافرة، وفهم كيفية إخبار قصة بصرية مشوّقة بناءً على ذلك التحليل.

### إستراتيجية التواصل الخارجية

بالإضافة إلى تحليل البيانات بدقة، يتعين على فرق المراقبة إعداد استراتيجيات خارجية للتواصل في وقت مسبق تتضمن الأهداف، الجماهير المستهدفة حسب الأولوية، والرسائل، ووسائل التواصل (مثلاً، اللقاءات المباشرة، والإعلام الاجتماعي، والراديو، والإنترنت، والإعلام المطبوع، وما إلى ذلك)، والأدوات و/أو المنتجات، والمواعيد النهائية لكل منتج. عندما توضع عملية عرض البيانات بالرسوم والصور في سياق استراتيجية محددة للتواصل، فهي تشكل بكل بساطة إحدى الأدوات المحتملة التي يمكن استخدامها من أجل نقل الرسائل إلى الجماهير المستهدفة المحددة.

عند العمل على صياغة الاستراتيجية، يجب على مجموعات المراقبة النظر في كيفية تلقي الجماهير المستهدفة عادةً للمعلومات ومن ثم تفصيل وسائل الاتصال والأدوات على هذا الأساس. مثلاً، عندما يكون الجمهور المستهدف من سكان المدن، أي الشباب المثقفين والضليعين بالتكنولوجيا، يكون من الممكن الوصول إليهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. وقد يتضمّن ذلك نشر التقارير والأدلة بالصور والفيديو على مواقع يوتيوب وفيسبوك، وتخصيص تغذية مباشرة عبر تويتر لجميع التقارير التي تم التحقيق فيها. يبيّن هذا المثال أنه، في وقتٍ يعتبر فيه تحديد بيانات العنف مفيداً، ليس سوى مجرد طريقة واحدة ولا يتسم بالفعالية إلا إذا تم إدماجه ضمن استراتيجية تواصل خارجية أوسع نطاقاً.

# اتخاذ القرار بشأن نشر التقارير التي لم يتم التحقق من صحتها

بما أنه من غير الممكن التحقق من جميع التقارير لأسيما تلك التي تصدر في اليوم الانتخابي، يجب أن تقرر مجموعات المراقبة في وقتٍ مسبقٍ ما إذا كانت ستنشر تقارير المواطنين التي لم يتمَّ التحقق من صحتها، ويبقى هذا القرار رهناً بهدف المجموعة وبالسياق السياسي. على سبيل المثال، في حال كان هدف المراقب تعزيز ثقة المواطنين في الانتخابات كوسيلة لتخفيف العنف الانتخابي، قد تفضّل المجموعة عدم إصدار التقارير التي لم يتمَّ التحقق من صحتها بما أنه يمكن لهذه التقارير التخفيف من الثقة على نحوٍ غير مبرّر ما يؤدي إلى حالة سريعة الزوال. وإذا قرّرت المجموعة نشر التقارير التي لم يتمَّ التحقق فيها، يجب أن تميز بشكلٍ واضحٍ بينها وبين التقارير التي تمَّ التحقق فيها من خلال الإشارة إلى ذلك بالشكل الملائم، وفي حال رسمت خريطة بها يكون من الأفضل استخدام الألوان أو الأشكال المختلفة لكل نوع. وعلى طول الخطوط نفسها، يفترض بالمجموعات عند توزيع البيانات على العلن، أن تميّز بين تلك التي يجمعها المراقبون المدربون والتي يقدّمها المواطنون العاديون.

من المهم أيضاً ألا يغيب عن فرق المراقبة توافر أدوات عدة لعرض البيانات بالرسوم والصور تتعدى عملية رسم الخرائط. فالخرائط لا تمثل دوماً الطريقة الفضلى لعرض البيانات بالرسوم والصور. فلكل أداة، كالرسم البياني أو صورة المعلومات، مواطن قوة وضعف في ما يتعلق باستخدام البيانات لنقل الرسائل. على سبيل المثال، تلجأ مجموعات عدة إلى استخدام الجداول لإبراز الاختلافات الكبرى بين المناطق أو الأنواع المختلفة لدوافع العنف الانتخابي أو الحوادث المرتبطة به. كما قد تكون هناك حالات لا تكون فيها الخريطة هي الطريقة الفضلى لعرض البيانات بالرسوم والصور، كما هو موضّح في القسم أعلاه حول استراتيجيات التواصل الخارجية. يمكن استخدام جداول البيانات بفعالية عندما ترغب المجموعات في أن تنقل الرسالة بسرعة، وبساطة بصورة جذابة من الناحية البصرية ويسهل نشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

## العناصر الأساسية لرسم الخرائط بفعالية

قبل إعداد أيّ خريطة، لا بد لمجموعات المراقبة من أن تنظر في أسئلة عدة:

- ما هي الرواية التي أريد أن أخبرها من خلال بياناتي؟ قد يكون هذا هو العامل الأهم في تحديد طريقة عرض البيانات بالرسوم والصور، كما هو موضّح أدناه. ما هي الرسائل المفاتيح؟
- ما نوع البيانات التي أملكها؟ هل البيانات عبارة عن إحصاءات حكومية رسمية، ونتائج من المراقبين المرّبين أو تقارير من المواطنين العاديين، أو مزيج من الإثنين معاً؟ فضلاً عن ذلك، لا يمكن رسم خرائط بالبيانات إلا في حال احتوت على عوامل جغرافية (طول وارتفاع) تسمّى بالترميز الجغرافي.
- من هي الجماهير المستهدفة؟ قد تختلف الخرائط التي تعدّها المجموعة للمجتمع الدولي أو عموم المواطنين عن الخرائط المعدة لمؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية.
- هل الخريطة هي الطريقة الأكثر فعالية لعرض البيانات بالرسوم والصور؟

## التوفيق بين أنواع الخرائط والرسالة الأساسية

تحدّد الإجابات عن الأسئلة أعلاه كيفية تحديد البيانات لنقل رسالة مشوّقة. في وقت تتعدّد فيه أساليب إعداد الخرائط الخاصة بالبيانات حول العنف والانتخابات، تفضّل أدناه الأنواع الأكثر شيوعاً من الخرائط. وللمساعدة في اتخاذ القرار الأفضل حول رسم الخرائط الخاصة بالبيانات، لا بد من أن تلتزم مجموعات المراقبة بالمعايير التالية:

- هل تبين الخريطة بوضوح الرسالة الأساسية؟
- هل تضع البيانات في سياقها السليم؟
- هل تميّز بوضوح بين التقارير التي تمّ التحقيق فيها وتلك التي لم يتمّ التحقيق فيها؟

## ٤ الرسم البياني

مثال عن الخريطة التدرّجية: بيانات تاريخية حول العنف خلال اليوم الانتخابي في غواتيمالا



استعداداً للانتخابات العام ٢٠١١ في غواتيمالا، قامت منظمة العمل الميداني (أكسيون سيودادانا) بتحليل وتحديد العنف الانتخابي خلال اليوم الانتخابي عبر التاريخ ومختلف البلديات باستخدام تدرّج الألوان من «الخطر الأقصى» (باللون الداكن) إلى «الخطر الأدنى» (باللون الفاتح). راجع المربع أدناه لمزيد من المعلومات حول المنهجية التي اتبعتها المنظمة.

مختلف وظلّ مختلف لكل منطقة وفقاً لأكبر عدد من الأصوات التي يتلقاها المرشّح في تلك المنطقة المحدّدة.

عند رسم الخرائط الخاصة بالبيانات المتعلقة بالانتخابات والعنف الانتخابي، قد تعتبر الخرائط المترجّة مفيدة في مجموعة من الأهداف والغايات. فقد تستخدم لإظهار الاختلافات الإقليمية في معدلات العنف الانتخابي عبر التاريخ، وهيمنة الجريمة المنظمة أو غير ذلك من المؤشرات التي يختارها الفريق لتمثيل احتمال حدوث العنف الانتخابي أو وجوده.

كما استخدمت فرق المراقبة أيضاً الخرائط المترجّة من أجل إظهار مستويات مخاطر العنف الانتخابي بحسب

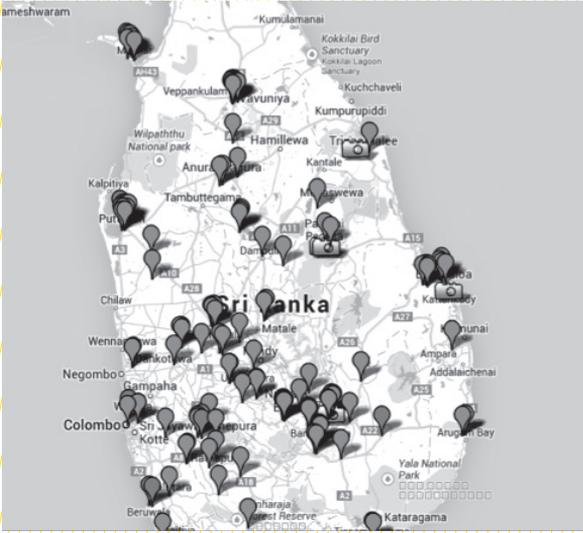
<sup>١١</sup> تسمّى المناطق الجغرافية التي ترسم على الخرائط الرقمية «مضلعاً».

• هل من طريقة يمكن من خلالها للمستخدم للحصول على مزيد من التفاصيل إن لزم الأمر (إما من خلال توفير وسيلة يمكن للمستخدمين من خلالها الغوص في البيانات أو الإشارة بوضوح إلى مزيد من التفاصيل من خلال نقطة اتصال)؟

**الخرائط التدرّجية (أو المظلّلة)** تستخدم ألواناً أو ظلالاً مختلفة (تتنقل مثلاً من الفاتح إلى الداكن) لإظهار الاختلافات النسبية في البيانات عبر المناطق الجغرافية مثل المناطق، والولايات، والمقاطعات أو الدوائر<sup>١١</sup>. ومن الاستخدامات الشائعة للخرائط التدرّجية للانتخابات هي أنها ترسم خرائط بنتائج الانتخابات من خلال تخصيص لون

0

## الرسم البياني



مثال عن خريطة النقاط: مراقبة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ على يد مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي في سريلانكا

المناطق الجغرافية المختلفة. يوفّر الرسم البياني ٤ مثلاً عن الخريطة التدرّجية.

**خرائط النقاط** تمثّل التقارير الفردية أو غيرها من البيانات (كتقارير العنف الانتخابي) باستخدام إشارات أو رموز أخرى لكل تقرير أو نقطة بيانات. يطرح الرسم البياني ٥ مثلاً عن خريطة النقاط. كما هو مذكور أعلاه، تميّز فرق المراقبة بين بيانات المراقبين المدربين والبيانات التي ينقلها المواطنون وبين تقارير المواطنين التي تمّ التحقق منها وتلك التي لم يتمّ التحقق منها، مثلاً باستخدام ألوان أو أشكال مختلفة لكل نوع.

صحيح أنّ خرائط النقاط تقيد في الدلالة على الموقع الجغرافي لكلّ تقرير صادر بحوادث العنف الانتخابي، إلّا أنّ لها عدد من السلبيات. فهي غالباً ما تفتقر إلى السياق، ونتيجة لذلك، قد تكون مضلّة إلى أبعد الحدود. مثلاً، في حال دلّت الخريطة على ٥٠ تقريراً (نقطة) عن العنف في العاصمة و٥٠ تقريراً عن الحالات المنتشرة في بقية أنحاء البلاد، فقد يكوّن القارئ انطباعاً أنّ العاصمة تختبر مستويات أعلى من العنف مقارنةً ببقية المناطق. ولكن، إذا كانت أكثرية مراكز الاقتراع تقع أصلاً في العاصمة (٨٠٪ مثلاً)، فقد تكون العاصمة في الواقع تختبر نسبةً أدنى من العنف مقارنةً ببقية أنحاء البلاد، بما أنّ نسبة ٥٠٪ من الحوادث التي حصلت قد جرت في العاصمة حيث تقع ٨٠٪ من مراكز الاقتراع. ولن يكون جميع من ينظر إلى الخريطة ملمّاً بالسياق العام، لذلك يكون على المنظمة المعنية بمراقبة الانتخابات أن تعرض البيانات بالرسوم والصور وتضعها في السياق الملائم.

## رسم الخرائط: الأدوات والبرامج

تتعدّد الوسائل المعتمدة لرسم خريطة بالبيانات، بعضها مكلف ومعقد تقنياً أكثر من غيره. ومن الأمثلة عن الأدوات الأقل تعقيداً وتكلفة النشر الجغرافي المكتبي الذي يستخدم التصاميم المتاحة وتطبيقات نظام المعلومات الجغرافية لايتكار أو تصحيح الخرائط الخاصة بالبلدان أو الولايات أو الأقاليم؛ وجداول غوغل فيوجن التي تتيح لمجموعات المراقبة رسم خريطة بالبيانات على المعلومات المجانية الجغرافية المستندة إلى الأقمار الصناعية في خرائط غوغل، والبرامج المجانية المفتوحة المصدر (مثل أوشاهيدي) التي تسمح بجمع التقارير الفردية وصياغتها، كحوادث العنف، على الخرائط. هناك عدد من الأدوات الأخرى أكثر كلفةً وتعقيداً لرسم خرائط بالبيانات، بما في ذلك التطبيقات المفتوحة المصدر، المسجّلة بأسماء تجارية، أو مستندة إلى نظام السحابة.

# القسم الخامس

## دور المراقبين المدنيين في التخفيف من العنف الانتخابي والتوسط لمعالجة مظاهره على مستوى القواعد الشعبية

عملت منظمات مدنية عدة لمراقبة الانتخابات على التخفيف من احتمالات اندلاع العنف الانتخابي عبر مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والوسائل، بما في ذلك، مثلاً حملات تثقيف الناخبين التي تسلط الضوء على القبول، والتسامح، وإجراء انتخابات سلمية، وغيرها من الرسائل الأخرى المناهضة للعنف. ولما كانت الجهود المدنية لمراقبة الانتخابات بمعظمها عبارة عن ائتلافات واسعة، فهي تحتل مكانةً تفيد في تعزيز الحوار ضمن المجتمعات المحلية من خلال تيسير اللقاءات، على غرار تنظيم المنتديات المحلية أو الموائد المستديرة التي تقام حول الانتخابات من أجل تسهيل التواصل، وتبادل المعلومات وبناء التوافق. كما يمكن أن تعتمد بعض مجموعات المراقبة إلى تدريب المراقبين على المدى الطويل على وسائل فض النزاعات حتى يتمكنوا من التوسط لحل النزاعات على المستوى المحلي.

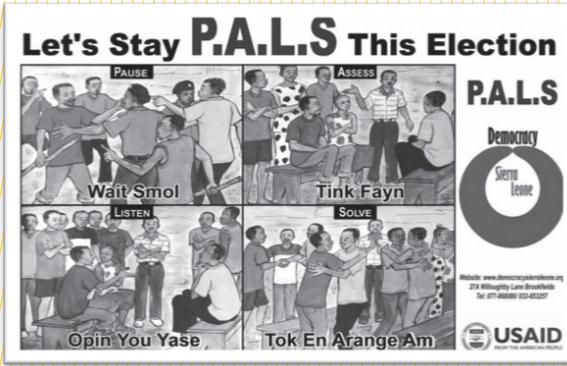
في وقتٍ يركّز فيه هذا القسم على ثلاث وسائل تستخدمها مجموعات المراقبة من أجل التخفيف من احتمال انتشار العنف الانتخابي، لا بدّ من أن تعتمد هذه المجموعات عملية تخطيط استراتيجية لتحديد التقنيات والوسائل والتكتيكات الأفضل بالنسبة إلى سياق الدولة والموارد المتاحة. ويستلزم ذلك العمل باعتماد العديد من الخطوات المحددة في الفقرة بعنوان «التخطيط: الاستراتيجية، النطاق والمدة» ضمن القسم الثاني من هذا الكتيب. وتشمل هذه الخطوات تقييم أشكال التوتر الكامنة وأسباب العنف في البلاد، وتحديد الدوافع المحتملة للعنف الانتخابي أو نقاط احتدامه، وتحديد المناطق الجغرافية العالية الخطورة وإعداد استراتيجية تأخذ كل تلك الأمور في الحسبان.

### التوعية المدنية وتثقيف الناخبين

غالباً ما يقود المراقبون المدنيون حملات لتثقيف الناخبين وتوعيتهم حيال الانتخابات. تساعد هذه الحملات الناخبين على الإحاطة علماً بالوقائع الأساسية حول كيفية التصويت وزمانه ومكانه. أما حملات تثقيف الناخبين فتكون عادةً أوسع نطاقاً، فبالإضافة إلى أنها تعرض الوقائع الانتخابية الأساسية، فهي تساعد الناخبين على فهم أهمية التصويت ودور الانتخابات وتساعدهم على القيام بخيار واع. في الحالات التي يمكن أن يندلع فيها العنف، يجب تزويد المواطنين بالمعلومات الكاملة والصحيحة حول العملية الانتخابية والبيئة المحيطة بها بغية التخفيف من الارتباك وإقامة التوازن مع القوى الساعية لزرع اللبلة وعدم الاستقرار. علاوةً على ذلك، قد يفيد تزويد المواطنين بكامل المعلومات في بناء ثقتهم في الانتخابات وتخفيض نسبة التوتر.

في السياقات المتأثرة باحتمالات اندلاع العنف الانتخابي، قد تنتهج مجموعات المراقبة مقارنةً مباشرةً أكثر حيال التخفيف من مظاهر العنف، وذلك من خلال إدماج وإظهار رسائل ومضامين مناهضة للعنف في جهودهم التي يبذلونها من أجل تثقيف الناخبين. ومن خلال هذه الجهود، يتلقن المواطنون المعلومات حول الطبيعة السلمية للانتخابات وعن معنى المنافسة السياسية التي تنتج عن خاسرين وفائزين في العملية الانتخابية. قد تساعد هذه النقاشات في تعويد الأفراد على القيام بردود فعل هادئة خلال نقاط احتدام العنف المحتملة، مثلاً خلال عملية نشر النتائج الأولية للانتخابات.

## ٦ الرسم البياني



مطوية حول التوعية المدنية لمجموعة ديمقراطية سيراليون حول التوسط لحل النزاعات خلال الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٧

من الممكن أن تتعدى حملات تثقيف الناخبين التي تتضمن الرسائل المناهضة للعنف مجرد التوعية، فهي من شأنها أن تفيد في حشد الدعم للاعنف، وتشجيع المواطنين على الانتقال من الخوف إلى الانفتاح ضد العنف. ومن شأن هذه الحملات أن تكون أكثر فعالية في حشد الدعم المحلي عندما لا تشتمل على النشاطات التي لا تتطلب التحرك مثل الملصقات والمطويات بل عندما تتضمن أيضاً مقاربات أكثر إبداعية وتفاعلاً.

لجأت المجموعات إلى المسرحيات التي تقام في الشوارع، وتمارين المحاكاة، وغيرها من النشاطات التي تقوم على التفاعل مع المجتمع المحلي من أجل تحضير الناخبين للعملية الانتخابية. وقد تشتمل تلك النشاطات على أداء الأدوار بحيث يتلقن المواطنون كيفية معالجة أي نزاع قد ينشب في مراكز الاقتراع أثناء التصويت أو نشر النتائج. كما تسهم المناسبات المحلية كالحفلات الموسيقية من أجل السلام، والوقفات على ضوء الشموع بدورها في تثقيف المواطنين والتفاعل معهم في سياقات عدة. وقد عمدت بعض المجموعات إلى طلب مساعدة الموسيقيين ووسائل الإعلام من أجل أداء أغنيات حول الانتخابات السلمية أو بث دعايات أو نشر إعلانات مطبوعة تشجع على اللاعنف. على نحو مماثل، شاركت في الحملات شخصيات مرموقة أو مشهورة ساهمت بدورها في نشر الرسالة. كما عملت مجموعات أخرى على إعداد شرائط مصورة مسلية ولكن حافلة بالمعلومات وكرتون مصور يسهل نشرها عبر الإنترنت من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

## حملة الشباب من أجل السلام في كينيا

وقبل انتخابات العام ٢٠١٣، نظم المنتدى الشبابي المشترك بين الأحزاب مؤتمراً وطنياً شبابياً للسلام في نيروبي تعهد فيه ٩٥٠ قائداً شبابياً يمثلون ٥٦ حزبا سياسياً مسجلاً من ٤٧ مقاطعة بحفظ السلام خلال الانتخابات العامة المزمع عقدها في الرابع من مارس ٢٠١٣. وقد شكّل هذا التعهد نروة حملة السلام التي غطت البلاد بكاملها واستهدفت القادة الشباب وأشركت ما يزيد عن ألفي شاب في منتديات الاتصال المحلية والوطنية.

عقب الانتخابات المتنازع عليها في كينيا عام ٢٠٠٧، أقر المجتمع المدني بالحاجة إلى تعزيز الحوار وبناء التوافق في وقت سابق من انتخابات العام ٢٠١٣. وكجزء من هذه الجهود، قرّر خريجو برنامج أكاديمية القيادات السياسية الشبابية المدعوم من المعهد الديمقراطي الوطني إطلاق منتدى شبابي مشترك بين الأحزاب. ضمّ هذا المنتدى ممثلين من كافة الأحزاب السياسية الكبرى ووفّر فسحةً للناشطين الحزبيين الشباب من مختلف الأطياف السياسية للتعاون على أكثر القضايا التي تواجه الشباب إلحاحاً في البلاد.



نسجاً على النوال نفسه، أشركت مجموعات المراقبة الأحزاب السياسية والمرشحين في فهم هذه العمليات الشديدة الأهمية والوسائل السلمية المتاحة للتعويض. تتعدّد الأساليب التي تعتمد عليها المجموعات لإشراك الأحزاب. فبمقدور مجموعات المراقبة مثلاً أن تيسّر الحوار بين الأحزاب في بيئة حيادية تركز على قضايا السياسات الملموسة والأقل إثارة للجدل. كما يمكن للمجموعات أن تتعاون مع الأحزاب من أجل إعداد وتوقيع مدونة قواعد السلوك للحملات والسير الانتخابي السلمي. على المدى الطويل، يمكن لمجموعات المراقبة أن تشجّع وتدافع من أجل اعتماد الأحزاب للإصلاحات داخل الأحزاب للتخفيف من احتمالات العنف، مثلاً ضمان حصول الشباب على ما يكفي من القنوات والفرص للتقدّم والارتقاء في صفوف الحزب وقيام الأحزاب بجهود النية السليمة في لجان الانتخابات القائمة على الارتباط بين الأحزاب من قبل اللجان الانتخابية أو غيرها.

## بناء المجتمعات المحلية وتعزيز الحوار

غالباً ما تشكّل المنظمات المدنية لمراقبة الانتخابات شبكات ضخمة ومنوعة من المواطنين المهتمين في صون العملية الانتخابية وتعزيز انتخابات سلمية. وبحكم دورها كجهات كلام موثوق فيها وغير منحازة فهي تتمتع بسلطة هامة تساعد في تقريب وجهات النظر.

ولعل إحدى الوسائل التي حازت من خلالها مجموعات المراقبة هذه السلطة تتمثل في تعزيز الحوار والتماسك الاجتماعي مثلاً عن طريق تنظيم منتديات أو مؤامد مستديرة حول القضايا المحيطة بالانتخابات المقبلة واستضافة الحوارات السياسية أو عقد اللقاءات المحلية. كما نظمت مجموعات المراقبة أيضاً لقاءات محلية كجلسات لتدريب الناخبين والتوعية المدنية، ولقاءات عامة متعددة الإثنيات أو الأديان، وجلسات استقطاب المراقبين ونشر المعلومات تساعد في التقريب بين الأشخاص.

تستند البنية التنظيمية لمجموعات المراقبة المدنية في أغلب الأحيان إلى ائتلافات وشبكات من منظمات المجتمع المدني. وبالتالي، غالباً ما تحتل مجموعات المراقبة مكانةً تتيح لها بناء التحالفات المستدامة في السنوات التي لا تجري فيها أي انتخابات، وتقديم برامج على المستويين المحلي والوطني للحوار والتفاوض. وفقاً لطبيعة ودرجة أشكال التوتر الموجودة أصلاً، قد يتطلب تخفيف العنف بذل الجهود المتكاملة عبر القطاعات المختلفة بما في ذلك قطاعات تزويد السلع والخدمات، ومجموعات مشاركة النساء، والناشطين البيئيين، والمدافعين الأكاديميين، والمؤسسات والجمعيات القانونية ومنظمات التجارة والعمل. يجب أن تعمل منظمات المراقبة على التنسيق مع تلك المنظمات الأخرى، المحلية والدولية، على جهود تخفيف النزاعات المحيطة بالانتخابات - بما في ذلك الجهود غير المرتبطة بشكل مباشر بالانتخابات. عند الإمكان، يفترض بالمراقبين المدنيين أيضاً أن يشركوا القطاع الخاص من أجل إحباط التأثيرات التجارية في السلوكيات العنيفة وزيادة مشاركة المجتمع المحلي. فإنّ بناء هذه العلاقات بين مختلف القطاعات وتعزيزها قد يؤديان إلى مشاريع تكميلية أكثر وعياً لتحقيق الأهداف المشتركة. كما يمكن للمقاربات المنسقة حيال التخفيف من النزاعات أن تساعد في حشد الأعمال الجماعية المناهضة للعنف.

## التدريب على فن الوساطة

تتصلع القيادات المدنية لمراقبة الانتخابات عادةً على المستويين الوطني والمحلي بأدوار قيادية ضمن المجتمع المحلي تهيئها من أجل أداء دور الوسيط. في الوقت نفسه، ونظراً إلى دورها غير المنحاز في العملية الانتخابية، يمكن الرجوع إلى المراقبين من أجل التوسط للنزاعات على المستوى المحلي. في حال استجاب المراقبون لهذه الأحوال، لا بد من أن يكونوا مجهزين لأداء دور أكثر فعالية من مجرد مراقبة وتحليل الحوادث وإشارات الإنذار. وفقاً للسياق السياسي وأهداف المجموعة، قد تنتظر مجموعات المراقبة في احتمال اعتماد التدريب على وسائل فض النزاعات وتضمينها في الجلسات التدريبية الأساسية التي يخضع لها المراقبون على المدى الطويل. قد يشمل التدريب على فض النزاعات كيفية التعرف على الشجار وتفكيكه، ما يجب فعله في حالات الخطر العالي، وما الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل إشراك سلطة ملائمة للتوسط أو تهدئة أشكال التوتر وحل الخلافات.

إنّ تدريب المراقبين على أداء دور الوسيط قد يوفر ضمانات إضافية لفضّ النزاعات المحيطة بالانتخابات. ولكن، وفقاً للأهداف، وحجم ونطاق جهود المراقبة، ووفقاً لإمكانيات المراقبين على المدى الطويل، قد يطرح دور الوسيط الإضافي مزيداً من الأعباء على المراقبين ونتيجةً لذلك، قد يعيق قدرتهم على تنفيذ مسؤولياتهم الأساسية. ومن الاستراتيجيات البديلة التي يمكن أن تأخذها المجموعات بعين الاعتبار صياغة مبادرة منفصلة للوساطة تكمل جهود المراقبين على المدى الطويل من دون استبعاد الموارد عنها. أما الوسيلة البديلة الأخرى فتتمثل في إمكانية أن تقرر المجموعات عقد الشراكة مع المنظمات الأخرى التي تملك القدرة على نشر الوساطة المدربين إلى جانب المراقبين على المدى الطويل.

كما يمكن للنساء أيضاً أداء دور مميز في التخفيف من النزاعات والتوسط لحلّها. فقد أدّت النساء من حول العالم دوراً طليعياً في جهود مناهضة العنف. في الانتخابات التي عقدت مؤخراً في ليبيريا، والسنغال، وسيراليون، وزيمبابواي مثلاً، أنشأت المنظمات النسائية بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومؤسسات المعهد المفتوح، وغيرها من المنظمات الأخرى «غرف مراقبة الأوضاع» خاصة بالنساء من أجل انتخابات سلمية وموثوق فيها راقبت حوادث العنف الانتخابي ضد المرأة في سياق تنظيم الحملات المناهضة للعنف. بالإضافة إلى مراقبة العنف، لا بد من أن تأخذ المنظمات المدنية لمراقبة الانتخابات في الاعتبار الدور الذي تؤديه المراقبات النساء بشكل خاص في التخفيف من مظاهر العنف، على غرار تنظيم موائد مستديرة محصورة بالنساء وغيرها من النشاطات المحلية التي تضاف إلى جهود مناهضة العنف.

# مثال



## التوسط لحل النزاعات في أفريقيا

أفريقيا، عملت المجموعة مع الهيئة الجنوب أفريقية المستقلة للانتخابات من أجل إعادة تشكيل برامج إدارة النزاعات للانتخابات العام ٢٠١١ المحلية. ربطت هذه البرامج بين أعضاء المجتمع المحلي المدربين على الوساطة وموظفي هيئة الانتخابات من أجل بناء القدرات ضمن الهيئة الانتخابية لتبديد النزاع الانتخابي عندما ينشب على المستوى المحلي.

لطالما عمل المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا على إدماج التوسط لحل النزاعات على المستوى المحلي في عدد كبير من برامجها، لا سيما في الدول التي تواجه خطر النزاعات. في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، عملت المنظمة على تدريب ونشر الوسطاء المتخصصين في فض النزاعات في مختلف أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل المساعدة في حل النزاعات على مستوى القواعد الشعبية. في جنوب

# القسم السادس

## حماية أمن المراقبين بصفتهم حماة الانتخابات

يتعرّض المراقبون المدنيون المنخرطون في جهود مراقبة العنف الانتخابي، والحدّ من انتشاره، لمخاطر جدية تمسّ بأمنهم وسلامتهم. فقد يجدون أنفسهم وسط أوضاع متفجّرة ومناطق حامية عرضة للعنف وهم يتابعون الحوادث الجارية ويستطلعون إشارات الإنذار المحتملة. كما وأنّ التحريّ والتبليغ عن تلك الحوادث، في بيئة يتفشّى فيها الفساد أو في ظل نظام استبدادي تحديداً، يثير حساسيات سياسية وقد يجعل المراقبين مصيدةً لمرتكبي تلك الأعمال. لهذا السبب، يجب أن تحرص هيئات المجتمع المدني الناشطة في مجال مراقبة الانتخابات على أن يكون المتطوعون المنضوون في صفوفها واعين تماماً لجدية المخاطر التي يواجهونها قبل التعهّد بالمشاركة في أعمال مراقبة العنف الانتخابي، وتطبيق مظاهره. في الواقع، تردّ تلك المخاطر ضمن مدونة قواعد السلوك الموضوعة للمراقبين، والمواثيق الأخرى التي يُطلب منهم توقيعها.

بالتزامن مع ذلك، تتخذ الهيئات المدنية سلسلة خطوات لحماية المراقبين فيما تواصل مساعيها لتحقيق أهدافها. ففي الظروف التي يشكّل فيها أمن المراقبين مصدر قلق كبير، قد تُنشئ تلك الهيئات لجنة داخلية تركز بشكل خاص على وضع استراتيجيات وخطط وتدابير متعلقة بأمن المراقبين. يجب أن تأخذ السياسات الأمنية، شأنها شأن أي أعمال تخطيط أخرى، بعين الاعتبار المحيط السياسي، كل جانب من جوانب العملية الانتخابية، وكل منطقة في البلد. يجوز أن تعتبر بعض جوانب العملية الانتخابية أكثر خطورة من سواها، أو بعض المناطق أكثر اضطراباً، فتسعى تلك المنظمات إلى ضبط مستوى الأمن في تلك الفترات أو الأماكن.

### بناء العلاقات

لعلّ أنجع الوسائل لضمان سلامة المراقبين تتمثّل بتوثيق الروابط مع أبناء المجتمعات التي يعملون فيها، بما يعني ذلك إقامة علاقات بناءة مع قوات الأمن والسلطات القانونية على المستوى المحلي. بالتالي، حين ينجح المراقبون في كسب مودّة الأهالي، سيرون فيهم حلفاء لا مصدر تهديد، وستبدي المرجعيات الأساسية استعداداً أكبر لإفساح المجال أمام أي حلّ سريع لكل مشكلة. عند بروزها. إلى ذلك، يتعيّن على قادة فريق المراقبين مواصلة الحوار مع زعماء الأحزاب، والحكومة، وهيئة إدارة الانتخابات، وقوات الأمن على المستوى المركزي، لاحتواء بعض الحوادث الفردية الأقل خطورة؛ كما وأنّ توطيد العلاقة مع المجتمع الدولي يسهم أيضاً في ردع أي أعمال عنف تستهدف المراقبين، و/أو في التصدي لها.

## الشبكات الاجتماعية والأمن

تسهم وسائل الإعلام الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز أمن المراقبين، إذ يمكن الاستعانة بمنصات الشبكات الاجتماعية، كموقع فايسبوك، للتواصل بسرعة وبسهولة مع عدد كبير من المراقبين، وسواهم من المتطوعين، عند تزايد احتمالات وقوع أعمال عنف أو ترقم الأوضاع. إنما لا بد من أن يتوحي المراقبون الحذر بشأن المعلومات التي ينشرونها على تلك المواقع نظراً لسهولة تداولها وتبادلها نسبياً. لذا، من الأوفق لهم أن يمتنعوا عن نشر أي معلومات تثير حساسيات سياسية مفرطة أو قد تضعهم في موضع حرج. كذلك تسمح مواقع اجتماعية أخرى، ككتويتير، لقادة فريق المراقبين بمراقبة الأوضاع التي تشهد تطورات متسارعة، واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة بشأنها على الفور.

## إعداد خطط أمنية

من الضروري أن تعتمد المنظمات المدنية المعنية بمراقبة الانتخابات إلى إعداد خطط أمنية وخطة طوارئٍ تغطي جهود المراقبة التي يقومون بها، بكل مراحلها، وذلك قبل فترة طويلة من تنفيذها. تشمل تلك الخطط وضع سياسات أمنية أساسية، وهيكلية واضحة للاتصالات، وشجرة الاتصالات، وسيناريوهات لمواجهة الأزمات المستجدة. عند إعداد الخطط الأمنية، يجدر بفريق المراقبين أن يتوقف عند التحديات الإضافية التي قد يصطدم بها مراقبون من فئة النساء أو الأقليات في مختلف السيناريوهات. يجب أن تحصل المنظمات المكلفة بالمراقبة أيضاً على دعم قانوني، تستمدّه من محامين متوافرين بين متطوعيها أو موظفيها، عند بروز مشكلة معينة. كذلك يجب أن تعدّ، في المناطق التي يشكّل فيها الأمن مصدر قلق كبير، خطماً لنشر مراقبين على المدين الطويل والقصير ضمن فرق ثنائية.

## إستراتيجية التواصل الداخلية

لا بدّ من اعتماد سياسات وأدوات تواصل تهدف إلى نقل المعلومات بشكل آمن، وبأقل قدر ممكن من العناء. هذا يعني استخدام خطوط هاتف أمنة، ووسائل محمية للاتصال بشبكة الإنترنت، عند الإمكان. كذلك يعهد قادة فريق المراقبين إلى عدد محدود من الموظفين بالاطّلاع على البيانات المجمّعة من المراقبين (قاعدة بياناتها مثلاً)، على أن تنعم جميع مكاتب المراقبة بحصانة أمنية كافية لحماية المعلومات والممتلكات. غالباً ما يتطلّب منها ذلك التعاقد مع شركات أمن خاصة.

لا يجوز عموماً الكشف عن أي معلومات شخصية تتعلّق بالمراقبين ما لم تطلب الحكومة الحصول عليها لأغراض اعتمادهم. في أسوأ السيناريوهات، قد تضطر الهيئات المعنية إلى اتخاذ تدابير وقائية إضافية لإخفاء هوية مراقبيها، ممّا يستوجب منها أحياناً اعتماد أرقام، لا تفاصيل شخصية، للتعريف بهم. كذلك تقتضي بعض الظروف من المراقبين، ومجموعات المراقبة، العمل «بعيداً عن الأضواء»، ويعود إليها أن تقرّر إذا كان عليها أن تتخذ هذا التدبير، ومتى تتخذه.

## التدريب

لا بدّ من أن يشمل كل تدريب للمراقبين المدنيين الشقّ الأمني، لإعلامهم بوضوح بالجهات الواجب الاتصال بها، وطريقة الاتصال بها، عند حدوث حالة طوارئ. كما يجب إطلاع جميع المراقبين على التدابير الوقائية الأساسية الممكن اتخاذها، بما في ذلك:

- **الإبتعاد عن الأماكن المعرضة للخطر:** إذا شعر أي مراقب بأنّ حياته في خطر، فعليه أن يغادر المكان على الفور. حتى وإن كان يسعى إلى جمع معلومات كافية ودقيقة عن حوادث العنف، فسببقي بمقدوره الحصول عليها من خلال المقابلات التي يجريها عند انتهاء تلك الحوادث.
- **الحفاظ على الحيادية في كل النزاعات.**

- الاحتفاظ بوثائق إثباتية وبطاقة اعتمادهم كمراقبين، في حال استصدارها.
- عدم الاستهتار بأي تهديد: بل الحرص على أن يبلغ المراقبون مقراتهم الرئيسية على الفور عن أي وكل تهديد يتلقونه.
- التصرف بحسن مهني والحفاظ على هدوئهم.

## إصدار التقارير ونشر المعلومات

غالباً ما يجمع ويورد المراقبون المدنيون معلومات حساسة في تقاريرهم. ويكون للبيانات والتقارير الصادرة عن هيئات المراقبة تداعيات اجتماعية وسياسية. من الضروري إعلام شبكات المراقبة، بكامل أعضائها، ومجمل فروعها المحلية والإقليمية، وجميع مراقبيها، بمواعيد إصدار التقارير من المقر الرئيسي، باعتبار أن ذلك يتيح لهم التحسب لإمكانية ظهور أي ردود فعل سلبية. لهذا السبب، تتعمد عدة مجموعات مراقبة إصدار تقاريرها من مركزها الرئيسي فقط، سعياً منها نوعاً ما لحماية الموظفين والمراقبين المنتشرين خارج العاصمة.

نظراً إلى دقة وحساسية المعلومات التي تملكها مجموعات المراقبة، يجدر بهذه الأخيرة أن تضع خطة توضح فيها آلية نشر المعلومات، والمعلومات الواجب نشرها في مختلف السيناريوهات. ويتعين دوماً على قادة فريق المراقبين أن يقيموا الوضع الأمني قبل الكشف عن أي بيانات. أحياناً قد يكون بعض البيانات غير صالح للاستهلاك العام، فترتئي مجموعات معينة إعلام أصحاب الشأن والسلطات بجانب من الاستنتاجات التي تخلص إليها قبل وضعها في التداول، عند وجود احتمالات كبيرة بأن تؤدي استنتاجاتها إلى رفع منسوب التوتر وتأجيج الأجواء.

## الخاتمة

تتطلب جهود مراقبة العنف الانتخابي، وتقليص احتمالاته، الاعتماد على جملة استراتيجيات تعدّها جهات متعددة. وفي هذا الإطار، تعتبر منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الانتخابات خير من يضطلع بدور رئيسي في مراقبة العنف وضبط مظاهره، لما يُشهد لها من حيادية، ولامتلاكها شبكات تضمّ مئات، لا بل آلاف، المراقبين المدنيين. يجدر بمجموعات المراقبة أن تنتهج مقاربات متكاملة، متعددة المسارات، لترسيخ دعائم السلام في مضممار المساعي التي تبذلها لمراقبة العملية الانتخابية. ومن واجب المراقبين المدنيين أن يدرسوا عدة آليات عمل عند تصميم جهود المراقبة، لا سيما في المجتمعات التي تكون عرضة للصراعات. من تلك الآليات نذكر تعقّب ممارسات العنف، والإبلاغ عنها، بهدف محاسبة مرتكبيها، بمن فيهم وسائل الإعلام العديمة المسؤولية، ورصد إشارات الإنذار المبكرة، وإشراك المواطن العادي في الإبلاغ عن أعمال العنف التي يكون شاهداً لها، وتفعيل آليات الوساطة على المستوى المحلي.

يتطلب إيراد تلك المقاربات ضمن جهود المراقبة توظيف موارد بشرية ومالية إضافية. من هنا يتعيّن على المنظمات المعنية أن تطبّق تلك المقاربات بدرجات متفاوتة، مراعاةً لمحدودية مواردها. فقد يؤثر بعض مجموعات المراقبة اعتماد عدة مقاربات في آن واحد، فيما يتبنّى البعض الآخر مقاربات تلبّي أولوياته، فيختار تلك التي تحقّق أكبر تأثير في ظل الظروف الاستثنائية المحيطة به. فلتتنبّه المجموعات التي تنوي مراقبة الانتخابات على المدى الطويل إلى أنها قادرة أن تدرج بسلاسة نسبية أعمال رصد وضبط العنف الانتخابي إلى حدّ معيّن على الأقل ضمن جهود المراقبة الطويلة الأمد، ما دامت البنية التحتية اللازمة للمراقبين موجودة أصلاً.

لا تشير الانتخابات موجة عنف عندما تتوخّى المصادقية، لكنها قد توجّج الصراعات الموجودة أصلاً، أو التي بقيت دون حل، نظراً للرهانات العالية التي تنطوي عليها. تختلف طبيعة وأسباب العنف الانتخابي إلى حدّ كبير بين مختلف البيئات السياسية. لذلك، من الأجدى بمراقبي الانتخابات المدنيين إجراء تقييم شامل قبل تصميم برامجهم والحفاظ على المرونة اللازمة لتنظيم ودعم وحماية المواطنين العاملين بشكل حثيث على استئصال جميع مظاهر العنف من العملية الانتخابية.

إنّ جهود مراقبة العنف الانتخابي، والتخفيف من حدته، تزيد احتمالات قيام انتخابات سلمية تتمتع بالمصادقية إلى حدّ كبير. وبالتالي، تساهم مجموعات وتحالفات مدنية كثيرة ناشطة في مجال مراقبة الانتخابات في تقليص احتمالات نشوب أعمال عنف مرتبطة بالانتخابات في بلدانها، وتتبادل خبراتها مع منظمات مماثلة في بلدان أخرى، لأنّ تبادل الخبرات والتقنيات على نطاق أوسع وبفعالية أكبر يعزّز تلك الجهود في جميع أنحاء العالم.



# الملاحق

## باكستان

## نموذج عن استمارة لمراقبة العنف الانتخابي

باكستان ٢٠١٢: صندوق التوعية الديمقراطية والمساءلة - شبكة الانتخابات الحرة والنزيهة

## نموذج عن تقرير بحوادث العنف الانتخابي

## أولاً. معلومات عن جمع البيانات

١. تاريخ التقرير (اليوم/الشهر/السنة)
٢. اسم الدائرة ورقمها:
٣. اسم المراقب:
٤. رقم الاتصال:

## ثانياً. نوع العنف (إختر احتمالاً واحداً فقط)

سياسي  
انتخابي  
نزاعات حادة

## ثالثاً. تاريخ الحادث، وزمانه ومكانه

١. تاريخ الحادث (اليوم/الشهر/السنة)
٢. زمان الحادث (إختر احتمالاً واحداً فقط)
  - السادسة صباحاً - الثانية عشرة ظهراً
  - الثانية عشرة ظهراً - السادسة مساءً
  - السادسة مساءً - الثانية عشرة صباحاً
  - الثانية عشرة صباحاً - السادسة صباحاً
  - غير قابل للتحديد
٢. مكان الحادث (جميع الخانات إلزامية)
  - أ. المحافظة:
  - ب. القضاء:
  - ج. المدينة:

- د. الدائرة الانتخابية:  
هـ. المحلة:  
و. موقع الحادث على وجه الدقة:
- قلم الاقتراع/المكتب الاقتراعي  
مكتب التسجيل  
مكتب لجنة الإشراف على الانتخابات  
مركز الفرز  
المنظمة المشاركة في مراقبة/  
ملاحظة الانتخابات
- مقرّ حزبيّ  
مكتب فرعي لأحد الأحزاب  
منزل مرشّح أو عضو حزبيّ  
اجتماع/مهرجان حزبيّ  
تجمّع غير رسميّ لمناصري أحد الأحزاب  
(مثلاً لتعليق ملصقات)
- مكان عام غير محدّد  
طريق/شارع  
مركز تجاري/منطقة تجارية  
منطقة سكنية
- غابة/ منطقة نائية  
منتزه، ساحة، أو مركز عام  
وسيلة نقل عام  
منشأة حكومية  
منشأة عسكرية  
مركز شرطة  
موقع حكومي آخر  
منزل خاص  
مطعم  
مؤسسة/شركة  
مقرّ وسيلة إعلامية/صحيفة  
مرفق طبيّ  
مدرسة/جامعة  
مركز حكومي أجنبي  
موقع منظمة غير حكومية  
جامع/مكان عبادة
- ز. الحيّ/ عنوان الحادث:

## رابعاً. وصف وجيز عن الحادث

١. عنوان الحادث:
٢. تفاصيل عن الحادث (يرجى توفير كافة التفاصيل المتعلقة بالحادث بصيغة المتكلم، كما يرجى تحديد مرتكبي الحادث أو المشاركين فيه، فضلاً عن الضحايا.)

---



---



---



---



---



---

## خامساً. المصادر

### المصدر ١

١. اسم الصحيفة:
٢. تاريخ صدور العدد:
٣. رقم الصفحة:
٤. العنوان كما ورد في الصحيفة:
٥. كاتب المقالة أو وكالة الأنباء التي أوردت الخبر (مثلاً أسوشييتد برس، أ. ف. ب.):
٦. التفاصيل الواردة في الخبر:

---



---



---



---



---



---

### المصدر ٢

١. اسم الصحيفة:
٢. تاريخ صدور العدد:
٣. رقم الصفحة:
٤. العنوان كما ورد في الصحيفة:
٥. كاتب المقالة أو وكالة الأنباء التي أوردت الخبر (مثلاً أسوشييتد برس، أ. ف. ب.):
٦. التفاصيل الواردة في الخبر:

---



---



---



---



---



---

## سادساً. تأثير العنف

١. التأثير على الأشخاص والممتلكات (إختر جميع الاحتمالات الممكنة)
  - وفاة أشخاص
  - إصابة أشخاص
  - إصابة أشخاص ونقلهم إلى مستشفيات
  - خطف أشخاص

احتجاز أشخاص/توقيفهم  
إلحاق الضرر بممتلكات  
إتلاف ممتلكات

٢. التأثير على العملية الانتخابية (إختر جميع الاحتمالات الممكنة)
- منع مرشحين من تنظيم حملات انتخابية أو الترشح  
التدخل في عملية تثقيف الناخبين  
ثني الأشخاص عن التصويت أو منعهم فعلياً من ذلك  
عرقلة عملية فرز الأصوات  
رفع شكوى لدى لجنة الإشراف على الانتخابات  
إلغاء الانتخابات  
تأجيل الانتخابات  
تنظيم دورة ثانية من الانتخابات  
غير قابل للتحديد  
ثني نساء عن التسجيل أو التصويت أو منعهن فعلياً من ذلك  
منع مراقبين انتخابيين من أداء دورهم  
منع مسؤولين عن مراكز اقتراع من أداء واجباتهم  
إغلاق مكاتب اقتراعية أو إتلافها أو نقلها  
فقدان/إتلاف مواد انتخابية أساسية (بطاقات اقتراع، صناديق اقتراع) تعتبر ضرورية لتنظيم الانتخابات  
منع الحزب من تنظيم اجتماعات ومهرجانات انتخابية، إلصاق/توزيع معلومات، أو عدم تمكنه من المشاركة في نشاطات عادية وقانونية للحملة  
عرقلة نشاطات متعلقة بالحملة أو الانتخابات و/أو عدم تمكن مواطنين و/أو مناصرين حزبيين من المشاركة  
إرغام أشخاص على التصويت عن طريق التهديد أو التخويف  
إغلاق مكاتب انتخابات أو إتلافها أو نقلها  
غير قابل للتطبيق

## سابعاً. معلومات عن مفتعلي الحوادث

١. عدد مفتعلي الحوادث على وجه الدقة (إذا كان معلوماً):
٢. النوع الاجتماعي (إختر جميع الاحتمالات الممكنة)
- ... ذكور  
... إناث  
غير قابل للتحديد
٣. تحديد مرتكبي الحوادث (إختر جميع الاحتمالات الممكنة وكن محدداً)

الصفة	الاسم	الانتماء السياسي/التنظيمي (إن توافر)
قائد/مرشّح حزب سياسي		
موظّف في حزب سياسي/لرّشّح		
مناصر في حزب سياسي/لرّشّح		
مندوب في حزب سياسي/لرّشّح		
مسؤول انتخابي		
قوى أمنية تابعة للدولة		
مسؤول حكومي		
عضو منتخَب		
أقليّات		
أفراد ميليشيات		
قائد/قادة قبيلة/قرية		
منظمة مجتمع مدني		
قائد ديني		
إعلام/صحافة		
رائد/رؤاد أعمال (حدّد نوع الشركة)		
نقابة مهنية (مثلاً نقابة المحامين)		
غير ذلك		
مراقب انتخابات (اسم المنظمة)		
ناخبون		
عضو/ناخبون في المجتمع المحلي		
غير قابل للتحديد		

## ثامناً. معلومات عن الضحايا

١. النوع الاجتماعي للضحايا (إختر جميع الاحتمالات الممكنة)

... ذكور

... إناث

غير قابل للتحديد

## ٢. تحديد الضحايا (إختر جميع الاحتمالات الممكنة ولكن محدداً)

الصفة	الاسم	الانتماء السياسي/التنظيمي (إن توافر)
قائد/مرشّح حزب سياسي		
موظّف في حزب سياسي/لرّشّح		
مناصر في حزب سياسي/لرّشّح		
مندوب في حزب سياسي/لرّشّح		
مسؤول انتخابي		
قوى أمنية تابعة للدولة		
مسؤول حكومي		
عضو منتخَب		
أقليّات		
أفراد ميليشيات		
قائد/قادة قبيلة/قرية		
منظمة مجتمع مدني		
قائد ديني		
إعلام/صحافة		
رائد/رؤاد أعمال		
نقابة مهنية (مثلاً نقابة المحامين)		
غير ذلك		
مراقب انتخابات (اسم المنظمة)		
ناخبون		

٣. العدد الإجمالي للضحايا القتلى:

٤. العدد الإجمالي للضحايا المصابين:

٥. العدد الإجمالي للضحايا المخطوفين:

## تاسعاً. معلومات عن الضرر الملحق بالمتلكات

١. نوع المتلكات:

عامة

خاصة

كلا الأمرين

٢. نوع المتلكات وانتماء المالك

نوع المتلكات	انتماء المالك
طرقات/ جسور/ أنفاق/ بوابات	
مقرّ/ مركز رئيسي	
نقليات عامة	
ملصقات/ مطويات/ موادّ حملات	
مرافق (سدود/ كهرباء)	
مكاتب	
درّاجات نارية/ هوائية	
ملصقات كبيرة	
أنظمة نقليات	
مساجد/ مزارات/ كنائس/ أو مواقع دينية أخرى	
حافلات/ شاحنات	
معدّات/ أثاث (مكبرّات صوت، كمبيوتر، مكاتب)	
مرافق صناعية	
مكاتب اقتراعية	
سيارات	
بيانات/ معلومات: ملفّات كمبيوتر، قوائم الناخبين	
مرافق/ مطارات/ محطات قطار	
بيوت خاصة	
بطاقات اقتراع و/أو صناديق اقتراع	
طاقة/ موارد	
بنى مؤقتة	
مواد/ لوازم انتخابية	
متاريس/ حواجز	
مكان العمل/ مخازن	

## عاشراً. طريقة/أسلوب العنف (إختر جميع الاحتمالات الممكنة)

جهاز مسبب للحرائق  
 مسدّس/سلاح نارّي  
 موادّ حادة  
 موادّ مسنّنة  
 حريق متعمّد  
 اعتداء جسديّ (أدى إلى إصابة خطيرة)  
 تفجير انتحاري  
 عدم استخدام للأسلحة  
 لا أعرف  
 قذيفة/هاون  
 انفجار لغم أرضي  
 جهاز تفجيري ارتجالي  
 خطف  
 تهديد/تخويف  
 إلحاق الضرر بممتلكات/إتلافها  
 الاحتجاز التعسّفي  
 الاستغلال الجسدي (القبض، الضرب، الصفع، شدّ الشعر، إلخ).  
 محاولة تفجير/باعت بالفشل

— نهاية الاستمارة —

## ساحل العاج

## نموذج عن استمارة بحوادث العنف ومراقبة الإعلام

مشروع «متحدون من أجل مراقبة العنف في ساحل العاج ٢٠١١»

تعريف المراقب			
١	الاسم	٢	الشهرة
٣	المنظمة	٤	منطقة المراقبة
٥	رقم الهاتف	٦	البريد الإلكتروني

مكان وزمان الحادث			
٧	المكان	٨	الحيّ
٩	المدينة/القرية	١٠	المحلة
١١	القسم	١٢	المنطقة
١٣	التاريخ (يوم/شهر/سنة)	١٤	الساعة
١٥	مدّة الحادث		
١٦ أ	هل كنت شاهداً على الحادث؟		
١٦ ب	إن لم تكن شاهداً، كيف علمت بوقوعه؟		

١٧. أنواع الحوادث			
تدمير لافئات ومواد تابعة للحملة	<input type="checkbox"/>	اغتيال	<input type="checkbox"/>
تدمير مواد انتخابية	<input type="checkbox"/>	محاولة قتل	<input type="checkbox"/>
تخويف/تهديد	<input type="checkbox"/>	اعتداء جسدي/شفهي	<input type="checkbox"/>
تحفيز على العنف	<input type="checkbox"/>	توقيف تعسّفي	<input type="checkbox"/>
تحفيز على الكراهية (طبيعته:.....)	<input type="checkbox"/>	تعذيب	<input type="checkbox"/>
تشهير	<input type="checkbox"/>	المعاملة القاسية واللاإنسانية	<input type="checkbox"/>
عرقلة الاجتماعات والتظاهرات بشكل عنيف	<input type="checkbox"/>	الاعتصاب/الاستغلال الجنسي	<input type="checkbox"/>
عرقلة التصويت	<input type="checkbox"/>	الخطف	<input type="checkbox"/>
غير ذلك (الرجاء التحديد:.....)	<input type="checkbox"/>	الطرف (طبيعته:.....)	<input type="checkbox"/>
		تدمير ممتلكات	<input type="checkbox"/>

## ١٨. السياق العام

ما الذي كان يجري؟ كيف كانت الأجواء السياسية/الاجتماعية لحظة الحدث؟ ما كان دافع الأشخاص الذين يُفترض أنهم كانوا وراء الحادث؟ من كانت المجموعة أو الأشخاص المستهدفون؟ هل بدا لك الحادث متعمداً؟ هل كانت قوى الأمن حاضرة؟ ماذا كانت ردة فعل الضحايا والشهود؟ ماذا كانت ردة فعل السلطات الحاضرة؟ هل كا حادثاً فردياً؟

تحديد مرتكبي الحادث						
١٩	الاسم	الجنس	السن	المهنة	الانتماء السياسي	غير (الرجاء التحديد)
أ ١٩						
ب ١٩						
ت ١٩						
ث ١٩						
ج ١٩						

تحديد ضحايا الحادث						
٢٠	الاسم	الجنس	السن	المهنة	الانتماء السياسي	غير (الرجاء التحديد)
أ ٢٠						
ب ٢٠						
ت ٢٠						
ث ٢٠						
ج ٢٠						

الأضرار المادية			
٢٢	عدد المواد	٢١	نوع المواد
٢٣	وصف الضرر		

الشهود على الحادث						
٢٤	كم شاهداً كان مستعداً لمنحك وجهة نظره؟	٢٥	كم شاهداً كان حاضراً؟			
٢٦	الاسم	الجنس	السن	المهنة	الانتماء السياسي	غير (الرجاء التحديد)
أ ٢٦						
ب ٢٦						
ت ٢٦						
ث ٢٦						
ج ٢٦						

٢٧. رواية الشهود
إذا دعت الحاجة، يمكن استخدام صفحة إضافية

ردود فعل العامة على الحادث			
٢٨	من أبدى ردّة فعل علنية على الحادث؟	X	ردّة الفعل
أ ٢٨	مسؤول من سلطات البلدية/الولاية/الوطن	<input type="checkbox"/>	
ب ٢٨	مسؤول من لجنة المصالحة	<input type="checkbox"/>	
ت ٢٨	مسؤول من الهيئة المستقلة للإشراف على الانتخابات	<input type="checkbox"/>	
ث ٢٨	مسؤول من القوّات المسلّحة	<input type="checkbox"/>	
ج ٢٨	مسؤول من الأحزاب السياسية	<input type="checkbox"/>	
ح ٢٩	مسؤولون دينيون/إثنيون/اجتماعيون	<input type="checkbox"/>	
خ ٢٩	مجتمع مدني	<input type="checkbox"/>	

## التغطية الإعلامية

<input type="checkbox"/> معزولاً <input type="checkbox"/> متكرراً		هل تمّ عرض الحادث بصفته حادثاً معزولاً أو متكرراً		٣٠	<input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> كلا	هل ورد ذكر الحادث في وسائل الإعلام؟	٢٩
توجّه التعليقات	الانتماء	الاسم	توجّه التعليقات	الانتماء	الاسم	ما هي وسائل الإعلام؟	٣١
						الإذاعة	أ ٣١
						التلفزيون	ب ٣١
						الصحف	ت ٣١
						وسائل الإعلام الاجتماعي	ث ٣١
هل تتطابق تقارير وسائل الإعلام مع الحوادث التي غطتها؟ إن لم تفعل، صف الاختلاف بين الواقع والتقارير.							٣٢

سريلانكا

## نموذج عن استمارة بحوادث العنف الخاصة بالمراقبين على المدى الطويل

مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي، سريلانكا

تقرير حوادث العنف الانتخابي

### مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي

رقم الإحالة	تاريخ الحادث
_____	_____
المنطقة	المقاطعة
_____	_____
اسم الدائرة الانتخابية	
_____	

اسم المراقب	هاتف
_____	_____
تاريخ نقل الحادث إلى المراقب	الساعة
_____	_____
ناقل الخبر	_____
مركز والمنظمة/الحزب الذي ينتمي إليه	_____
العنوان	_____
هاتف/فاكس/رقم الطوارئ	_____

تاريخ الحادث	الزمن
_____	_____
المكان	_____
مخفر الشرطة	قسم الشرطة
_____	_____
المتقدم بالشكوى	انتماؤه الحزبي
_____	_____
النوع الاجتماعي	المعتدون
_____	_____
انتماؤهم الحزبي	نوعهم الاجتماعي
_____	_____
تفاصيل الحادث كما تم الإبلاغ عنه مع ذكر أسماء الضحايا ونوعهم الاجتماعي:	
_____	
_____	
_____	

## تفاصيل الحادث بناءً على تقييمك

---



---



---

## التفاصيل والإثباتات

---



---



---

- |                          |     |                          |     |
|--------------------------|-----|--------------------------|-----|
| <input type="checkbox"/> | كلا | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | كلا | <input type="checkbox"/> | نعم |
| <input type="checkbox"/> | كلا | <input type="checkbox"/> | نعم |

أسماء مرتكبي الحادث  
 الأسئلة/القنابل المستخدمة  
 استخدام بطاقات اقتراع/هوية

## الولايات المتحدة الأميركية

## نموذج عن المبادئ الأخلاقية لوسائل الإعلام

### جمعية الصحفيين المحترفين SPJ

### المبادئ الأخلاقية

- عدم انتحال كتابات الآخرين أو آرائهم أو أفكارهم بتاتاً.
- تحدث بجرأة عن التباين والعمق في التجربة الإنسانية، حتى لو لم يكن القيام بذلك شائعاً أو مرغوباً.
- دراسة القيم الثقافية الخاصة بالشخصيات، وتجنب فرضها على الآخرين.
- تجنب الصور النمطية المتعلقة بالعرق أو الجنس أو العمر أو الدين أو الطوائف أو الجغرافيا أو التوجه الجنسي أو الإعاقات أو المظهر الخارجي أو المركز الاجتماعي.
- دعم التبادل الصريح لوجهات النظر بما في ذلك وجهات النظر التي تراها غير مرغوبة
- إعطاء صوت لمن لا صوت لهم، فمصادر المعلومات الرسمية وغير الرسمية قد تكون صالحة على حد السواء.
- التمييز بين دعم القضايا ورواية الأخبار. فيجب وصف التحليل أو التعليق على أنه تحليل أو تعليق وعدم إساءة تقديم الحقائق أو السياقات.
- تمييز الأخبار عن الإعلان وتحاشي المزج الذي يخفي الخط الفاصل بينهما.
- إدراك الالتزام الهام بضمأن أن تجري الشؤون المتعلقة بالمجتمع بشكل مكشوف للجميع وأن تبقى السجلات الحكومية متوفرة للتدقيق.

### الحد من الضرر

- الصحفيون ذوو المبادئ الأخلاقية يتعاملون مع المصادر والشخصيات الموضوعية والزملاء كبشر يستحقون الاحترام.
- ينبغي على الصحفيين:
  - إظهار التعاطف مع أولئك الذين من المحتمل أن يتأثروا سلباً جراء التغطية الإخبارية. وتقصّي الحساسية عند التعامل مع الأطفال أو عديمي الخبرة من مصادر أو شخصيات.
  - مراعاة الحساسية في إجراء المقابلات وتصوير الأشخاص المتضررين نتيجة مأساة أو حزن.
  - الإدراك بأن جمع المعلومات وإعداد التقارير الصحفية قد يسبب الضرر أو الإزعاج، وأن تقصي الأخبار ليس مبرراً للغرور.
  - إدراك أن حق المواطنين بالتحكم بالمعلومات الشخصية عن أنفسهم أكبر من غيرهم من موظفي الحكومة أو من يسعى إلى سلطة أو نفوذ أو انتباه. فليس هناك مبرر للتطفل على خصوصيات أي فرد إلا إذا طغت حاجة المصلحة العامة على ذلك.
  - الالتزام بالذوق العام المعتدل. وتجنّب الفضولية التي تهدف إلى الإثارة.

### مقدمة

يومن أعضاء جمعية الصحفيين المحترفين بأن التوعية العامة هي أساسية لتحقيق العدالة وهي أيضاً أساس الديمقراطية وإن واجب الصحفي هو مواصلة هذه الغايات عن طريق تقصي الحقيقة في عرض عادل وشامل للأحداث والقضايا وعليه. يناضل الصحفيون ذوو الضمائر الحية من جميع الاختصاصات ووسائل الإعلام من أجل تأدية الواجب العام بكل أمانة وصدق. فالنزاهة المهنية هي الحجر الأساس لمصداقية الصحفي. وبناء عليه يشترك أعضاء الجمعية في التفاني بالسلوك الأخلاقي و يعتمدون هذه المبادئ والمعايير في العمل الصحفي.

### تَقْصِي الحَقِيقَةَ ونَشْرُهَا

ينبغي على الصحفيين الالتزام بالأمانة والعدالة والشجاعة في تحصيل الأنباء ونشرها وتأييلها.

#### ينبغي على الصحفيين:

- اختبار صحة الخبر من جميع المصادر وممارسة الحذر لتجنب الخطأ سهواً. أما التشويه المتعمد فغير مقبول بتاتاً.
- الاجتهاد في تقصي الأشخاص في التقارير الإخبارية وإعطائهم الفرصة للرد على الادعاءات بشأن المخالفات المزعومة ضدّهم.
- تحديد المصادر قدر الإمكان. للمجتمع الحق في التعرف على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن مصداقية المصدر.
- مسائلته ذواغ المصدر قبل وعده بعدم ذكر اسمه. وتوضيح الشروط المتعلقة بأي وعود قطعها في مقابل الحصول على المعلومات، والمحافظة على هذه الوعود.
- التأكد من عدم الخطأ في عرض الحقائق في العناوين ومقدمات الأخبار والمواد الترويجية والصور والفيديو والمواد السمعية والرسوم البيانية واللقطات الصوتية والاقبسات. فلا ينبغي الإفراط في تبسيطها أو تسليط الضوء على أحداث خارج سياقها.
- عدم تحريف أو تشويه مضمون الصور أو لقطات الفيديو. أما التعديل من أجل الوضوح التقني فمسموح به دوماً. كما ينبغي عنوانة لقطات المونتاج والصور التوضيحية.
- تجنب إعادة تمثيل الحدث بطريقة مضللة أو العرض التريخي للأحداث الإخبارية. وإذا كان إعادة التمثيل ضرورياً لسرد القصة فعنونه أو عرّفه على أنه عرض تمثيلي وليس الحدث الحي نفسه.
- تجنب انتحال شخصية غيرك أو غير ذلك من الطرق السرية في تحصيل المعلومات إلا في حالة فشل الطرق التقليدية المكتشفة في جمع المعلومات الضرورية للمصلحة العامة. يجب التوضيح للجمهور بأن تلك الطرق استخدمت في إعداد التقرير الإخباري.

### كن مسؤولاً

يتحمل الصحفيون المسؤولية أمام قرائهم ومستمعهم ومشاهديهم وزملائهم.

ينبغي على الصحفيين:

- توضيح وشرح التغطية الصحفية ودعوة الجمهور للحوار حول السلوكيات الصحفية.
- تشجيع الجمهور على التعبير عن المظالم ضد وسائل الإعلام.
- الاعتراف بالأخطاء وتصحيحها فوراً.
- كشف الممارسات اللاأخلاقية التي يرتكبها الصحفيون ووسائل الإعلام.
- التقيد بنفس المعايير العالية المتوقعة من الآخرين.

المبادئ الأخلاقية لجمعية الصحفيين المحترفين SPJ هي مبادئ طوعية وثقت من قبل آلاف الصحفيين، بغض النظر عن مكانهم أو توجههم، وتستخدم بشكل واسع في الغرف الإخبارية والصفوف الدراسية باعتبارها مرشداً للسلوك الأخلاقي. ليس المقصود بالمبادئ رصد مجموعة من القوانين بل أن تكون مرجعاً عند اتخاذ القرارات الأخلاقية، وهي ليست -ولا يمكن أن تكون- بموجب التعديل الأول- واجبة النفاذ قانونياً.

الصيغة الحالية للمبادئ الأخلاقية اعتمدت من قبل جمعية الصحفيين المحترفين SPJ في مؤتمرها الوطني عام 1996، بعد أشهر من الدراسة والمناقشة بين أعضائها. وقد تم استعارة المبادئ الأخلاقية الأولى لسبعينيات نشي من الجمعية الأميركية لرؤساء تحرير الصحف عام 1926. وفي عام 1973، كتبت سبعينياتاً نشي المبادئ الأخلاقية الخاصة بها، والتي تم تعديلها عام 1984 و1987 و1996.

Volunteer translation by Amani Ghouleh and Amani Media Translation Service, 2009: Also contributing: the National Arab American Journalists Association, Ali Younes, Lina Malkawi, Ray Hanania, and Jalal Ghazi with input from a previous translation by Cherine Kandalraft.

- اسع إلى توخي الحذر في ذكر أسماء ضحايا الجرائم الجنسية أو المشتبه بهم في حال كونهم أحياناً.
- مارس الحذر في تسمية المشبوهين بالجرائم قبل توجيه الاتهام رسمياً إليهم.
- وازن بين حق المتهم في محاكمة عادلة وحق العامة في معرفة الحقيقة.

### العمل باستقلالية

ينبغي أن يتحرر الصحفي من أي التزام لأي مصلحة غير مصلحة المجتمع وحقه في معرفة الحقيقة.

ينبغي على الصحفيين:

- تجنب تضارب المصالح، سواء كانت حقيقية أو متخيلة.
- التحرر من العلاقات والأنشطة التي قد تشكل في النزاهة أو تقلل من المصداقية.
- رفض الهدايا والخدمات والرسوم والسفر المجاني والمعاملة الخاصة، وتحاشي التوظيف الثانوي والمشاركة السياسية والمركز الرسمي أو الخدمة في مؤسسة عامة إذا كان ذلك سيقلل من مصداقيتك الصحفية.
- الإعلان عن أي تضارب في المصالح لا يمكن تجنبها.
- كن يقظاً وشجاعاً عند مسألة من يمتلكون السلطة.
- رفض معاملة المعلنين وأصحاب المصالح معاملة خاصة، ومقاومة ضغوطهم للتأثير على التغطية الإخبارية.
- كن واعياً حيال المصادر التي تقدم المعلومات مقابل الخدمات أو المال؛ تجنب المزايدة النقدية على الأخبار.

## سريلانكا

## دراسة حالة عن مراقبة العنف الانتخابي والتخفيف منه

في العام ٢٠٠٩، خرجت سريلانكا من حرب أهلية دامت ٢٥ سنة لتتعم بسلام هش نسبياً. ومع أن الاهتمام تحول إلى تحقيق المصالحة بعد النزاع وإلى التنمية الاقتصادية، إلا أن العنف السياسي بقي مستمراً، لا سيما في فترة الانتخابات، وقد تفاقم أو اشتعل في أغلب الأحيان بسبب قضايا لم يتم حلها ما بعد الحرب. كما بقيت التوترات الإثنية والتنافسات السياسية المرتبطة بها، خلال فترة النزاع المطولة، منتشرة في البلاد. وكان الإرث الذي خلفه الجيش خلال الحرب، وانتشار الأسلحة، قد أسبغ أجواءً مليئة بالخوف، لا سيما في الشمال. كما كان نظام التصويت المرتكز على القائمة المفتوحة الذي يتيح للناخبين ترتيب مرشحين من قائمة الحزب نفسها قد ساهم في انتشار النزاعات ضمن الأحزاب السياسية. فضلاً عن ذلك، إن غياب عملية مسالة شرعية على الانتهاكات التي ارتبكت خلال الحروب، إلى جانب تراجع الاستقلالية القضائية، قد ساهم في ثقافة الحصانة في زمن العنف.

أدى المجتمع المدني في سريلانكا، طيلة عقود، دوراً ناشطاً في محاولة ضبط العنف السياسي والانتخابي المتكرر. ومع أن القانون لا يعترف بمراقبة الانتخابات، لكن أجاز للمواطنين السريلانكيين مراقبة معظم عناصر العملية الانتخابية وفقاً لقرار يعود إلى لجنة الانتخابات- من دون أن يشمل ذلك عمليتي فرز الأصوات وجدولتها. في هذا الإطار، أقدم المواطنون على مراقبة الانتخابات بكل حماسة منذ جولة العام ١٩٨٨. وقامت المجموعات المدنية غير الحزبية بتوثيق حوادث العنف الانتخابي بكل حذر، محدّدةً توجّهات معيّنة على صعيد التوتّر السياسي. ويفضل مجموعة متنوّعة من نشاطات التواصل مع العامة، تمكّنت هذه المنظمات من نشر التوعية بشأن قضية العنف الانتخابي وانتزاع استجابات مناسبة لحوادث العنف من السلطات. كما شارك ناشطو المجتمع المدني، في الفترة الفاصلة بين الانتخابات، في مبادرات لمعالجة العوامل الاجتماعية والنظامية الكامنة التي تساهم في تأجيج العنف السياسي. وفي مناخ سياسي وصفه مفوض الأمم المتحدة الأعلى لحقوق الإنسان وغيره بأنه استبدائي بشكل متزايد، وإعلام يوصف بشكل متكرر بأنه من بين الأكثر خضوعاً للممارسات القمعية، كانت منظمات المجتمع المدني مضطرة دائماً لتقييم كيفية المحافظة على مصداقيتها وسلامتها وإيصال صوتها بشكل فعّال.

من العوامل التي لطالما كانت مساهمة في نجاحات منظمات المجتمع المدني المعنية بحوادث العنف الانتخابي، بناء الشرعية من خلال المنهجيات التي تشدّد على مراجعة التقارير، ونسج الشراكات مع بقية أصحاب المصلحة، وتطوير إجراءات لضمان أمن المراقبين. في هذا الإطار، تكوّن مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي الذي اجتمع للمرة الأولى عام ١٩٩٧ ليكون بذلك أول ائتلاف معنيّ بالانتخابات، يضمّ مركز السياسات البديلة، وحركة الإعلام الحرّ، وشبكة «إنفورم» لحقوق الإنسان؛ وقد ركّز الائتلاف على المساهمة في انتخابات سلمية من خلال التوثيق الدقيق للعنف أثناء الانتخابات، على نحو أتاح له نشر أسماء مرتكبي العنف والتشهير بهم، والتخفيف من ثقافة الحصانة المتعلقة بحوادث العنف. أما بعيداً عن الأجواء الانتخابية، فتجري المنظمات المنضوية تحت لواء المركز مجموعة متنوّعة من النشاطات، مثل المدافعة عن الإصلاحات الانتخابية وتنقيف الناخبين. وكانت منظمة «حركة الشعب من أجل انتخابات حرّة ونزيهة» قد راقبت الانتخابات في سريلانكا منذ إجراء الانتخابات الرئاسية في العام ١٩٨٨، وهي أقدم منظمة لمراقبة الانتخابات في البلاد، تعتمد على

شبكة واسعة من منظمات المجتمع المدني لحشد المراقبين وجمع المعلومات. وهي تركز على التخفيف من التوتر السياسي الذي يمكن أن يؤدي إلى العنف من خلال التواصل بشكل هادف مع السلطات وصانعي القرار خلال فترة الانتخابات، فضلاً عن مجموعة من الحملات الداعية إلى السلام ونشاطات الإصلاح في الفترات الفاصلة بين الانتخابات.

## مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي: توثيق حوادث العنف ونشرها

يسعى مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي إلى أن يكون صوتاً محايداً للتبليغ عن حوادث العنف الانتخابي في سريلانكا. أما هدفه النهائي، فهو ممارسة ضغوطات عامة على مرتكبي حوادث العنف ووضع حدٍ لثقافة الحصانة. يجتمع المركز خلال الفترات الانتخابية لجمع بيانات وتسجيل توجّهات عن حوادث العنف الجسدي والتهديد والتخويف. ثمّ يصنّف هذه البيانات وفقاً لنوع الحادث، ومعلومات الضحايا، والجناة، ومكان وقوع الحادث، وتفاصيل أخرى. ومع أنّ المركز سجّل تراجعاً في حوادث العنف الجسدي خلال فترة الانتخابات على امتداد العقد الفائت، إلا أنّ أعضاء الائتلاف يعترفون بأهمية استئناف الاجتماعات خلال الانتخابات لتوثيق هذه التوجّهات الإيجابية والتركيز أكثر على أشكال الإكراه الأقل بروزاً، مثل التهديد وتكريس مناخ الخوف، إلى جانب مشاكل متزايدة أخرى مثل إساءة استغلال موارد الدولة.

تقوم منهجية مراقبة حوادث العنف الانتخابي التي يعتمدها المركز على مراقبة طويلة وقصيرة المدى. فينتشر مراقبين لأمد طويل في مختلف الدوائر الانتخابية، ومعهم استمارات وكاميرات رقمية لتسجيل أيّ حادثة عنف واستغلال موارد الدولة، والتقاط صور عنها. كما يتمّ تدريب هؤلاء المراقبين على إجراء «مراقبة عامة للوضع في الميدان» بشكل يغطي إدارة الانتخابات، البيئة الانتخابية، نشر التوعية، ومشاركة الناخبين. وعندما يتضمّن تقرير المراقبين على المدى الطويل عدداً كبيراً من حوادث العنف أو يورد أخباراً عن تصعيد في معدل التوتر في منطقة معينة، يجري المركز «زيارة ميدانية» يقوم خلالها فريق صغير من الخبراء في شؤون الانتخابات، والنزاعات، والقانون وغير ذلك بالانتشار في المنطقة للتأكد من توثيق الوضع بشكل شامل. وفي يوم الانتخابات، ينشر المركز المراقبين على المدى القصير الذي جمعهم بفضل لقاءات المنظمات الأعضاء فيه. تتمحور خطة توزيع المراقبين على تحليل للمواقع الساخنة التي يُحتمل أن ينتشر فيها العنف، استناداً إلى بيانات المركز التاريخية والبيانات الرسمية، والتقارير المتواصلة التي يرسلها المراقبون على المدى الطويل. وتتيح فرق الانتخابات المتنقلة لمركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي بالتحقيق في الحوادث بشكلٍ معمّق.

يقوم مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي بجمع البيانات من عدد من المصادر التي تتجاوز المراقبين المدربين. بالنسبة للانتخابات الوطنية، يخصّص المركز خطأً ساخناً عاماً للمواطنين كي يقوموا بالإبلاغ عن الحوادث، ثم يقوم المركز بالتحقق منها بدقة قبل الإعلان عنها. كما ينسج علاقات عمل حسنة مع قوّات الشرطة، بشكل يتيح له الاطلاع على سجلات الشرطة بالحوادث المتعلقة بالانتخابات كي يتحقّق منها وينهل منها معلومات لتقارير إضافية. جدير بالذكر أنّ هذه العلاقة تعود بالمنفعة على الشرطة أيضاً، حيث يستطيع عناصرها الاطلاع على تقارير المواطنين والملاحظين الصادرة عن المركز، مما يمكنهم من الاستجابة للحوادث بشكل سريع.

إنّ التحقّق من كافة التقارير أمرٌ ضروريٌّ للحفاظ على سمعة المركز كهيئة محايدة ومحترفة، مما يساهم في

توطيد العلاقات مع بقية أصحاب المصلحة ويضمن نجاح جهود المراقبة. فيتحقّق المركز من كلّ حادثة عبر وسائلٍ متنوّعة مثل سجلات الشرطة، والتقارير الإعلامية ذات المصادقية، وشهادة الضحايا وبقية الشهود. فضلاً عن ذلك، يسعى المركز إلى الحصول على تعليق من الأفراد أو الأحزاب السياسية المتّهمين، حسب الادعاءات، بارتكاب حوادث العنف—وهو إجراء يوفّر الشفافية في عملية جمع البيانات ويمنح المتّهم فرصة الردّ على هذه المزاعم. على المدى الطويل، من شأن هذه الخطوة أن تمكّن المركز من تتبّع كيفية استجابة مختلف الأحزاب السياسية لحوادث العنف التي يرتكبها عناصر الحزب أو مناصروه، مما يدل بدوره على أيّ الأحزاب السياسية جاهزة للمشاركة في هذه القضية.

تهدف المقاربة التي ينتهجها مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي نحو التوعية العامة إلى تزويد المواطنين والسلطات بمعلومات حيادية وذات مصداقية بشأن العنف المتعلق بالانتخابات، للمساهمة في ممارسة ضغوطات عامة للحدّ من العنف السياسي، وفي نهاية الأمر التخفيف من ثقافة الحصانة. فمن خلال تشجيع المواطنين على عدم التصويت للمرشحين العنيفين، يسعى المركز إلى الحدّ من العنف عن طريق التخفيف من المكاسب السياسية التي يمكن أن يجنيها الأشخاص العنيفون. لذا، يعتمد المركز مقاربة التشهير بأسماء مرتكبي أعمال العنف التي تمّ التحقق منها، مع تسليط الضوء على مناصري العنف السياسي من خلال البيانات الصحفية، والتقارير، ووسائل الإعلام، ووسائل أخرى. فضلاً عن ذلك، ينشر المركز خرائط إلكترونية لحوادث العنف التي سُجّلت في مختلف مراحل العملية السياسية عبر موقعه الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. ففي بلد حيث الانشقاقات الإثنية والسياسية الملحوظة، التي تتوافق مع الحدود الجغرافية، يعتبر تحديد المواقع على خريطة أداة مفيدة لدراسة الأنماط المحتملة للعنف التي يمكن أن تخلف تبعات سياسية أو اجتماعية وخيمة.

يحتلّ أمن المراقب مكانةً أساسية بالنسبة لمركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي خلال تطبيق هذه النشاطات. فقد اتخذ المركز عدداً من الخطوات لمحاولة ضمان السلامة الفعلية لمراقبيه، بما في ذلك التشديد على السلامة الشخصية خلال تدريب المراقبين، وتوفير تأمين لهم، وتشجيع المراقبين على المدى الطويل على تسجيل أسمائهم لدى الشرطة المحلية في منطقة انتشارهم؛ وفي بعض الأحيان، التنسيق مع شركات الأمن المحلية.

## ما بعد المراقبة

بين الفترات الانتخابية، يشارك مركز السياسات البديلة ومركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي في عدد من النشاطات الموجهة نحو التخفيف من الاضطرابات السياسية وتعزيز السلام. فاهتمّت نشاطات توعية الناخبين والتوعية المدنية بتشجيع الناخبين على عدم انتخاب المرشحين الذين يؤيّدون أعمال العنف أو يرتكبوها. بدوره، نفّذ مركز السياسات البديلة نشاطات للدفاع عن الإصلاح الانتخابي مع الدعوة إلى التخفيف من الاضطرابات الإثنية وغير ذلك. وقد سجّل نجاح لافت في مجال الإصلاحات في العام ٢٠٠٢، عندما منحت المحكمة لجنة إدارة الانتخابات الإذن بإبطال نتائج مكتب اقتراعي بسبب أعمال العنف المرتكبة في ذلك الموقع، استناداً إلى تقارير المراقبين المدنيين. كما نشط مركز السياسات البديلة في تنظيم عملية المصالحة المستمرة بعد الحرب، معزّزاً الحوار على مستوى المجتمع المحلي. فضلاً عن ذلك، أُجرت الوحدة المعنيّة بالاقتراع في مركز السياسات البديلة استطلاعاً بشأن الانتخابات وسلوك الناخبين. يمكن أن يساعد هذا البحث في تقييم نطاق الخوف أو التهويل المتأصل بين المواطنين، مما قد يؤثّر على المرشحين والناخبين على السواء حتى وإن لم تتوفّر أشكال أكثر علنية للعنف.

## التأثير الأوسع

سجّل مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي تراجعاً في العنف الفعليّ في انتخابات سريلانكا منذ انطلاق نشاطاته في مجال المراقبة وعمله على نشر التوعية تجاه القضية، سواء بين المواطنين أم ضمن المجتمع الدولي. ومن المعروف عن المركز وشركائه، في أوساط سريلانكا والمجتمع الدولي على السواء، أنهم أصحاب رأيٍ محايدٍ وذو مصداقية. في الآونة الأخيرة، تمّ تكريم مركز السياسات البديلة ضمن طاولة مستديرة للمجتمع المدني أقامها الرئيس الأميركي باراك أوباما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

إلى جانب تكريس سمعته كهيئةٍ محايدة وذات مصداقية، أدى مركز مراقبة حوادث العنف الانتخابي دوراً أساسياً في تعزيز سمعته في مجال المراقبة المدنية للانتخابات ككل. وقد شدّد المركز على أنّ مراقبة الانتخابات أصبحت اليوم جزءاً متوقّعاً ومقبولاً من أجزاء العملية الانتخابية من قبل جميع أصحاب المصلحة، مثل السلطات الحكومية، والمرشّحين، والمواطنين. فضلاً عن ذلك، ساهم المركز، من خلال محاولاته، في التوعية العامة، وقبول ممارسة المراقبة المدنية للانتخابات والاعتراف بأهميتها، كما ساعد في تخصيص حيزٍ للمجتمع المدني للعمل على قضايا نزاهة الانتخابات بشكلٍ أوسع.

## بافريل (PAFFREL): التخفيف من العنف الانتخابي من خلال إشراك أصحاب المصلحة

تركّز «بافريل» على التخفيف من الاضطرابات والعنف السياسي في سريلانكا، بما في ذلك خلال الانتخابات. وهي تدير عدداً من النشاطات في مختلف مراحل العملية الانتخابية بما في ذلك مراقبة الانتخابات، توعية الناخبين، التواصل مع الأحزاب السياسية والمدافعة عن الإصلاحات الانتخابية. على امتداد العقد الفائت، تحوّلت استراتيجيتها من مقاربة عامة تقوم على التشهير إلى مقاربة تشجّع على التواصل الهادف مع السلطات المختصة وصانعي القرار.

تشدّد منهجية مراقبة الانتخابات في «بافريل» على توثيق حوادث العنف واستغلال الموارد الحكومية. وهي تنشر مراقبين طويلي الأمد خلال الأسابيع والأشهر التي تسبق الانتخابات وإلى ما بعد يوم الانتخابات بعدة أسابيع. في اليوم الانتخابي، ضمّ المراقبون الطويلو الأمد فرقاً متنقلة توزّعت لتغطي كافة المكاتب الاقتراعية ضمن الدائرة الانتخابية التي أوكلت إليهم. أما المراقبون الثابتون على المدى القصير، فيتمّ اختيارهم من خلال شبكة منظمات المجتمع المدني الوطنية المحلية غير الرسمية الخاصة بـ«بافريل». وبدءاً من انتخابات المجلس الإقليمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصبحت شبكة «بافريل» تضمّ حوالي ١٢٠ منظمة، مثل المجموعات الشبابية والنسائية، مما أتاح لها حشد الآلاف من المتطوعين ليوم الانتخابات.

تألّفت «وحدة خاصة بالتخفيف من العنف»، مقرّها كولومبو، ضمّت محامين، وطلاب قانون، ومتطوعين آخرين، مهمّتها استقبال تقارير المراقبين كافة، بالإضافة إلى تقارير الحوادث التي يرسلها المواطنون، والأحزاب ووسائل الإعلام. تقوم هذه الوحدة بالتأكّد من جميع التقارير، ثم تدرجها في قاعدة البيانات، وتحيل الحوادث التي تمّ التحقق منها إلى السلطات المعنية كي تتخذ الخطوات اللازمة، وتتابع طريقة الاستجابة للحدث. في المناطق حيث تتوقّع «بافريل» أكثر قدر من العنف استناداً إلى تركّز نسبة الحوادث في الانتخابات الأخيرة

أو في فترة ما قبل الانتخابات، يمكن أن تنشئ وحدة إقليمية خاصة للتخفيف من العنف. تتمتع هذه المراكز المحلية بوظيفة مشابهة للوحدات على المستوى الوطني وتؤدي دوراً في جمع تقارير العنف، والتحقق منها، ونشرها، لكنها تسمح بتخصيص الموارد بطريقة هادفة إلى المناطق التي يُحتمل أن تشهد مشاكل أكثر من غيرها. تلك كانت الحال خلال انتخابات المجلس الإقليمي المحورية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣- وهي أول انتخابات إقليمية في المقاطعة وأول انتخابات في المقاطعة من أي نوع كانت منذ نهاية الحرب الأهلية.

تشدد «بافريل» على التحقق من التقارير بصفته عاملاً أساسياً يؤكد مصداقيتها واستعداد السلطات وقدرتها على اتخاذ الخطوة المطلوبة والتحرك في الوقت المناسب. وتسعى «بافريل» لا إلى التحقق من تفاصيل كل حادث فحسب، بل إن موظفي وحدة التخفيف من العنف مدربين على تحديد إن كان عمل العنف سياسياً بطبيعته. على امتداد عقود من العمل، تمكنت «بافريل» من إرساء نفسها كصوت محايد، ذي مصداقية، وفق ما تؤكد عليه الأحزاب السياسية، والمرشّحون، ولجنة إدارة الانتخابات، وممثّلو السلطات الحكومية الذين يطرقون باب المجموعة طلباً للمعلومات.

## ما بعد المراقبة

أنشأت «بافريل» عام ٢٠٠١ وحدة خاصة بعمليات كافة الأحزاب، تسهّل التواصل الهادف بين مجموعة من الجهات الفاعلة. يتمثل الهدف الأساسي للوحدة بتعزيز تبادل المعلومات بين الأحزاب، ولجنة إدارة الانتخابات، والشرطة، والمجتمع المدني، مع تمكين السلطات المعنية من الاستجابة بشكل سريع ومنسّق لأعمال العنف وغيرها من الحوادث. فضلاً عن ذلك، مكّنت الوحدة المجتمع المدني من تعزيز الحوار بين قادة الأحزاب المجتمعين، والتخفيف من التوتر بين الأحزاب، والتوسّط لحل النزاعات. وكان إنشاء وحدات على مستوى الدائرة الانتخابية خلال السنوات الأخيرة قد أفسح المجال أمام تفاعل مشابه على المستوى المحلي. ومع أنّ لجنة إدارة الانتخابات تدير اليوم الوحدات الخاصة بعمليات كافة الأحزاب، إلا أنّ «بافريل» ما زالت تؤدي دوراً أساسياً في نشاطاتها.

تدير «بافريل» أيضاً مجموعة متنوّعة من النشاطات في الفترات الفاصلة بين الانتخابات، بهدف تعزيز الإصلاحات الانتخابية وحكم القانون. وكانت الحملات السلمية، بما في ذلك عروض مسرحيات الشارع، وسيلة فعالة للتواصل مع المواطنين. فبدأ برنامج طاولة مستديرة في العام ٢٠١٣ لإشراك قادة المجتمعات المحلية في تعزيز الحوار وأخيراً تنمية الثقافة ضدّ العنف. كما ركّزت المدافعة عن الإصلاحات الانتخابية التي قامت بها «بافريل» على تغيير النظام الانتخابي، وهذا أمرٌ تعتبره عاملاً أساسياً يساهم في الاضطرابات السياسية. وقد اعتبر إقرار مشروع قانون في العام ٢٠١٢ يغيّر النظام الانتخابي المحلي علامة أولى على النجاح.

## التأثير الأوسع

ساهمت محاولات «بافريل» في إشراك أصحاب المصلحة في تعزيز حوار أكثر انفتاحاً وتواصلاً مباشراً بين القوى الفاعلة السياسية. وكانت الوحدة الخاصة بعمليات كافة الأحزاب قد أثبتت أنها وسيلة ناجحة لتسهيل الاتصال والوساطة بين الأحزاب، فضلاً عن الاستجابة السريعة للحوادث.

إنّ تشديد «بافريل» على التدقيق في التقارير وصون سمعتها كهيئة محايدة أتاح لها نسج علاقات مع مجموعة متنوّعة من أصحاب المصلحة. وقد ساهم ذلك في الاعتراف، على نطاق أوسع، بممارسة المراقبة المحايدة للانتخابات في البلاد. بفضل عقود من العمل من أجل تكريس مصداقيتها، أصبحت «بافريل» تدقق بشكل حذر في المعلومات وتحاول إشراك جميع أصحاب المصلحة في العملية السياسية. بدورها، مكّنت هذه العلاقات من التواصل بشكل فاعل مع السلطات وصانعي القرار، بما في ذلك عبر مبادرة الوحدة الخاصة بعمليات كافة الأحزاب، مما ساعد في معالجة التوتّر السياسي الذي ساد في مختلف مراحل العملية السياسية. وقد شهدت الملاحظات المباشرة من المواطنين على قيمة برامج التوعية العامة التي نفّذتها «بافريل»، مثل عروض مسرحيات الشارع التي لاقت رواجاً كبيراً. فضلاً عن ذلك، اعتبر التغيير المذكور أعلاه الذي طرأ على النظام الانتخابي المحلي في العام ٢٠١٢ خطوةً أولى نحو تحقيق رؤية «بافريل» نحو الإصلاح— وهي تغييرات تعتبرها أساسية للتخفيف من أنواع الاضطرابات التي ساهمت في التخفيف من العنف خلال الانتخابات الماضية.

## مراجع حول تقييم العنف الانتخابي ومراقبته و/أو التخفيف منه

Alihodzic, Sead and Asplund, Erik; International IDEA: “The Guide on Action Points for the Prevention and Mitigation of Election-related Violence”, 2013, available at: <http://www.idea.int/elections/ermtool/upload/ERMT-Guide-on-Action-Points.pdf>

Alihodzic, Sead and Burcher, Uribe Catalina; International IDEA: “The Guide on Factors of Election-related Violence External to Electoral Processes”, 2013, available at: <http://www.idea.int/elections/ermtool/upload/Guide-on-External-Factors.pdf>

Alihodzic, Sead and Asplund, Erik; International IDEA: “The Guide on Factors of Election-related Violence Internal to Electoral Processes”, 2013, available at: [http://www.idea.int/elections/ermtool/upload/Guide-on-Internal-Factors\\_covers.pdf](http://www.idea.int/elections/ermtool/upload/Guide-on-Internal-Factors_covers.pdf)

Democratic Governance Group Bureau for Development Program: “Thematic Workshop: Elections, Violence and Conflict Prevention”, 2011, available at: [http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/electoral\\_systemsandprocesses/elections-and-conflict-prevention-guide/](http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/electoral_systemsandprocesses/elections-and-conflict-prevention-guide/)

European Commission United Nations Development Program: “Thematic Workshop: Elections, Violence and Conflict Prevention”, 2011, available at: [http://www.ec-undp-electoralassistance.org/index.php?option=com\\_docman&task=doc\\_download&gid=396&Itemid&lang=en](http://www.ec-undp-electoralassistance.org/index.php?option=com_docman&task=doc_download&gid=396&Itemid&lang=en)

European Parliament: “How the EU Can Support Peaceful Post-Election Transitions of Power: Lessons From Africa”, 2012, available at: [http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2012/457110/EXPO-AFET\\_NT\(2012\)457110\\_EN.pdf](http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/note/join/2012/457110/EXPO-AFET_NT(2012)457110_EN.pdf)

Fomunyoh, Chris; Centre for Humanitarian Dialogue: “Mediating Election Related Conflicts”, 2009, available at: [http://www.hdcentre.org/uploads/tx\\_news/32Electionpapermodified.pdf](http://www.hdcentre.org/uploads/tx_news/32Electionpapermodified.pdf)

International IDEA: “An Overview of the Electoral Risk Management Tool ERM Tool”, 2013, available at: <http://www.idea.int/elections/ermtool/upload/Overview-Electoral-Risk-Management-Tool.pdf>

International Institute for Democracy and Electoral Assistance: “Towards A Global Framework for Managing and Mitigating Election-related Conflict and Violence”, 2009, available at: [http://www.idea.int/resources/analysis/towards\\_global\\_framework.cfm](http://www.idea.int/resources/analysis/towards_global_framework.cfm)

Kammerud, Lisa; International Foundation for Electoral Systems: “An Integrated Approach to Elections and Conflict”, 2012, available at [http://www.ifes.org/~media/Files/Publications/White%20PaperReport/2012/Integrated\\_Approach\\_to\\_Elections\\_and\\_Conflict.pdf](http://www.ifes.org/~media/Files/Publications/White%20PaperReport/2012/Integrated_Approach_to_Elections_and_Conflict.pdf)

Schimpp, Michele and Mckernan, Aud Frances: “Elections and Conflict: An Issues Paper”, 2001, available at: [http://pdf.usaid.gov/pdf\\_docs/PNACW678.pdf](http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PNACW678.pdf)

United Nations Development Program: “Understanding Electoral Violence in Asia, 2011, available at: [http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/UNDP\\_elections\\_violence\\_AP.pdf](http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/UNDP_elections_violence_AP.pdf)

USAID From The American People: “Electoral Security Framework: Technical Guidance Handbook for Democracy and Governance Offices”, 2010, available at: <http://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/I-Electoral-Security-Framework.pdf>

## حقوق الصور

### صفحة ٣٧

صورة الأمم المتحدة  
باسيل زوما

### صفحة ٤٠

صورة الأمم المتحدة  
تيم ماكولكا

### صفحة ٤٤

الديمقراطية الرقمية  
٢٠٠٨

### صفحة ٤٦

كين بانكس  
الصورة مقدمة من كيوانجا دوت نت ٢٠٠٨  
[www.kinwanja.net/mobilegallery.htm](http://www.kinwanja.net/mobilegallery.htm)

### صفحة ٤٨

سيزار هارادا  
[www.cesarharada.com](http://www.cesarharada.com)

### صفحة ٥٤-٥٥

لجنة خدمات الخلاصيين التوحيديين  
برنامج الحقوق في الأزمات الإنسانية

### صفحة ٥٨

ألبرت غونزاليس فارن  
بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور

### صفحة ٦٠

دانا سميلي  
صورة البنك الدولي

### الغلاف

صورة الأمم المتحدة  
إسحق بيلي

### الغلاف الداخلي

كليي فاجاك  
سييراليون ٢٠٠٧

### صفحة ٩

صورة الأمم المتحدة  
ألبرت غونزاليس فارن

### صفحة ١١

سحر رازالدين  
المعهد الديمقراطي الوطني ٢٠١٣

### صفحة ١٦-١٧

صورة الأمم المتحدة  
هيان ماكلاين

### صفحة ١٨-١٩

بيانكا بولاك  
سريلانكا ٢٠٠٩

### صفحة ٢٢

صورة الأمم المتحدة  
بول بانكس

### صفحة ٢٦-٢٧

صورة المعهد الديمقراطي الوطني  
باكستان ٢٠١٣

### صفحة ٢٩

صورة المعهد الديمقراطي الوطني

